

المحكمة

خاتمة التخطي
المحكمة
١٩٨٢

تسريعات عام ١٩٨٢

الجزء الأول

يشمل :

- القوانين والقرارات بقوانين
- قرارات وأوامر رئيس الجمهورية
- الأوامر العسكرية
- قرارات رئيس مجلس الوزراء (بتفويض)

إهداءات ٢٠٠٣

المستشار / احمد رفعت خفاجي

القاهرة

المحكمة

تسريعات عام ١٩٨٢

أجزاء الأول

يشمل :

- القوانين والقرارات ^(أهـ) ~~القوانين~~
- قرارات وأوامر رئيس الجمهورية
- الأوامر ^{رئيس المجلس} ~~القوانين~~ ^{رئيس المجلس} ~~القوانين~~
- قرارات رئيس مجلس الوزراء (بتفويض)

قانون رقم ١ لسنة ١٩٨٢ (١)

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء

والمادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادي (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٨ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء النّص الآتي :

« لا يجوز، صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة الى الأعمال التي تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه ، والتعليمات مهما بلغت قيمتها ، إلا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين .

وتعطى وثيقة التأمين المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بالغير بسبب ما يحدث في المباني والمنشآت من تهدم كلي أو جزئي وذلك بالنسبة لما يلي :

١ - مسؤولية المهندسين والمقاولين أثناء فترة التنفيذ باستثناء عمالهم .

(١) لم يصل بعد .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٨٠ - ق٢ ١٩٨٢/٢/٢٥ .

٢ — مسؤولية المالك أثناء فترة الضمان المنصوص عليها في المادة ٦٥١ من القانون المدني .

ودون الاخلال أو التعديل في قواعد المسؤولية الجنائية ، يتولى المؤمن مراجعة مسؤوليته المدنية وفقا لأحكام هذا القانون . ويكون الحد الأقصى لما يدفعه المؤمن بالنسبة للاضرار المادية والجسمانية التي تصيب الغير مبلغ مليونى جنيه عن الحادث الواحد ، على ألا تتعدى مسؤولية المؤمن قبل الشخص الواحد عن الاضرار الجسمانية مبلغ خمسين ألف جنيه .

ويصدر قرار من وزير الاقتصاد بالاتفاق مع الوزير المختص بالاسكان بالقواعد المنظمة لهذا التأمين وشروطه ، وقيوده وأوضاعه والأحوال التي يكون فيها للمؤمن حق الرجوع على المسئول عن الضرر ، كما يتضمن القرار قسط التأمين الواجب أدائه والشخص الملزم به ، على ألا يجاوز القسط ١٪ من قيمة الأعمال المرخص بها ، ويحسب القسط على أساس أقصى خسارة محتملة وذلك بالنسبة للمشروعات ذات الطبيعة الخاصة والتي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالاسكان بالاتفاق مع وزير الاقتصاد .

وتكون وثيقة التأمين طبقا للنموذج الذى يعتمده وزير الاقتصاد .

مادة ٢ — يكون الاكتتاب في سندات الاسكان المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ باتشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى مقصورا على مباني الاسكان الادارى ومباني الاسكان الفاخر وذلك مهما بلغت قيمتهما .

ويقصد بالاسكان الادارى في تطبيق هذا الحكم مباني المكاتب والمحال التجارية والفنادق والمخيمات السياحية .

مادة ٣ - تكون العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات ، وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشرة سنوات وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه وذلك بالنسبة للجرائم المنصوص عليها بالمادة ٢٦ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه التي ترتكب بطريق العمد أو الإهمال الجسيم بعدم مراعاة الأصول الفنية في التصميم أو التنفيذ أو الغش في استخدام مواد البناء أو استعمال مواد غير مطابقة للمواصفات .

وفضلا عن ذلك يحكم بشطب اسم المهندس المصمم أو المشرف على التنفيذ بحسب الأحوال من سجلات نقابة المهندسين ، ويحظر التعامل مع المقاول المسند اليه التنفيذ وذلك للمدة التي تعينها المحكمة في الحكم وفقا لظروف كل حالة على حدة ، وفي حالة العود يكون الشطب أو حظر التعامل بصفة دائمة .

ويعد شريكا بالمساعدة كل من تقاعس أو أخل بواجبات وظيفته من الأشخاص المذكورين بالمادة ١٤ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يختم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢

(١٤ فبراير سنة ١٩٨٢) .



قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢

بإصدار قانون التخطيط العمراني (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تسرى أحكام القانون المرافق في شأن تنظيم وتوجيه العمران على وحدات الحكم المحلي .

وتكون الهيئة العامة للتخطيط العمراني جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمراني واعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية ، كما تباشر مسئولية التحقق من تطبيق تلك الخطط طبقا لهذا القانون .

وتتولى الوحدة المحلية المختصة القيام بكافة الأعمال والمهام الموكولة لها في القانون المرافق بواسطة أجهزتها الفنية أو بواسطة من تعهد اليه من المكاتب الاستشارية المتخصصة وذلك بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني في كل عمل من هذه الأعمال أو المهام .

مادة ٢ — تحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ، أو اتخاذ أية إجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي ، ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ، ويستثنى من هذا الحظر :

(١) الجريدة الرسمية العدد ٨ في ١٩٨٢/٢/٢٥ .

(١) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عدم الاعتداد بأية تعديلات في الكردون اعتباراً من هذا التاريخ إلا بقرار من مجلس الوزراء .

(ب) الأراضي الواقعة داخل الحيز العمراني للقرى .

(ج) الأراضي التي تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بقصد خدمة أغراض الزراعة أو الري أو النقل .

(د) الأراضي التي تقام عليها مشروعات تخدم الانتاج الزراعي أو الحيواني ضمن اطار الخطة التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة .

(هـ) الأراضي الواقعة بزمام القرى التي يقيم عليها المالك مسكناً خاصاً به أو مبنى يخدم أرضه وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالزراعة .

ويشترط في الحالات الاستثنائية المشار إليها في البنود ج ، د ، هـ صدور ترخيص من المحافظ المختص قبل البدء في إقامة أية مبان أو منشآت أو مشروعات وذلك في اطار التخطيط العام ، ويصدر بتحديد شروط واجراءات منح هذا الترخيص قرار من الوزير المختص بالزراعة بالاتفاق مع الوزير المختص بالتعمير .

مادة ٣ — تبطل أحكام القانون المرافق على طلبات التقسيم التي لم يصدر قرار باعتبارها حتى تاريخ العمل به .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٦ من القانون المرافق تظل مسارية الاشتراطات العامة والخاصة والالتزامات المقررة في شأن التقسيمات التي صدر باعتبارها مرسوم أو قرار تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء .

مادة ٥ — يجوز بقرار من الوزير المختص بالتعمير بناء على اقتراح الوحدة المحلية المختصة في حالات الضرورة تطبيق كل أو بعض أحكام هذا القانون على التقييمات التي سبق إعفاؤها من أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه تطبيقاً لأحكام المادتين (٢٣) و (٢٤) منه ، وذلك دون اخلال بحقوق المتصرف اليهم بعقود ثابتة التاريخ قبل العمل بأحكام هذا القانون أو الذين أقاموا أبنية عليها .

مادة ٦ — يلغى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المخصصة للبناء ، والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٩ بإجازة تحديد مناطق صناعية في المدن ومجاوراتها ، والباب الثاني من القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥١ بشأن المساكن الشعبية والقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن نزع ملكية الأحياء لإعادة تخطيطها وتعميرها ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٧ — يصدر الوزير المختص بالتعمير اللائحة التنفيذية لأحكام القانون المرافق ، بعد أخذ رأى الوزراء المختصين بالحكم المحلي ، والزراعة ، والدفاع ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه .

مادة ٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ (١٤ فبراير سنة ١٩٨٢) .

قانون التخطيط العمرانى

الباب الأول

فى شأن تخطيط المدن والقرى

الفصل الأول

فى شأن التخطيط العام

مادة ١ — تتولى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها من خلال لجنة يكل محافظة تختص بشئون التخطيط العمرانى ، اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى .

ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من المحافظ المختص من عناصر من ذوى الخبرة والمهتمين بالتخطيط العمرانى وممثلين لوزارتى الزراعة والدفاع .

ويحدد الوزير المختص بالتعمير بالاتفاق مع الوزير المختص بالحكم المحلى أولويات اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى .

مادة ٢ — يراعى فى اعداد مشروعات التخطيط العام للمدن والقرى أن يكون عاما وشاملا ومنحقا للاحتياجات العمرانية على المدى الطويل ، وأن يكون قائما على أساس من الدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وأن يراعى فيه وجهة النظر العسكرية ومقتضيات وسلامة الدفاع عن الدولة كما يراعى فيه وضع المدينة أو القرية بالنسبة للمحافظة والاقليم الواقعة به أو الاقاليم المحيطة وما تقضى به المخططات الاقليمية المعتمدة ، وغير ذلك من الأوضاع التى تبينها اللائحة التنفيذية .

ويحدد التخطيط العام الاستعمالات المختلفة للأرض التي تشمل المناطق السكنية والتجارية والصناعية والسياحية والترفيهية وغيرها من الاستعمالات التي تتفق مع طبيعة المدينة أو القرية وظروفها واحتياجات القاطنين بها .

كما يحدد التخطيط مواقع الخدمات العامة وخاصة المطارات وخطوط السكك الحديدية وشبكات الشوارع والمرافق العامة وكذا المناطق التاريخية والأثرية ان وجدت بهدف تأمينها والحفاظ عليها .

وفي جميع الأحوال يراعى في اعداد مشروعات التخطيط العام بيان برامج وأولويات التنفيذ وتحديد حيز عمراني لجال التوسع المنتظر للمدينة أو القرية ، وذلك وفقا للأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣ — تعرض الوحدة المحلية مشروع التخطيط العام بمقرها لبيدي المواطنين ملاحظاتهم وآراءهم فيه ، ثم تصدر قرارا في شأنه في ضوء ما أبدى من ملاحظات ، ورأى الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، وتبين اللائحة التنفيذية أوضاع واجراءات ومدة عرض المشروع وابداء ملاحظات المواطنين فيه .

ويعرض المشروع على المجلس الشعبي المحلي للمحافظة لإصدار قرار في شأنه ، ثم يعرض على الوزير المختص بالتعمير ، فإذا اعترض الوزير على المشروع اعاده الى المجلس المحلي مشفوعا بأوجه الاعتراض لتعديله أو اعاده من جديد بالاشتراك مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني خلال المدة التي يحددها الوزير الذي يكون له الحق عند اعاده عرض المشروع عليه أما اعتماده أو إصداره وفقا لما يراه من تعديلات .

وفي جميع الأحوال يصدر قرار من الوزير المختص بالتعمير بالتخطيط المعتمد وينشر في الوقائع المصرية .

مادة ٤ — على الوحدة المحلية مراجعة التخطيط العام كل خمس سنوات على الأكثر لضمان ملاءمته للتطور العمراني والاقتصادي والاجتماعي والأوضاع المحلية وتقديم نتيجة المراجعة الى الوزير المختص بالتعمير لاعتمادها فإذا اقتضى الأمر تعديل التخطيط العام اتبعت ذات الاجراءات المقررة في هذا القانون لاعداد مشروع التخطيط العام واعتماده .

مادة ٥ — على الوحدة المحلية المختصة تحديد انواع استعمالات الاراضى بالمدينة أو القرية ووضع قواعد واشترطات مؤقتة لتنظيم العمران يصدر بها قرار من المحافظ المختص وذلك الى أن يتم اعداد التخطيط العام واعتماده وفقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٦ — مع مراعاة أحكام قانون نظام الحكم المحلى يجوز استثناء من الأحكام السابقة أن يتولى تخطيط مدينة أو عدة مدن جهاز يصدر بتشكيله ويبان اختصاصاته وكيفية اعتماده أعماله قرار من رئيس مجلس الوزراء .

الفصل الثانى

فى شأن التخطيط التفصيلى

مادة ٧ — بعد اعتماد التخطيط العام تبادر الوحدات المحلية الى ما يأتى :

(١) اعداد مشروعات التخطيط التفصيلى للمناطق التى يتكون منها التخطيط العام للمدينة أو القرية .

(ب) وضع القواعد واشتراطات المناطق والبرامج التنفيذية التى توجه عمليات التنمية فى كل منطقة من المناطق لتى يتكون منها التخطيط العام .

وبين التخطيط التفصيلى واشتراطات المناطق ما يلى :

- ١ — استعمالات الأراضى واشغالات المبانى .
 - ٢ — ارتفاعات المبانى وطابعها المعمارى وكثافتها السكانية والبنائية وعدد الوحدات .
 - ٣ — الحد الأدنى لمساحات قطع الأراضى وأبعادها .
 - ٤ — النسبة المئوية القصوى للمساحة المشغولة بالمبانى .
 - ٥ — شبكات الشوارع ومواقع الخدمات والمرافق العامة .
 - ٦ — الاشتراطات الخاصة بالمناطق التاريخية والسياحية والأثرية بما يكفل الحفاظ عليها ونفا للقوانين المنظمة لها .
 - ٧ — أى اشتراطات أخرى يفرض توجيهه وتحديد الاستعمالات والكثافة السكانية للحفاظ على النواحي الجمالية .
- ويقصد بالكثافة السكانية الاجمالية بالوحدة المحلية عدد السكان فى القدان الواحد ، وتبين اللائحة التنفيذية معدلاتها .
- أما الكثافة البنائية فيقصد بها نسبة اجمالى مساحات المبانى بمختلف الأدوار الى مساحة الأرض المخصصة للمبنى .
- وتبين اللائحة التنفيذية معدلاتها وحدودها القصوى وذلك بمراعاة القيمة الاقتصادية للأراضى واشتراطات التخطيط فى كل منطقة من المناطق .

ويصدر باعتماد التخطيط التفصيلى والقواعد والاشتراطات

المشار إليها وتعديلها قرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي .

مادة ٨ — يجب أن يراعى في إعداد مشروعات التخطيط التفصيلية للمناطق أن تكون ملائمة ومتماشية مع الاستعمالات الغالبة بالمنطقة .

وبالنسبة لما يكون قائما من حالات مخالفة للاستعمال الغالب للمنطقة أو اشتراطات المناطق المعتمدة بها يسمح بإبقائها على ما هي عليه وقت اعتماد التخطيط التفصيلي بمراعاة ما يلي :

١ — منع التوسع أو الزيادة في الاستعمال أو في المبنى المخالفة .

٢ — تحديد مدة توقف بعدها الاستعمالات المخالفة .

٣ — عدم الترخيص بإجراء أية تقوية أو دعم أو تعديل في المبنى المخالفة للاشتراطات .

مادة ٩ — للوحدة المحلية الى أن يتم إعداد التخطيط العام والتخطيط التفصيلي ، وضع مشروعات تخطيط تفصيلية لبعض الأراضي بالمدينة أو القرية على أن تتضمن هذه المشروعات الاحتياجات العمرانية وشروط تقسيم الأراضي وكذلك شروط البناء الواجب توافرها وتعتمد هذه المشروعات بقرار من المحافظ بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ — مع عدم الإخلال بالتخطيط العام المعتمد يجوز للوحدة المحلية المختصة وضع قواعد واشتراطات مؤقتة تنظم

ال عمران بمنطقة أو أكثر بالمدينة أو القرية وذلك الى أن يتم اعداد واعتماد التخطيط التفصيلى .

الفصل الثالث

فى ثسان تقسيم الأراضى

مادة ١١ — فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالتقسيم كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن الى أكثر من قطعتين ، كما يعتبر تقسيما إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المباني متصلة أو منفصلة .

مادة ١٢ — لا يجوز تنفيذ مشروع تقسيم أو ادخال تعديل فى تقسيم معتمد أو قائم الا بعد اعتماده وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ١٣ — تحديد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المعدلات التخطيطية والقواعد والشروط والأوضاع الواجب مراعاتها فى تقسيم الأراضى وعلى الأخص فى المجالات الآتية :

(أ) نسبة المساحة اللازم تخصيصها للطرق والميادين والحدائق والمنتزهات العامة دون مقابل من أرض التقسيم المعدة للبناء والتعمير وعلى ألا تجاوز هذه النسبة $\frac{1}{3}$ المساحة الكلية لأرض التقسيم وتتبع إجراءات نزع الملكية فيما يجاوز النسبة المذكورة اذا رأت السلطة المختصة زيادتها على ذلك .

(ب) عروض الشوارع بالتقسيم بمراعاة ما يحتمل من ازدياد السكن وحركة المرور وغيرها من الاعتبارات المتصلة بال عمران بالمنطقة التى يقع بها التقسيم والمناطق المجاورة له على الأقل

العرض عن عروض الشوارع التي تكون امتدادا لشوارع قائمة أو صادر بها قرار من السلطة المختصة .

(ج) لا يجوز في تقسيم أن تشغل المباني مساحة تزيد على ٦٠٪ من مساحة القطعة التي تقام عليها ، ويجوز أن تشغل المباني غير المقفلة كالشرفات والسلالم والمدخل مساحة اضافية لا تزيد على ١٠٪ من المساحة التي تشغلها المباني المقفلة ، على أنه يسوغ للسلطة القائمة على اعمال التنظيم أن تأذن بالنسبة لأحياء معينة في أن تتجاوز مساحة المباني المقفلة فيها نسبة ٦٠٪ .

(د) الاشتراطات الأخرى المتعلقة بالارتدادات وارتفاعات المباني وكثافتها السكانية والبنائية وعدد الوحدات وعرض الواجهات وغير ذلك من الأوضاع التي تكفل طابعا معماريا مميزا لكل تقسيم .

مادة ١٤ — يقدم طلب اعتماد مشروع التقسيم من المالك الى الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المختصة مصحوبا بالمستندات والرسومات والبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجب أن تكون الرسومات أو أية تعديلات فيها موقعا عليها من مهندس نقابي متخصص وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتعمير بعد أخذ رأي نقابة المهندسين ، وتتضمن هذه القواعد الشروط اللازم توافرها في المهندسين تبعاً لحجم وأهمية التقاسيم المطلوب اعتمادها وبيان مستويات التقاسيم ذات الطابع الخاص التي يقتصر إعدادها على المهندسين الاستشاريين المتخصصين .

مادة ١٥ — على الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط

والتنظيم بالوحدة المحلية المختصة أن تنتهى من فحص طلب اعتماد مشروع التقسيم من الناحية الفنية والتحقق من مطابقته لأحكام القانون ومقتضيات التعمير ، وإن تقدمه إلى الوحدة المحلية خلال أربعة أشهر من تاريخ تقديمه إليها مستوفيا المستندات وعلى الوحدة المحلية أن تبت فى الطلب خلال شهرين من تاريخ تقديمه إليها .

وإذا رأت الجهة الإدارية المذكورة إدخال تعديل أو تصحيح على الرسومات أو قائمة الشروط أو استيفاء المستندات المقدمة أو رأت رفض المشروع أخطرت الطالب بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصُول خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب على أن يقدم مشروع التقسيم إلى الوحدة المحلية — فى هذه الحالة — خلال شهرين من تاريخ تقديم الرسومات المعدلة أو استيفاء المستندات .

فإذا لم تبد الجهة المذكورة رأيها مسبقا خلال مدة الشهرين سالفه الذكر يرفض مشروع التقسيم أو بتعديله أو بتصحيحه أو باستيفاء مستنداته وجب عليها عرض المشروع على الوحدة المحلية المختصة للبت فيه خلال شهرين من تاريخ تقديمه إليها .

ويجوز تقصير المدد المشار إليها فى الأحوال التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦ — يصدر بإعتماد التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به قرار من المحافظ خلال شهر من تاريخ تبليغه بموافقة الوحدة المحلية ، ويترتب على صدور القرار أن تعتبر من الأملاك العامة للمساحات المخصصة للشوارع والميادين والحدائق والمنتزهات العامة ، للمقسم حق الانتفاع مؤقتا وبغير مقابل بالأراضى المخصصة للأغراض المذكورة إلى أن يتم تهيئتها للغرض الذى

خصصت من أجله في قرار التقسيم بشرط ألا يغير من معالمها أو يقيم عليها أية منشآت أو أعمال إلا بموافقة الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية .

مادة ١٧ — إذا كان التقسيم لغير أغراض البناء والتعمير أو كان واقعا أو مطلا على شوارع قائمة أو مستطرقه أو كان لا يتطلب إنشاء شوارع مستجدة فيكفى لاعتماده موافقة الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية متى تحققت من استيفائه للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

مادة ١٨ — يجوز لاعتبارات تتعلق بتوجيه الامتداد العمراني للمدن والقرى أو لضبط الكثافات السكانية والبنائية أو بقدرة المرافق العامة أو للحفاظ على الرقعة الزراعية أن تحدد الوحدة المحلية مراحل التعمير التي لا يجوز أن تتم أعمال التقسيم إلا وفقا لها وتبين في كل مرحلة المناطق الداخلة فيها كما تبين قواعد الانتقال من مرحلة إلى المرحلة التي تليها ، ويصدر بذلك قرار من الوزير المختص بالتعمير . بعد أخذ رأي الوزير المختص بالزراعة .

كما يجوز بقرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية المختصة تجديد مناطق داخل المدن والقرى يحظر إجراء تقسيم فيها لفترة محددة بسبب عدم قدرة المرافق العامة بالمنطقة .

ويجوز رفع الحظر إذا التزم المقسم بتوفير المرافق على نفقته الخاصة خلال أجل تحدده له الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية وبالشروط التي تعينها لذلك ، وذلك وفقا للأحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٩ — يجوز للوحدة المحلية مراعاة لمقتضيات تنسيق العمران أن تضع مشروع تقسيم يضم بعض الأراضي المتجاورة وأن تعرض على أصحاب الأراضي الداخلة فيه البدء في تنفيذه بمعرفتهم خلال مدة تحددها لهم ، فإذا رفضوه أو انقضت المدة المحددة دون البدء في التنفيذ جاز نزع ملكية العقارات الداخلة في المشروع على الوجه المنصوص عليه في المادة (٤٢) وتتولى الوحدة المحلية تنفيذ المشروع بنفسها مباشرة أو عن طريق أحد أشخاص القانون العام أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام .

وإذا رفض المشروع بعض أصحاب الأراضي وقبله البعض الآخر ، اقتصر نزع الملكية على أراضى من رفض المشروع ، وفي هذه الحالة يتم تنفيذ المشروع بالاشتراك بين الوحدة المحلية وبين من قبل المشروع وفقا لما يتم بالاتفاق عليه معهم .

مادة ٢٠ — يجوز للوزير المختص بالتعمير بناء على طلب المحافظ وبعد موافقة الوحدة المحلية أن يصدر قرارا بوقف النظر في طلبات التقسيم المقدمة عن أراضى تقع في مدينة أو قرية أو في مناطق أو أحياء منها تتناولها مشروعات تخطيط يجرى إعدادها طبقا لأحكام هذا القانون وذلك لمدة لا تجاوز سنتين من تاريخ نشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويتم النظر في طلبات التقسيم المذكورة فور اعتماد مشروعات التخطيط المشار إليها .

ويجوز بقرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية عن مدة الوقف سنة واحدة فقط لحين إعداد التخطيط العام أو صدور قرار بتجديد أنواع استعمالات الأراضي طبقا لما نصت عليه المادة (٥) من هذا القانون .

مادة ٢١ - يلتزم المقسم المرافق العامة اللازمة لأراضي التقسيم أو بإداء نفقات انشائها للوحدة المحلية ، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجوز فيما يتعلق بالمرافق المشار إليها أن يجزأ التقسيم إلى أقطار ، ويتضمن قرار اعتماد التقسيم بيان هذه الأقطار وترتيب أولويتها في تنفيذ المرافق بها ، كما يتضمن برنامجاً يوضح الأجل الذي يلتزم المقسم بتنفيذ مختلف أنواع المرافق خلاله بحيث إذا لم ينفذ المقسم الأعمال المذكورة وفقاً للبرنامج أو لم يؤد نفقات تنفيذها خلال هذا الأجل جاز للوحدة المحلية أن تقوم بتنفيذها على حساب المقسم من الرجوع عليه بما أنفقته الوحدة المحلية من مبالغ مضافاً إليها نسبة ١٠٪ من قيمة الأعمال .

فإذا عدل المقسم عن التقسيم كله أو جزء منه فيكون التزامه مقصوراً على تنفيذ المرافق العامة أو أداء نفقات انشائها في حدود الوضع بعد التعديل ، على ألا يترتب على ذلك مساس بحقوق المشترين لأراضي التقسيم ، ويصدر بالموافقة على الإلغاء أو التعديل قرار من المحافظ بعد موافقة الوحدة المحلية .

مادة ٢٢ - يحظر على المقسم بنفسه أو بواسطة غيره الإعلان عن مشروع التقسيم أو التعامل في قطعة أرض من أراضيه أو في شطر منه إلا بعد أن يودع بمكتب الشهر العقاري صورة مصدقة عليها من القرار الصادر باعتماد التقسيم ومرفقاته وشهادة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم تثبت اتهام تنفيذه للمرافق العامة على الوجه المبين في قرار اعتماد التقسيم واللائحة التنفيذية أو أدائه نفقات المرافق العامة المذكورة أو تقديمه ضماناتاً مصرفياً بتكاليف تنفيذها .

على أنه في حالة التقسيم طبقا لأحكام المادة (١٧) من هذا القانون فيكتفى بتقديم صورة مصدق عليها من الموافقة على التقسيم الى مكتب الشهر العقارى .

مادة ٢٣ — يجب أن يذكر في عقود التعامل على قطع التقسيم القرار الصادر باعتماد التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به وأن ينص فيها على سريان هذه القائمة على المشتري وخلفائهم مهما تعاقبوا ، وعلى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق مراعاة ذلك .

وتعتبر قائمة الشروط المشار اليها جزءا من قرار التقسيم وتسرى عليها احكام هذا القانون كما تعتبر الشروط الواردة بها حقوق ارتفاق يجوز للمشتري والمقسم أن يتمسكوا بها بعضهم قبل البعض الآخر .

مادة ٢٤ — تعتبر الشروط الواردة بالقائمة المنصوص عليها بالمادة السابقة شروطا بنائية تأتي في مرتبة الاحكام الواردة بقوانين ولوائح المباني ، وتسرى على مناطق التقسيم التى تتناولها .

وعلى الوحدة المحلية المختصة مراقبة تطبيق تلك الشروط والتمسك بها فى مواجهة المقسمين والمشتريين واتخاذ كافة القرارات والاجراءات التى تكفل وضعها موضع التنفيذ وفقلا لأحكام هذا القانون .

مادة ٢٥ — يحظر إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على قطع اراضى التقسيم أو إصدار تراخيص بالبناء عليها إلا بعد استيفاء الشروط المبينة فى المواد السابقة ، وقيام المقسم بتنفيذ المرافق

العامّة أو أدائه نفقات انشاء هذه المرافق التي الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية .

مادة ٢٦ — يجوز بقرار من الوزير المختص بالتعمير بعد اخذ رأى المحافظ المختص وموافقة الوحدة المحلية تعديل الشروط الخاصة بالتقاسيم التي تم اعتمادها قبل اعتماد مشروعات التخطيط وفقا لأحكام هذا القانون بما يتلاءم مع هذه المشروعات .

الفصل الرابع **في شأن منطقة وسط المدينة**

مادة ٢٧ — يقصد بوسط المدينة في تطبيق أحكام هذا القانون المنطقة المركزية للأعمال والتجارة التي توجد بها الأنشطة التجارية والمالية وبيوت الأعمال والفنادق والمؤسسات الترفيهية والثقافية وكذا المباني الادارية الرئيسية والصناعات الصغيرة وبعض المساكن ، وتحدد الوحدة المحلية حدود هذه المنطقة في اطار التخطيط العام أو في غيابه .

وتأخذ المراكز الفرعية المماثلة حكم منطقة وسط المدينة ، وتسرى عليها الأحكام الواردة في هذا الفصل .

مادة ٢٨ — تبين الوحدة المحلية استعمالات الأراضي واشغالات المباني المسموح بها بمنطقة وسط المدينة وتصنيفها في جداول ، وتحدد الاشتراطات الواجب توافرها في كل نوع منها وفقا للقواعد المبينة باللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٢٩ — تضع الوحدة المحلية بمراعاة القيمة الاقتصادية للأراضي ، الاشتراطات البنائية لمنطقة وسط المدينة متضمنة الكثافة

البنائية والسكانية وارتفاعات المباني والنسبة القصوى لمساحة قطعة الأرض المشغولة بالمبنى ، والطابع المعماري للواجهات وعرض الأرصفة وفقاً للقواعد المبينة باللائحة التنفيذية .

مادة ٣٠ - تضع الوحدة المحلية المختصة القواعد والاشتراطات الواجب مراعاتها بالنسبة لما يلي :

(أ) أماكن احتياجات انتظار السيارات ومعدلاتها وأماكن التحميل والتفريغ .

(ب) تحديد استخدامات الشوارع .

(ج) تحديد اشغالات أرصفة الشوارع بها فيها الاكتشاك والأسواق المفتوحة وغيرها .

(د) النواحي الجمالية وعلى الأخص بالنسبة للأشجار وشكل الاضاءة والأرصفة والنافورات والاعلانات وغيرها .

وتكون القواعد والاشتراطات المشار إليها مكتملة ومتممة للقواعد والاشتراطات الواردة في القوانين الخاصة بالمرور والاعلانات واشغالات الطرق العامة بحسب الأحوال .

مادة ٣١ - تتبع في شأن اعداد واعتماد مشروع تخطيط منطقة وسط المدينة أو وضع الاشتراطات الخاصة بها ذات الخطوات والاجراءات التي تتبع في شأن اعداد واعتماد مشروع التخطيط التفصيلي للمدينة أو القرية .

الفصل الخامس

في شأن المناطق الصناعية

مادة ٣٢ - يقصد بالمناطق الصناعية في تطبيق أحكام هذا القانون المناطق التي تخصص لها ينشأ أو يدار من المصانع

أو المعامل أو الورش أو المخازن أو المستودعات أو الحظائر وغيرها من المحال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة العامة أو المخلّة بالأمن العام أو حركة المرور والتي يقتضى الصالح العام حظر إقامتها في غير المناطق الصناعية .

ويصدر قرار من الوزير المختص بالتعمير بالاتفاق مع الوزير المختص بالصناعة والجهات الأخرى التي تحددها اللائحة التنفيذية ببيان أنواع الصناعات والمنشآت المشار إليها بمستوياتها المختلفة وتصنيفها في جداول وتحديد الاشتراطات البيئية والعمرانية الواجب توافرها في كل نوع منها .

مادة ٣٣ — تحدد الوحدة المحلية المختصة في المناطق الصناعية مواقع المشروعات بكافة مستوياتها وكذا المنشآت على اختلاف أنواعها .

كما تحدد المباني غير الصناعية التي يسمح بإقامتها في المناطق الصناعية ، وتبين مواقعها والاشتراطات التي يلزم مراعاتها فيها .

وتبين اللائحة التنفيذية الاشتراطات الخاصة بتقسيم المناطق الصناعية والتزامات المقسم في شأنها .

مادة ٣٤ — لا يجوز ادخال أى تغيير على المنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون خارج حدود المناطق الصناعية المحددة وفقا لأحكامه وذلك إذا كان من شأن هذا التغيير تعديل في كيفية التشغيل تعديلا جوهريا أو توسيع في هذه المحال .

ويصدر قرار من المحافظ بتحديد تاريخ بدء سريان هذا الحظر وذلك بعد اعتماد تخطيط المنطقة الصناعية وبعد تزويدها بالمرافق العامة الأساسية اللازمة لها .

ولا يسرى الحظر المشار اليه على الأعمال التي تجرى بقصد تحسين الانتاج أو رفع المستوى الصحى وذلك بشرط موافقة الجهة المختصة بوزارة الصناعة على هذه الأعمال وذلك كله طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٥ — لا يجوز الترخيص فى إقامة أية منشأة فى المناطق الصناعية التى تحدد وفقا لأحكام هذا القانون إلا بعد موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية على الموقع ووفقا للشروط والأوضاع المبينة باللائحة التنفيذية ، وبمراعاة متطلبات الدفاع عن الدولة كما وردت بالتخطيط العام .

مادة ٣٦ — لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص بالتعمير اصدار قرار بحظر إقامة صناعات أو منشآت جامعية جديدة أو التوسع فى القائم منها وذلك فى المدن أو أجزائها التى التى يحددها هذا القرار ، وتعطى الصناعات والمنشآت التى يشملها قرار الحظر اولوية فى المجتمعات العمرانية الجديدة المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة .

الفصل السادس

بشأن تجديد الأحياء

مادة ٣٧ — فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالأحياء المراد تجديدها ما يلى :

(أ) المناطق أو المساحات التى تعاني من التزاحم السكانى وتكون الغالبية العظمى من مبانيها متخلخلة ومتهالكة ، ويستلزم الأمر ازالتها لاعادة تخطيطها وتعميرها من جديد .

(ب) المناطق أو المساحات التى تكون بعض مبانيها متخلفة وتفتقر الى المرافق أو الخدمات الأساسية ، ولا يستلزم الأمر ازالة المنطقة بالكامل ويمكن ادخال تحسينات عليها لرفع مستواها .

وتحدد اللائحة التنفيذية الأسس والمعايير والدراسات البيئية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية التى تتخذ أساسا لازالة أو تحسين الاحياء والمناطق .

وتتم الدراسات اللازمة بمعرفة الوحدة المحلية المختصة ، ويصدر قرار من المحافظ المختص ببيان الاحياء والمناطق المراد ازالتها أو تحسينها .

مادة ٣٨ - تتولى الوحدة المحلية المختصة دراسة واعداد مشروع اعادة تخطيط الحى أو المنطقة المطلوب تجديدها وفقا لدراسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للمنطقة . ويحدد بقرار من المحافظ المختص أولويات اعداد مشروعات اعادة التخطيط .

مادة ٣٩ - تتبع فى شأن اعداد واعتماد مشروع اعادة تخطيط الحى أو المنطقة ذات الاجراءات التى تتبع فى شأن اعداد واعتماد مشروع التخطيط التفصيلي للمدينة أو القرية .

مادة ٤٠ - تلتزم الوحدة المحلية المختصة باعداد وتخطيط المناطق التى ينقل اليها شاغلو المناطق التى شملها اعادة التخطيط ووضع البرامج التنفيذية اللازمة لتدبير الأماكن المناسبة لسكانهم أو ممارسة نشاطهم ونقلهم اليها قبل البدء فى التنفيذ .

ولا يجوز الإخلاء الا بعد مرور شهر على اخطار الشاغلين بكتب موصى عليها بعلام الوصول بتدبير الأماكن المشار اليها .

ويجوز لشاغل العقار الذى تقرر تخصيص وحدة جديدة له التظلم من عدم مناسبتها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالتخصيص الى لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من المحافظ المختص ولا يشمل التظلم موقع الأماكن الجديدة .

وعلى اللجنة أن تبت فى التظلم خلال مدة لا تتجاوز شهرا من تاريخ تقديمه اليها .

مادة ٤١ — يجب على المحافظات عند تنفيذ مشروع تجديد الحى أو المنطقة ، الالتزام بمعدلات الكثافة السكانية والبنائية المحددة طبقا لأحكام هذا القانون ، وأن يتم التنفيذ وفقا للبرامج والأولويات والمراحل التى تقررها الوحدة المحلية المختصة .

ويجوز للوحدة المحلية المختصة أن تقوم بتنفيذ المشروع بنفسها أو بواسطة من تعهد اليه بذلك من الجهات والأجهزة والوحدات الاقتصادية العامة أو الخاصة سواء عن طريق المشاركة أو الاسناد .

الباب الثانى

فى شأن نزع ملكية العقارات لأغراض التخطيط العمرانى

مادة ٤٢ — يكون تقرير المنفعة العامة ونزع ملكية العقارات لكافة أغراض التخطيط العمرانى وفقا للضمانات والأحكام والإجراءات المقررة بالقانون المنظم لنزع الملكية للمنفعة العامة .

ويصدر بتقرير المنفعة العامة لهذه الأغراض قرار من مجلس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص بالتعمير .

ويدخل فى أغراض التخطيط العمرانى توفير المساحات الخضراء وكذا المواقع العامة لانتظار السيارات .

مادة ٤٣ — تسرى في شأن نزع الملكية لتجديد الأحياء ، الأحكام الواردة في هذا الباب وذلك علاوة على ما يكون مقررا بالقانون المنظم لنزع الملكية للمنفعة العامة من قواعد ومزايا وضمانات أفضل سواء لصالح الملاك أو أصحاب الحقوق أو شاغلي العقارات .

مادة ٤٤ — ينشر القرار المقرر المنفعة العامة والبيانات والرسومات الخاصة بالمشروع في الجريدة الرسمية ويلصق في المحل المعد للاعلانات بمقر الوحدة المحلية المختصة ، وبمقر الشرطة الكائن بدائرته العقارات التي شملها المشروع .

مادة ٤٥ — يكون لتدوين الوحدة المحلية المختصة الحق في دخول العقارات التي شملها المشروع بعد النشر واللصق المنصوص عليهما في المادة السابقة بأسبوعين على الأقل لأجراء العمليات الفنية والمساحية ووضع علامات التحديد والحصول على البيانات اللازمة عن العقارات ، وعلى أن يكون دخول العقارات بعد اخطار شاغليها بذلك .

مادة ٤٦ — تقوم بخصر العقارات والمنشآت التي شملها المشروع وبيان شاغليها من الملاك والمستأجرين لجنة يكون من بين أعضائها ممثل لكل من الوحدة المحلية المختصة وتفتيش المساحة ومأمورية الضرائب العقارية .

ويسبق عملية الحصر بمدة لا تقل عن أسبوعين إعلان بالموعد الذي يعين للقيام بها وينشر عنه في الوقائع المصرية ، وفي جريحتين يوميتين ويلصق في المحل المعد للاعلانات بمقر الوحدة المحلية المختصة ومقر الشرطة .

وعلى جميع الملاك وأصحاب الحقوق و شاغلي العقارات والمنشآت المشار اليها الحضور أمام اللجنة في موقع المشروع

للارشاد عن ممتلكاتهم وحقوقهم وتحرر اللجنة محضرا تبين فيه هذه الممتلكات وأسماء الملاك وأصحاب الحقوق ومحال اقامتهم من واقع الارشاد في مواقعها .

ويكون التحقق من صحة البيانات المذكورة بمراجعتها على دفاتر المكلفات أو المصادر الأخرى الدالة على الملكية .

ويوقع كشوف الحصر أعضاء اللجنة المذكورة وذوو الشأن اقرارا منهم بصحة البيانات الواردة بها وإذا امتنع أحدهم عن التوقيع أثبت ذلك في المحضر مع بيان أسباب امتناعه .

مادة ٧ — يستحق الملاك وأصحاب الحقوق تعويضا عادلا عن حقوقهم عن الأراضي الكائنة في المنطقة التي شملها المشروع على أساس قيمتها وقت التقدير وما يكون عليها من منشآت أو غراس وتتولى تقدير هذا التعويض لجنة تشكل بقرار من المحافظ المختص من :

- | | |
|-------|---|
| | — مهندس من مديرية الاسكان من الدرجة الثانية هلى الأقل |
| رئيسا | |
| | — مهندس من تفتيش المساحة |
| | — مندوب عن مأمورية الضرائب العقارية |
| أعضاء | — مندوب عن مأمورية الشهر العقارى |
| | — مندوب عن الوحدة المحلية |

ولا تدخل في تقدير التعويض الأعمال التي تتم بعد نشر قرار المنفعة العامة .

وإذا لم يتم تقدير التعويض خلال ثلاث سنوات من تاريخ نشر قرار المنفعة العامة اعتبر القرار كأن لم يكن .

مادة ٤٨ — يعد تفتيش المساحة من واقع عمليات الحصر والتقدير كشوفاً تبين فيها الأراضي والمنشآت والغراس التي تم حصرها وأسماء ملاكها وشاغليها وأصحاب الحقوق فيها ومحال إقامتهم ، كما تبين فيها مساحتها ومواقعها والتعويضات التي قدرت طبقاً للمادة السابقة .

وتعرض هذه الكشوف ومعها خرائط تبين هذه الممتلكات بمقر الوحدة المحلية وتفتيش المساحة ومقر الشرطة لمدة شهر ويسبق هذا العرض إخطار الملاك وشاغلي العقارات وأصحاب الحقوق بهذا العرض بكتب موصى عليها بعلم الوصول ، وكذا الإعلان في الوقائع المصرية وفي جريدتين يوميتين يشمل بيان المشروع والمواعيد المحددة لعرض الكشوف والخرائط في الأمكنة المذكورة .

مادة ٤٩ — تعتبر البيانات الخاصة بالعقارات والحقوق المدرجة في الكشوف المشار إليها في المادة السابقة نهائية إذا لم يطعن عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء عرضها ، ولا يجوز المنازعة فيها أو لإدعاء في شأنها بأى حق قبل الجهة القائمة على تنفيذ المشروع .

مادة ٥٠ — لذوى الشأن من الملاك وشاغلي العقارات وأصحاب الحقوق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مدة عرض الكشوف المنصوص عليها في المادة (٤٨) حق الطعن على البيانات والتعويضات الواردة بها .

ويكون الطعن أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار .

ولا يحول الطعن دون حصول ذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم .

مادة ٥١ — للمالك وأصحاب الحقوق في الأراضى أن يختاروا إحدى الطريقتين الآتيتين لاقتضاء التعويض المستحق لهم عن الأرض :

١ — اقتضاء قيمة أنصبتهم في أراضى الحى أو المنطقة ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمة السلطة القائمة على تنفيذ المشروع من أى تعويض لهم عن حقوقهم في الأرض .

٢ — أرجاء صرف قيمة تلك الأنصبة كلها أو بعضها الى أن يتم بيع قطع أراضى الحى أو المنطقة جميعها وفي هذه الحالة يستحقون تعويضا مساويا لقيمة هذه الأنصبة منسوبا الى التقييم الاجمالى لأراضى الحى أو المنطقة مضافا اليه نصف الفرق بين القيمة المذكورة وبين قيمة هذه الأنصبة منسوبة الى مجموع ثمن بيع قطع الأراضى المتبقية بعد خصم تكاليف تنفيذ المشروع .

ويجوز بموافقة المالك أن يكون التعويض كله أو بعضه أرضا أو مبانى تبناها الجهة القائمة على تنفيذ المشروع .

مادة ٥٢ — يوقع ملاك العقارات وأصحاب الحقوق التى لم تقدم بشأنها معارضيات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة .

أما الممتلكات التى يتعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن فيها لأى سبب كان على النماذج المذكورة فيصدر بئزع ملكيتها قرار من المحافظ المختص .

وتودع النماذج أو القرار المشار اليه فى مكتب الشهر العقارى ويترتب على هذا الإيداع بالنسبة للعقارات الواردة بها جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع .

وفي تطبيق الفقرة الأولى يجوز للأولياء والأوصياء والقوام التوقيع عن ناقصي الأهلية وفاقديها ومن نظار الوقف عن الوقف دون حاجة الى الرجوع الى المحاكم المختصة غير أنه لا يجوز لهم تسلم التعويض إلا بعد الحصول على إذن من جهة الاحتصاص .

مادة ٥٣ — دعاوى الفسخ ودعاوى الاستحقاق وسائر الدعاوى العينية لا توقف اجراءات نزع الملكية ولا تمنع نتائجها وينتقل حق الطالبين الى التعويض .

الباب الثالث

في الأحكام العامة

مادة ٥٤ — يشترط في أعمال البناء أو الانشاء أو التقسيم في المواقع الداخلة في نطاق المدن والحيز العمراني للقرى مراعاة الأحكام بشأنها في هذا القانون وكذلك الأوضاع المقررة في مشروعات التخطيط العام المعتمدة وتفصيلاتها .

وعلى كافة الجهات القائمة على منح التراخيص عدم اصدار التراخيص الا بعد موافقة الجهة المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على الموقع .

ولطالب البناء أو الانشاء أو التقسيم في المواقع المشار اليها في الفقرة الأولى أن يحصل مقدماً — وقبل الترخيص له بهذه الأعمال — على موافقة الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط بالوحدة المحلية على صلاحية الموقع من الناحية التخطيطية بالنسبة للأعمال التي يرغب في القيام بها ، وله طلب الحصول على البيانات والاستطلاعات المقررة للموقع وذلك وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية .

مادة ٥٥ - يصدر المجلس الشعبي المحلى للمحافظة قرارا بتحديد رسوم النظر التى تحصل على طلب الموافقة على الموقع من الناحية التخطيطية وعلى إعطاء البيانات والاشتراطات اللازمة لاعداد مشروعات البناء أو الانشاء أو التقسيم وفحصها واعتمادها وبشرط ألا تجاوز الرسوم الحدود الآتية :

(أ) عشرون جنيها عن طلب الموافقة على الموقع من الناحية التخطيطية أو طلب البيانات أو الاشتراطات اللازمة لاعداد مشروع البناء أو الانشاء أو التقسيم .

(ب) خمسة وعشرون قرشاً عن كل متر مربع من مساحة أرض التقسيم عن طلب فحص واعتماد مشروع التقسيم لأغراض البناء الذى لا تنشأ به طرق عامة ، بحيث لا يقل الرسم عن خمسين جنيهاً ولا يجاوز ألف جنيه .

(ج) خمسة عشر قرشاً عن كل متر مربع عن مساحة أرض التقسيم عن طلب فحص واعتماد مشروع التقسيم لأغراض البناء الذى تنشأ فيه طرق عامة ، بحيث لا يقل الرسم عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا يجاوز خمسمائة جنيه .

ولا تحصل أية رسوم على طلبات الموافقة على التقسيم لتغير أغراض البناء .

وتؤول حصة هذه الرسوم الى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالوحدة المحلية المختصة ، ويجتب جزء منها للصرف على أغراض ومكافآت اللجان المنصوص عليها في هذا القانون .

ويصدر قرار من المحافظ المختص بتحديد القواعد المنظمة لذلك .

مادة ٥٦ — يكون لجميع المبالغ التى تستحق للدولة على ذوى الشأن طبقا لأحكام هذا القانون حق امتياز يأتى فى المرتبة بعد الضرائب والرسوم والمصروفات القضائية ويتم تحصيلها بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٥٧ — جميع المبالغ التى تستحق لذوى الشأن وفقا لأحكام هذا القانون يحصل عنها عند الأداء رسم قدره خمسون قرشا عن كل مبلغ يجاوز خمسة جنيهات وذلك مقابل رسم الدفعة والاتساع والتوقيع على المستندات وكافة الأوراق المتعلقة بتحقيق الملكية أو المؤيدة للاستحقاق وعلى ذلك تعفى جميع هذه الأوراق وغيرها مما يقدم لهذا الغرض الى السلطة القائمة على تنفيذ الشروع من جميع رسوم الدفعة والاتساع والتوقيع المقررة فى سائر القوانين الأخرى .

مادة ٥٨ — يكون للمديرين والمهندسين والمساعدين الفنيين القائمين بأعمال التخطيط والتنظيم بالوحدات المحلية وغيرهم من العاملين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع المحافظ المختص صفة الضبط القضائى ، ويكون لهم بمقتضى ذلك حق دخول مواقع الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون ولو لم يكن مرخصا فيها وإثبات ما يقع بها من مخالفات واتخاذ الإجراءات المقررة فى شأنها .

وعلى الأشخاص المشتهرين اليهم فى الفقرة السابقة التنبيه كتابة على ذوى الشأن الى ما يحدث فى هذه الأعمال من الاختلال بأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والمشروعات المعتمدة وفقا لأحكامه .

وعليهم متابعة تنفيذ القرارات والأحكام النهائية الصادرة

في شأن الأعمال المخالفة وإبلاغ رئيس الوحدة المحلية المختصة
بأية عقوبات في سبيل تنفيذها .

مادة ٥٩ — يجوز لذوى الشأن من القرارات التي تصدرها
الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم وفقا لأحكام
هذا القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطارهم بهذه
القرارات وتختص بنظر هذه التظلمات لجنة تشكل بمقر الوحدة
المحلية المختصة من :

— قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة
المحافظة

رئيسا

— اثنين من أهالي الوحدة المحلية يختارهما
المجلس الشعبي المحلي لمدة سنتين قابلة
للتجديد مدة أخرى مماثلة

أعضاء

— اثنين من المهندسين من غير العاملين بالجهة
الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم
بالوحدة المحلية أحدهما معماري أو مهندس
تخطيط والآخر مدني يختارهما المحافظ
المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد

وينصدر بتشكيل اللجنة قرار من المحافظ المختص ، ويشترط
لصحة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها من
بينهم اثنان من المهندسين ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات
الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه رئيس اللجنة .
وعلى اللجنة أن تبت في التظلمات المقدمة إليها خلال سنتين
يوما من تاريخ تقديمها ، ويعتبر انقضاء هذه المدة دون صدور
قرار في التظلم بمثابة رفضه .

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والأجراءات التي تشير عليها

اللجنة في أعمالها ، وكيفية إعلان قراراتها الى كل من ذوى الشأن والجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

مادة ٦٠ - يكون للجهة المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بقرار مسبب يصدر بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة ان تقوم بالازالة الفورية للأعمال والمباني التى تتقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالمخالفة لأحكامه اذا ترتب على بقائها الاخلال بمقتضيات الصالح العام .

والجهة المذكورة فى سبيل ذلك الحق فى أن تطفى بالطريق الإدارى موقع المخالفة من شاغليه ان وجدوا ، دون حاجة الى اية اجراءات قضائية .

وتتم الازالة بمعرفة الجهة المذكورة ، بنفسها او بوساطة من تعهد اليه بذلك ، ويتحمل المخالف بنفقات الازالة وجميع المصروفات وتحصل منه التكاليف بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٦١ - توقف الأعمال المخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية بالطريق الإدارى ، ويصدر بالوقف قرار مسبب من الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم يتضمن بياناً بهذه الأعمال ، ويعلن الى ذوى الشأن بالطريق الإدارى وتبين اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتخاذها فى حالات تعذر الاعلان .

ويجوز للجهة المذكورة خلال مدة وقف الأعمال المخالفة التحفظ على الأدوات والمهمات المستخدمة فيها .

مادة ٦٢ - تجيل الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم الى لجنة التظلمات المنصوص عليها فى المادة (٥٩) موضوع الأعمال المخالفة التى تقتضى الازالة أو التصحيح سسواء

اتخذ بشأنها اجراء الوقف وفقا لاحكام المادة السابقة او لم يتخذ ، على ان تكون الاحالة خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ اتخاذ اجراء الوقف ، كما يجوز لصاحب الشأن ان يلجأ مباشرة الى اللجنة المشار اليها .

وتصدر اللجنة قراراتها في الحالات المعروضة عليها بازالة او تصحيح الاعمال المخالفة او استئناف الاعمال ، وذلك خلال اسبوعين على الاكثر من تاريخ احالتها اليها .

وفيما عدا ما هو منصوص عليها في هذه المادة ، تسرى الاحكام المنظمة لاعمال اللجنة الواردة بالمادة (٥٩) وما تتضمنه اللائحة التنفيذية من احكام في هذا الشأن .

مادة ٦٣ — لذوى الشأن وللجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم حق الاعتراض على القرارات التى تصدرها لجان التظلمات وذلك خلال ستين يوما من تاريخ اعلانهم بها او من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للبت فى التظلم بحسب الاحوال ، والا أصبحت نهائية .

وتختص بنظر هذه الاعتراضات لجنة تشكل بمقر الوحدة المحلية للمحافظة المختصة من :

— رئيس محكمة يندبه رئيس المحكمة الابتدائية بدائرة المحافظة

رئيسا

— مدير الاسكان والتعمير بالمحافظة او من ينوب عنه

— اثنين من اهالى المحافظة يختارهم المجلس

لدة سنتين قابلة للتجديد مرة اخرى مماثلة

لهم اثنين من المهندسين احدىهما معمارى

او مهندس تخطيط والاخر مدنى يختارهما

الحافظ لدة سنتين قابلة للتجديد

اعضاء

ويصدر بتشكيل لجنة الاعتراضات قرار من المحافظ المختص ، ويشترط لصحة انعقادها حضور رئيسها وثلاثة على الأقل من أعضائها من بينهم اثنان من المهندسين ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه رئيس اللجنة .

وعلى اللجنة أن تبت فى الاعتراضات المقدمة اليها خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديمها ، وتكون قراراتها نهائية .

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات التى تسير عليها اللجنة فى أعمالها ، وكيفية اعلان قراراتها الى كل من ذوى الشأن والجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

مادة ٦٤ — على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ القرار النهائى الصادر من اللجنة المختصة بازالة أو تصحيح الأعمال المخالفة ، وذلك خلال المدة التى تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

فاذا امتنعوا أو تراخوا عن التنفيذ كان للجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تعهد اليه ، ويتحمل المخالف بالنفقات وجميع المصروفات وتحصل منه التكاليف بطريق الحجز الادارى .

واللجهة المذكورة فى سبيل تنفيذ الازالة أن تخلق بالطريق الادارى موقع المخالفة من شاغليه أن وجدوا دون حاجة الى اية اجراءات قضائية .

واذا اقتضت أعمال التصحيح اخلاء العقار مؤقتا من كل أو بعض شاغليه ، يتم ذلك بالطريق الادارى مع تحرير محضر بأسمائهم ، ويعتبر العقار خلال المدة اللازمة للتصحيح فى حيازة

المستأجر قانونا ما لم يبد رغبتة في انتهاء عقد الايجار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالاخلاء المؤقت .

ولشاغلي العقار الحق في العودة اليه فور تصحيح الأعمال المخالفة دون حاجة الى موافقة المالك ، ويتم ذلك بالطريق الادارى في حالة امتناعه .

مادة ٦٥ — يجوز تحقيقا لمصلحة عامة او مراعاة للأوضاع المحلية وظروف العمران اعفاء المدينة أو القرية أو الجهة أو اية منطقة أو تقسيم فيها من تطبيق بعض احكام هذا القانون او لاثحته التنفيذية أو القرارات الصادرة تنفيذا له ، كما يجوز تحقيقا لغرض قومي أو مصلحة اقتصادية اعفاء مبنى بذاته من تطبيق بعض هذه الأحكام وذلك دون المساس بحقوق الغير .

وفي جميع الأحوال يكون النظر في الاعفاء بناء على اقتراح الوحدة المحلية المختصة .

مادة ٦٦ — تختص بنظر طلبات الامفاء وفقا لأحكام المادة السابقة ، ووضع الشروط البديلة التي تحقق الصالح العام في حالة الموافقة على طلب الاعفاء والمقابل الذي يؤدي ، لجنة تشكل من :

— ممثل لوزارة التعمير بدرجة وكيل وزارة على الأقل يختاره الوزير مقررا .

— ممثل للهيئة العامة للتخطيط العمراني بدرجة وكيل وزارة على الأقل يختاره مجلس ادارة الهيئة .

بـ ممثل لوزارة السياحة بدرجة وكيل وزارة على الأقل يختاره الوزير .

— ممثل لوزارة الصناعة بدرجة وكيل وزارة على الأقل يختاره الوزير .

— ممثل لأمانة انحكم المحلى بدرجة وكيل وزارة على الأقل يختاره الوزير .

— ثلاثة من رؤساء اقسام العمارة والتخطيط بكلية الهندسة بالجامعات المصرية وجامعة الأزهر يختارهم وزير التعليم لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة .

— ثلاثة من ذوى الخبرة من المهندسين الاستشاريين يختارهم الوزير المختص بالتعمير بناء على اقتراح مجلس نقابة المهندسين وذلك مدة سنتين قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة .

ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من الوزير المختص بالتعمير وتحدد اللائحة التنفيذية الأسس العامة والقواعد والإجراءات التى تسير عليها فى أعمالها .

وللجنة أن تستعين فى أعمالها بالكليات ومعاهد الأبحاث وغيرها من الجهات والمؤسسات والهيئات العلمية ، كما لها أن تستعين بالأفراد والجهاد المعنية .

ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف أعضائها وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وتكون مسببة ، وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه مقرر اللجنة .

وتعرض قرارات اللجنة على الوزير المختص بالتعمير ، وله التصديق عليها أو رفضها بموجب قرار مسبب ، وفى حالة التصديق على قرار اللجنة بالموافقة على الاعفاء يصدر الوزير قرارا بالاعفاء يقضى بالشروط البديلة والمقابل الذى يؤدى ،

فى العقوبات الباب الرابع

مادة ٦٧ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه كل من يخالف أحكام المواد ١٦ ، ٢٣ ، ٢٤ من هذا القانون أو لائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهذه المواد .

ويعاقب بالحبس أو الغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من يخالف أحكام المادة الثانية من قانون الاصدار أو احدى المواد ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ من هذا القانون أو لائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا لهذه المواد .

وتكون العقوبة النسجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وغرامه لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه ، وذلك بالنسبة للجرائم التى ترتكب بطريق التحايل أو الاعلان عن تقاسيم وهمية .

وفى جميع الأحوال يجب الحكم فضلا عن ذلك بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة بما يجعلها متفقة مع أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له .

فإذا كانت المخالفة متعلقة بالقيام بأعمال بدون اعتماد ولم يتقرر إزالتها فيحكم على المخالف بسداد الرسوم المقررة ، كما يحكم بناء على طلب الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بتقديم الرسومات المتصوص عليها فى هذا القانون ولائحته

التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذا له ، وذلك في المدة التي يحددها الحكم . فإذا لم يتم المحكوم عليه بتقديمها خلال هذه المدة جاز للجهة المذكورة اعدادها دون مسئولية عليها ووفقا للوضع الظاهر وذلك على نفقته وتحصل منه هذه المبالغ بطريق الحجز الادارى .

ويعد شريكا بالمساعدة كل من تقاعس أو أخل بواجبات وظيفته عمدا من الأشخاص المذكورين بالمادة ٥٨ من هذا القانون .

مادة ١٨ — علاوة على العقوبات الواردة بالمادة السابقة يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تتجاوز عشرة جنيهات عن كل يوم يمتنع فيه عن تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائي للجنة المختصة من ازالة أو تصحيح أو استكمال ، وذلك بعد انتهاء المدة التي تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية لتنفيذ الحكم أو القرار .

وتتعدد الغرامة بتعدد المخالفات ، ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ ما قضى به الحكم أو القرار النهائي من ازالة أو تصحيح أو استكمال من تاريخ انتقال الملكية اليه ، وتطبق في شأنه الأحكام الخاصة بالغرامة المنصوص عليها في هذه المادة .

كما تسرى أحكام هذه الغرامة في حالة استئناف الأعمال الموقوفة ، وذلك عن كل يوم اعتبارا من اليوم التالي لإعلان نوى الشأن بقرار الايقاف .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على المخالفات التي اتخذت في شأنها الاجراءات الجنائية في تاريخ سابق على تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٦٩ — تقضى المحكمة بإخلاء العقار من شاغليه وذلك بالنسبة للأجزاء المقرر ازالتها فإذا لم يتم الإخلاء فى المدة التى حددت لذلك بالحكم جاز تنفيذه بالطريق الإدارى .

وإذا اقتضت أعمال التصحيح أو الاستكمال إخلاء العقار مؤقتا من كل أو بعض شاغليه حرر محضر إدارى بأسمائهم وتقوم الجهة الإدارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم بالوحدة المحلية المختصة بإخطارهم بالإخلاء فى المدة التى تحددها ، فإذا لم يتم الإخلاء بعد انقضائها جاز تنفيذه بالطريق الإدارى .

وفى جميع الأحوال يجب الانتهاء من أعمال التصحيح أو الاستكمال فى المدة التى تحددها الجهة المذكورة ، ويعتبر العقار خلال هذه المدة فى حيازة المستأجر قانونا ما لم يبد رغبتة فى انتهاء عقد الإيجار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطاره بقرار الإخلاء المؤقت .

ولشاغلى الموقع الحق فى العودة الى العين فور تصحيحها أو استكمالها دون حاجة الى موافقة المسالك ، ويتم ذلك بالطريق الإدارى فى حالة امتناعه .

مادة ٧٠ — يكون ممثل الشخص الاعتبارى أو المعهود اليه بإدارته مسئولا عما يقع منه أو من أحد العاملين فيه مخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته والقرارات المفذة له ويعاقب بكل الغرامات المقررة عن هذه المخالفة .

كما يكون الشخص الاعتبارى مسئولا بالتضامن عن تنفيذ الغرامات التى يحكم بها على ممثله أو المعهود اليه بإدارته أو أحد العاملين فيه .

مادة ٧١ - على ذوى الشأن أن يبادروا الى تنفيذ الحكم الصادر بإزالة أو تصحيح أو استكمال الأعمال المخالفة ، وذلك خلال المدة التى تحددها الجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم .

فإذا امتنعوا أو تراخوا عن التنفيذ كان للجهة الادارية المختصة بشئون التخطيط والتنظيم أن تقوم بذلك بنفسها أو بواسطة من تعهد اليه ، ويتحمل المخالف بالنفقات وجميع المصروفات وتحصل منه التكاليف بطريق الحجز الادارى .



قانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٢

خاص بالترخيص لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول
في التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة
كونوكو كوراك انك للبحث عن البترول واستغلاله
في منطقة وسط الخليج البحرية بحوض خليج السويس (١)

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢

خاص بالترخيص لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول في
التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة كونوكو غرب
فيران انك وشركة توتال بروسن اوديون للبحث عن
البترول واستغلاله في منطقة غرب فيران البحرية
بخليج السويس (٢)

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٢ (٣)

-
- (١) الجريدة الرسمية العدد ٨ تابع في ١٩٨٢/٢/٢٥ .
 - (٢) الجريدة الرسمية العدد ٨ تابع (١) في ١٩٨٢/٢/٢٥ .
 - (٣) لم يصدر بعد .

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ١٩٧٩ (١)

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى لتسوية التجاوزات فى الموازنة العامة
للدولة للسنة المالية ١٩٧٩ (٢)

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى صندوق الطوارئ
للسنة المالية ١٩٧٩ (٣)

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢

بسرمان بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير
بعض التيسيرات لواطنى محافظات بور سعيد
والاسماعيلية والسويس وسيناء على
مواطنى محافظتى سيناء (٤)

- (١) الجريدة الرسمية العدد ١٠ فى ١١/٣/١٩٨٢
- (٢) الجريدة الرسمية العدد ١٠ فى ١١/٣/١٩٨٢
- (٣) الجريدة الرسمية العدد ١٠ فى ١١/٣/١٩٨٢
- (٤) الجريدة الرسمية العدد ١٠ فى ١١/٣/١٩٨٢

قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٢

بتعديل القرار بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام

القرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠

في شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الإداري للدولة

وحدات الحكم المحلي والقطاعين العام والخاص (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بالنص الخاص بالعقوبة الواردة في المادة الأولى، من القرار بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ في شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي والقطاعين العام والخاص ، النص الآتي :

« يعاقب كل من يخالف هذه القواعد بغرامة لا تزيد على مائة جنيه ، وفي حالة العود تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه » .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٠ في ١١/٣/١٩٨٢

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا
من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من
قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٠٢
(٢٧ فبراير سنة ١٩٨٢) .



قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢

بإعفاء بعض كميات من السكر المنتج محليا
من رسوم الانتاج (١)

قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢

بشأن صرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة
عيد الأضحى المبارك (٢)

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢

بإصدار قانون اعادة تنظيم مجمع
اللغة العربية (٣)

- (١) الجريدة الرسمية العدد ١٠ في ١١/٣/١٩٨٢
- (٢) الجريدة الرسمية العدد ١٠ في ١١/٣/١٩٨٢
- (٣) الجريدة الرسمية العدد ١١ في ١١/٣/١٩٨٢

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون التعاون الإسكاني (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١
بإصدار قانون التعاون الإسكاني ، النص الآتي :

على الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان القائمة وقت العمل
بهذا القانون أن تعيد شهر نظامها بما يتفق وأحكام القانون المرافق
خلال سنة وستة أشهر من تاريخ العمل به .

وإذا لم يتم إعادة الشهر خلال السنة والستة أشهر وجب
على المحافظ تشكيل مجلس إدارة مؤقت يتولى إعادة الشهر خلال
سنة من تاريخ تشكيله وألا وجب حلها بقرار من الوزير المختص .

وتحل الجمعية العمومية الطارئة في إجراءات إعادة الشهر
محل الجمعية الاستثنائية .

كما تحل الجمعيات الاتحادية كل بحسب اختصاصها الاقليمي

محل الجمعية التعاونية العامة في حقوقها والتزاماتها التي كانت تتولاها وقت صدور هذا القانون .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ المشار اليه النص الآتي :

يباشر اختصاصات الاتحاد المخصوص عليه في القانون المرافق مجلس إدارة مؤقت يصدر بتشكيله خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون قرار من الوزير المختص وتكون مدته ثلاث سنوات تستكمل خلالها اجراءات اعداد شهر النظام الداخلي للاتحاد وتشكيل مجلس ادارته على أن يكون ثلاثة أرباع عدد أعضاء المجلس المؤقت على الأقل من أعضاء مجالس ادارات الجمعيات التعاونية للاسكان .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٤٠٢
(١٠ مارس سنة ١٩٨٢) .



قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٦

بإنشاء نقابة مهنة التمريض (١)

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ (٢)

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٢ (٣)

قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢

بإنشاء الهيئة القومية للتبريد (٤)

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام قانون خدمة ضباط الشرف

وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الصادر بالقانون

رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ (٥)

(١) الجريدة الرسمية العدد ١١ في ١١/٣/١٩٨٢ .

(٢ ، ٣) لم يصدر بعد .

(٤ ، ٥) الجريدة الرسمية العدد ١٢ في ٢٥/٤/١٩٨٢ .

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بالوازنة العامة للدولة

للسنة المالية ١٩٨١ - ١٩٨٢ (١)

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بالوازنة العامة للدولة

للسنة المالية ١٩٨١ - ١٩٨٢ (٢)

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بالوازنة العامة للدولة

للسنة المالية ١٩٨١ - ١٩٨٢ (٣)

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢

بشان وقف سريان بعض احكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦

بانشاء صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى

المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة

للأراضى الفضاء الواقعة بمحافظة

السويس (٤)

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢

بتعديل المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤
بإنشاء نقابة المهن الفنية التطبيقية (١)

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢

بشأن تعديل بعض أحكام قانون نظام الحكم المحلي الصادر
بالقرار بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرّر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٢٥) والفقرة الثانية
من المادة (٣٠) من قانون نظام الحكم المحلي الصادر بالقانون
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٩ ، النصان الآتيان :

مادة ٢٥ (فقرة ثانية) : ولا يجوز للمحافظ أن يكون عضوا
بمجلس الشعب أو مجلس الشورى أو بالمجالس الشعبية المحلية .

مادة ٣٠ — (فقرة ثانية^١) : ولا يجوز لقائب المحافظ أن يكون عضواً بمجلس الشعب أو مجلس الشورى أو بالمجالس الشعبية المحلية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢
(١٠ أبريل سنة ١٩٨٢) .



قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن
النظام الأساسي للكليات العسكرية والقانون رقم ٩٣
لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الأساسي الكلية
الفنية العسكرية (١)

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن
الاحصاء والتعداد (٢)

(١ ، ٢) الجريدة الرسمية العدد ١٣ في ١٥/٤/١٩٨٢ .

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢
بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات
الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ وقانون الإجراءات الجنائية
الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يرفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى خمسمائة جنيه في
المواد التالية :

٩٨ — ج فقرة أولى ، ١٦ مكررا ب فقرة أولى ، ١٢٠ ، ١٢٤ ،
فقرة ثالثة ، ١٣٣ فقرة ثانية ، ١٣٨ فقرة ثانية ، ١٤٧ ، ١٤٨ ،
١٦٢ مكرر فقرة ثانية ، ١٦٣ ، ١٧٨ ، فقرة أولى ، ١٨٢ ، ١٨٥ ،
١٨٦ ، ١٨٧ فقرة ثانية ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٢٠ ،
٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ فقرة ثانية ٢٢٨ : ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ،
٣١٠ ، ٣٢٧ فقرة ثالثة ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ فقرة ثانية ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ،
٣٦٥ من قانون العقوبات .

ويرفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى ثلاثمائة جنيه في
المواد التالية :

٩٨ ج فقرة ثالثة ، ١٥١ ، ٢٢٧ فقرة أولى ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ،
فقرة ثانية ، ٢٤٤ فقرة ثانية ، ٢٧٨ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ من قانون
العقوبات .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٦ في ٢٢/٤/١٩٨٢ .

ويرفع الحد الأقصى لعقوبة الغرامة الى مائتى جنيهه في
المواد التالية :

١٠٢ ، ١٢٢ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، فقرة أولى ،
١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، فقرة أولى ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ،
١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٩٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٤٢ ، فقرة
أولى ، ٢٥٤ ، ٣٥٥ ، فقرة ثانية ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، من قانون
العقوبات .

(المادة الثانية)

تلغى عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المواد التالية :
٤٦ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ،
مكررا ثانيا ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٣٩ ، ٢٨٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٢١ ،
٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٣٦١ مكررا من قانون العقوبات .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنصوص المواد ٢٢ ، ٢٣ فقرة أولى ، ١٣٩ ، ١٦٠ ،
١٦٢ ، ١٧٠ ، مكررا ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، مكررا ٢٠٥ ، فقرة أولى ، ٢٤٦ ،
فقرة ثانية ، ٢٦٩ ، مكررا ، ٣٦١ فقرة أولى وثانية ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ،
٣٧١ ، ٣٧٣ من قانون العقوبات النصوص التالية :

مادة ٢٢ — العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع
الى خزانة الحكومة المبلغ المقرر في الحكم ..

ولا يجوز أن تقل الغرامة عن مائة قرش ولا أن يزيد حدها
الأقصى في الجنب على خمسمائة جنيه ، وذلك مع عدم الإخلال
بالحدود التي يبينها القانون لكل جريمة .

مادة ٢٣ فقرة أولى — اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ مائة قرش عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .

مادة ١٣٩ — كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمزاغقته أو بنقله وهرب بإهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه مصرى اذا كان المقبوض عليه الذى هرب محكوما عليه بعقوبة جنائية أو متهما بجنائية، وأما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو غرامة لا تتجاوز مائتى جنيه مصرى .

مادة ١٦٠ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين :

أولا — كل من شوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال دينى خابس بها أو عطلها بالعنف أو التهديد .

ثانيا — كل من خرب أو كسر أو أطفأ أو دنس مبنى مفعدة لإقامة شعائر أو رموزا أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس .

ثالثا — كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو تشسها .

مادة ١٦٢ — كل من هدم أو أطفأ عمدا شئيا من المباني أو الاملاك أو المنشآت المعدة للنفع العام أو الأعمال المعدة للزينة ذات القيمة التذكارية أو الفنية ، وكل من قطع أو أطفأ أشجارا مغروسة فى الأماكن المعدة للعبادة أو فى الشوارع أو فى المنزهات

أو في الأسواق أو في الميادين العامة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة الأشياء التي هدمها أو أتلفها أو قطعها .

مادة ١٧٠ مكرر — يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

أولاً — كل من ركب في عربات السكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وامتنع عن دفع الأجرة أو الغرامة أو ركب في درجة أعلى من درجة التذكرة التي يحملها وامتنع عن دفع الفرق .

ثانياً — كل من ركب في غير الأماكن المعدة للركوب بإحدى وسائل النقل العام .

مادة ٢٠١ — كل شخص ولو كان من رجال الدين أثناء تأدية وظيفته التي في أحد أماكن العبادة أو في محفل ديني مقالة تضمنت قدحا أو ذمما في الحكومة أو في قانون أو في مرسوم أو قرار جمهوري أو في عمل من أعمال جهات الإدارة العمومية ، أو أذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . فإذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد تكون العقوبة السجن .

مادة ٢٠٤ (مكرر) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه كل من صنع أو باع

أو وزع أو حاز بقصد البيع أو التوزيع لأغراض ثقافية أو علمية أو صناعية أو تجارية قطعاً معدنية أو أوراقاً مشابهة في مظهرها للعملة المتداولة في مصر أو لأوراق البنكوت المالية التي أذن بإصدارها قانوناً إذا كان من شأن هذه المشابهة إيقاع الجمهور في الغلط .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من حاز أو صنع أو صور أو نشر أو استعمل للأغراض المذكورة أو للأغراض الفنية أو لمجرد الهواية صوراً تمثل وجهها أو جزءاً من وجه لعملة ورقية متداولة في مصر ما لم يصدر له بذلك ترخيص خاص من وزير الداخلية وبالقيد التي يفرضها .

ويعتبر من قبيل العملة الورقية في تطبيق أحكام الفقرتين السابقتين أوراق البنكوت الأجنبية .

مادة ٢٠٥ (فقرة أولى) — يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٢٠٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٢ مكرراً ، ٢٠٣ كل من بادز من الجنسية بأخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق .

مادة ٢٤٦ (فقرة ثانية) — وحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة لرد أى فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثامى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي الفقرة ٤ من المادة ٢٧٩ .

مادة ٢٦٩ مكرراً — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق يحرض المارة على القسق بأشعارات أو أقوال فناداً غاد الجانى الى ارتكاب هذه

الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تجاوز خمسين جنيهًا ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

مادة ٣٦١ فقرة أولى وثانية — كل من خرب أو أتلف عمدا أموالا ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطّلها بأية طريقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

فإذا ترتب على الفعل ضرر مالى قيمته خمسون جنيهًا أو أكثر كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٦٩ — كل من دخل عقارا في خيابة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة أو بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا أو من عشرة أشخاص على الأقل ولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين أو غرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه مصرى .

مادة ٣٧٠ — كل من دخل بيتا مسكونا أو مبعدا للسكن أو في أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في محل معد للحفاظ المسال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالفقرة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تجاوز ثلاثمائة جنيه مصرى .

مادة ٣٧١ — كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختفياً عن أعين من لهم الحق في اخراجه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

مادة ٣٧٣ — كل من دخل أرضاً زراعية أو قضاء أو مبانى أو بيتاً مسكوناً أو معداً للسكن أو في أحد ملحقاته أو سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن لهم الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه .

(المادة الرابعة)

تضاف الى قانون العقوبات مواد جديدة بأرقام ٩٨ (و) ، ٢٠٢ مكرراً ، ٢٠٤ مكرراً (٣) ، ٢٢٩ مكرراً ، ٣٢١ مكرراً ، ٢٧٣ مكرراً نصها الآتى :

مادة ٩٨ (و) — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ، ولا تتجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويع أو التحبيذ بالقول أو بالكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية اليها أو الاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى .

مادة ٢٠٢ مكرراً — يعاقب بالعقوبة المذكورة في المادة السابقة كل من قلد أو زيف أو زور بأية كيفية عملة وطنية تذكارية ذهبية أو فضية مأذون بإصدارها قانوناً .

ويعاقب بذات العقوبة كل من قلد أو زيف أو زور عملة تذكارية أجنبية متى كانت الدولة صاحبة العملة المزيفة تعاقب على تزيف العملة التذكارية المصرية .

مادة ٢٠٤ مكررا (ج) — كل من حبس عن التداول أى عملة من العملات المعدنية المتداولة قانونا أو صهرها أو باعها أو عرضها للبيع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية أو أجرى أى عمل فيها ينزع عنها صفة النقد المقررة يعاقب بالحبس مع الشغل وبغرامة تساوى عشرة أمثال قيمة العملة محل الجريمة وبمصادرة العملة أو المعادن المضبوطة .

مادة ٢٢٩ مكررا — كل من طبع أو نشر أو باع أو عرض للبيع كتابا أو مصنفا يحتوى على كل أو بعض المناهج التعليمية المقررة فى المدارس التى تديرها أو تشرف عليها وزارة التعليم أو إحدى هيئات الإدارة المحلية قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه وبمصادرة الكتاب أو المصنف .

مادة ٣٢١ مكررا — كل من عثر على شئ أو حيوان فاقد ولم يرده إلى صاحبه متى تيسر ذلك أو لم يسلمه إلى مقر الشرطة أو جهة الإدارة خلال ثلاثة أيام يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين إذا احتبسه بنية تملكه .

أما إذا احتبسه بعد انقضاء تلك الفترة بغير نية التملك فتكون العقوبة الغرامة التى لا تتجاوز مائة جنيه .

مادة ٣٧٣ مكررا — يجوز للنيابة العامة متى ثامت دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ إجراء تحفظى لحماية الحياة ، على أن يعرض هذا الأمر خلال ثلاثة أيام على القاضى الجزئى المختص ، لإصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الأكثر بتأييده ، أو بتعديله أو بإلغائه .

ويجب رفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور هذا القرار ، وعلى المحكمة — عند نظر الدعوى الجنائية — أن تفصل في النزاع بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم بحسب الأحوال ويغد سماع أقوال ذوى الشأن بتأييد القرار أو بإلغائه ، وذلك كله دون مساس بأصل الحق .

ويعتبر الأمر أو القرار الصادر كأن لم يكن عند مخالفة المواعيد المشار إليها ، وكذلك إذا صدر أمر بالحفظ أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

(المادة الخامسة)

يستبدل بنصوص المواد : ٣٣ (فقرة أولى) ، ١١٧ ، ١١٩ (فقرة أولى) ، ١٢١ (فقرة أولى) ، ٢٤٣ (فقرة أولى) ، ٢٧٩ (فقرة أولى) ، ٢٨٤ (فقرة أولى) ، ٥١١ (فقرة أولى) ، ٥١٨ ، ٥٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية النصوص التالية :

مادة ٣٣ فقرة أولى — اذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمورى الضبط القضائى وفقا للمادة السابقة ، أو امتنع أحد ممن دعاهم ، عن الحضور يذكر ذلك فى المحضر ويحكم على المخالف بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيها .

مادة ١١٧ — يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضى التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه والا جاز للقاضى الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تجاوز خمسين جنيها ويجوز له أن يصدر أمرا بتكليفه بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه ، أو أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره .

مادة ١١٩ فقرة أولى — اذا حضر الشاهد أمام القاضى وامتنع عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين يحكم عليه القاضى فى الجنح والجنایات بعد سماع أقوال النيابة العامة بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

مادة ١٢١ فقرة أولى — اذا كان الشاهد مريضاً أو لديه ما يمنعه من الحضور تسمع شهادته فى محل وجوده ، فاذا انتقل القاضى لسماع شهادته وتبين له عدم صحة العذر جاز له أن يحكم عليه بغرامة لا تجاوز مائتى جنيه .

مادة ٢٤٣ فقرة أولى — ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها . وله فى سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يخل بنظامها فإن لم يمثل وتمادى ، كان للمحكمة أن تحكم على الفور بحبسه أربعاً وعشرين ساعة أو بتغريمه عشرة جنيهاً ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه ، فاذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدى وظيفة فى المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية .

مادة ٢٧٩ فقرة أولى — اذا تخلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه به ، جاز الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تجاوز عشرة جنيهاً فى المخالفات ، وثلاثين جنيهاً فى الجنح ، وخمسين جنيهاً فى الجنایات .

مادة ٢٨٤ فقرة أولى — اذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة فى غير الأحوال التى يجيز له القانون فيها ذلك ، حكم عليه فى مواد المخالفات بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهاً وفى مواد الجنح والجنایات بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه .

مادة ٥١١ فقرة أولى - يجوز الاكراه البدنى لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ، ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش أو أقل .

مادة ٥١٨ - لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدنى عليه ولا تبرأ من الغرامة الا باعتبار مائة قرش عن كل يوم .

مادة ٥٢٣ - يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة من الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مائة قرش عن كل يوم .

(المادة السادسة)

تلغى المادة ٢٠ فقرة ثانية والمادة ٣١٩ من قانون العقوبات والمادة الأولى من ديكريته ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الأشياء الفاقدة والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن نشر الكتاب المدرسى والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٠٦٦ بشأن حظر استعمال العملات المعدنية لغير أغراض التداول .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٠٢
(١٤ أبريل سنة ١٩٨٢) .



قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ (١)

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٢ (٢)

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢

في شأن نقل مساعدي الباحثين والمدرسين المساعدين بمركز
البحوث الزراعية الى وظائف أخرى بالكادر العام
وتسوية حالاتهم (٣)

(١ ، ٢) لم يصل بعد .

(٣) الجريدة الرسمية العدد ١٨ في ١٩٨٢/٥/٦ .

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢
بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر
بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد : ٢ من مواد الاصدار . ٣ فقرة
(١) ، ٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ من قانون العمل الصادر
بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ النصوص الآتية :

مادة ٢ — يلغى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

وتحل عبارة قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧
لسنة ١٩٨١ محل عبارة قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ أينما وردت في القوانين والقرارات المعمول بها .

مادة ٣ — لا تسرى أحكام هذا القانون على :

(أ) العاملين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الحكم المحلي
والهيئات العامة فيما عدا الأحكام الواردة في الباب الخامس من

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢١ في ٢٧/٥/١٩٨٢ .

هذا القانون (السلامة والصحة المهنية) وما يصدر به من قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦٧ - اذا نسب الى العامل ارتكاب جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة أو أى جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقفه احتياطيا ، وعليه أن يعرض الأمر على اللجنة المشار اليها فى المادة ٦٢ خلال ثلاثة ايام من تاريخ الوقف .

وعلى هذه اللجنة أن تبت فى الحالة المعروضة خلال اسبوع من تاريخ تقديم الطالب ، فاذا وافقت على الوقف يصرف للعامل نصف أجره ، أما فى حالة عدم الموافقة على الوقف فيصرف أجر العامل كاملا ، فاذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجب اعادته الى عمله ^{وإلا اعتبر عدم اعادته} فصلا تعسفيا .

واذا ثبت أن اتهام العامل كان بتدبير صاحب العمل أو وكيله وجب أداء باقى أجره عن مدة الوقف ، ويجب على السلطة المختصة أو المحكمة اذا ما تبين لها هذا التدبير أن تشير اليه فى قرارها أو بحكمها .

وكذلك يستحق العامل باقى أجره عن مدة الوقف اذا حكم ببراءته .

مادة ١٧١ - يعاقب صاحب العمل أو المدير المسئول الذى يخالف أحكام المادة ٧٠ أ بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تجاوز سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٧٣ — يعاقب صاحب العمل أو المدير المسئول الذي يخالف حكما من أحكام الفصل الأول من الباب السادس بشأن تحديد ساعات العمل والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن عشر جنيهاً ولا يزيد على عشرين جنيهاً .

وتتعدد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

مادة ١٧٤ — يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام الفصلين الثاني والثالث من الباب السادس بشأن تشغيل الأحداث والنساء والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً .

وتتعدد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، وفي حالة العود تضاعف العقوبة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ رجب سنة ١٤٠٢
(١٨ مايو سنة ١٩٨٢) .



قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢

بالغاء ضريبة الجهاد المقررة بالقانون رقم ١٢١

لسنة ١٩٧٣ (١)

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٢

بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠

بإنشاء معهد التخطيط القومي (٢)

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢

بشأن مدة الخدمة الاعتبارية المضافة في حساب المعاش
أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين المدنيين بالجهات
الإدارية للدولة والهيئات العامة والوحدات
الاقتصادية بالقطاع العام (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — يجوز لرئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير
التأمينات تعديل المناطق التي تسرى عليها أحكام القوانين أرقام ٩٠
لسنة ١٩٦١ بشأن اضافة مدة خدمة اعتبارية في حساب المعاش
أو المكافأة لموظفي الدولة وعمالها في محافظات ستوهاج وقنا
وأسوان و ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام القانون رقم ٩٠
لسنة ١٩٦١ على موظفي وعمال محافظات البحر الأحمر ومطروح
والوادي الجديد و ٣٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن اضافة مدة خدمة
اعتبارية في حساب المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة للعاملين
المدنيين بالدولة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بالقطاع
العام ، حسب الأحوال .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل
به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ في ١٩٨٢/١/٢

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من
قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ شعبان سنة ١٤٠٢
(٢٧ مايو سنة ١٩٨٢) .



قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن توحيد موعد اجراء الانتخاب فى مجالس ادارات الشركات والتشكيلات النقابية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

(المادة الاولى)

تجرى انتخابات مجالس ادارة الشركات المتصوص عليها فى
القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تحديد شروط واجراءات
انتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام
والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة فى ذات
الموعد الذى تجرى فيه انتخابات مجالس ادارات التشكيلات
النقابية المتصوص عليها فى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار
قانون النقابات العمالية .

(١) الجريدة الرسمية للعدد ٢٢ من ١٩٨٢/١/٢ .

(المادة الثانية)

تمتد مدة عضوية أعضاء مجالس إدارات الشركات المنتخبين حتى تاريخ إجراء انتخابات مجالس إدارات التشكيلات النقابية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ شعبان سنة ١٤٠٢
(٢٧ مايو سنة ١٩٨٢) .



قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢

في شأن المؤهلات واعداد التريابنة وضباط الملاحة
والمهندسين البحريين على السفن (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

(المادة الأولى)

تعريف : في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(١) بالريان : أى شخص مؤهل غنيا لتولى قيادة السفينة ويكون مسئولا عنها .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ في ١٠/٦/١٩٨٢ .

(ب) بكبر الضباط : ضابط الملاحه الذى يلى مباشرة الريان فى الرتبة والذى تقع عليه مسئولية قيادة السفينة فى حالة عدم قدرة الريان على القيام بمسؤولياته .

(ج) بضابط ملاحه : الشخص المؤهل فنيا للقيام بنوبة الملاحظة ويتولى تسير السفينة أو مناوراتها خلال تلك النوبة .

(د) بكبر المهندسين : أعلى مهندسى السفينة رتبة والمؤهل فنيا لتحمل مسئولية ادارة وصيانة وسلامة الآلات المحركة بالسفينة .

(هـ) بمهندس بحرى ثان : الشخص المؤهل فنيا والذى يلى كبر المهندسين فى الرتبة والذى تقع عليه مسئولية ادارة وصيانة وسلامة الآلات المحركة فى حالة عدم قدرة كبر المهندسين على القيام بمسؤوليته .

(و) بمهندس بحرى : الشخص المؤهل فنيا لتولى تشفيل وصيانة الآلات المحركة بالسفينة ويكون مسئولاً عنها خلال نوبة ملاحظة .

(ز) بالطالب : الشخص الذى أتم بنجاح المرحلة النظرية فى كلية أو معهد بحرى معترف به من الدولة .

(ح) بالرحلة البحرية الدولية القصيرة : الرحلة التى لا يزيد مداها على ستمائة ميل بحرى ما بين آخر ميناء وطنى قامت منه السفينة وميناء نهاية الرحلة ويشترط ألا تبعد السفينة فى مسارها أكثر من مائتى ميل بحرى عن أى ميناء أو مكان يمكن أن يأوى اليه الركاب وأفراد الطاقم فى أمن وسلامة .

(ط) الرحلات القريبة من الساحل : الرحلات المنتظمة التى تقوم بها السفينة بالقرب من السواحل المصرية أو سواحل إحدى الدول الأطراف فى الاتفاقية الدولية لمستويات التدريب واصدار

الشهادات وأعمال النوبات للعاملين في البحر الموقعة في لندن بتاريخ ٧ يوليو ١٩٧٨ والتي يستخدم في معظم أجزائها وسائل الملاحة الساحلية المرئية في تحديد موقع السفينة .

(ي) بالحمولة : الحمولة الكلية المسجلة للسفينة .

(ك) بقدرة الآلات المحركة : القدرة الفرمليية لمحركات السفينة .

(ل) الكيلو وات : هو الوحدة المستخدمة لقياس قدرة الآلات المحركة للسفينة .

(م) بالسلطة البحرية المختصة : مصلحة الموانى والمناظر .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام هذا القانون على جميع السفن التى تعمل فى الملاحة البحرية وتكون مسجلة فى موانى الدولة أو مؤجرة عارية لأشخاص طبيعيين أو معنويين يتمتعون بالجنسية المصرية ويسكنون من ذلك :

(أ) السفن الحربية أو السفن الحكومية أو السفن التى تستخدمها إحدى السلطات أو الهيئات العامة لأغراض غير تجارية .

(ب) سفن الصيد التى تقل حمولتها عن خمسمائة طن .

(ج) السفن الشراعية وان كانت مجهزة بمحرك آلى مساعد .

(د) يخوت النزهة التى لا تعمل فى التجارة .

(هـ) الوحدات العاملة داخل الموانى .

(و) جميع أنواع السفن التى تقل حمولتها عن ١٥٠ (مائة وخمسين طناً) فيما عدا سفن الركاب .

وللوزير المختص بثئون النقل البحرى أن يحدد بقرار منه القواعد المنظمة للشهادات البحرية الواجب توافرها على السفن المنصوص عليها فى الفقرات ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ويجوز للوزير المختص ويقرر مسبب أن يعفى بعض السفن التى يتعذر تطبيق أحكام هذا القانون عليها بالنظر الى حمولاتها أو قدرة الآلات المحركة بها أو طبيعة الرحلة التى تقوم بها ، على أن يتضمن القرار الصادر بالاعفاء مدة الاعفاء أو عدد الرحلات المصرح بها .

(المادة الثالثة)

تنقسم الشهادات البحرية الى النوعيات التالية :

(أ) شهادات قسم السطح :

- شهادة ريان .
- شهادة ضابط أول ملاح .
- شهادة ضابط ثان ملاح .
- شهادة ضابط ثالث ملاح .

(ب) شهادات قسم الآلات :

- شهادة كبير مهندسين بحريين .
- شهادة مهندس ثان بحرى .
- شهادة مهندس ثالث بحرى .

(ج) شهادة ريان ممتاز :

بالإضافة الى شهادات قسم السطح المبينة بالفقرة (أ) من هذه المسادة تمنح شهادة ريان ممتاز للحاصلين على شهادة

ريان بعد اجتيازهم بنجاح امتحانا يؤدي أمام لجنة يصدر الوزير المختص قرارا بتشكيلها ويحدد فيه مواد وشروط الامتحان والرسوم التي تؤدي على الا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

(د) شهادة كبير مهندسين بحريين ممتاز :

بالإضافة الى شهادات قسم الآلات المبينة بالفقرة (ب) من هذه المادة تمنح شهادة كبير مهندسين ممتاز للحاصلين على شهادة كبير مهندسين بحريين ، وذلك بعد اجتيازهم بنجاح امتحانا يؤدي أمام لجنة يصدر الوزير المختص قرارا بتشكيلها ويحدد فيه مواد وشروط الامتحان والرسوم التي تؤدي على الا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

(المادة الرابعة)

يصدر الوزير المختص الشهادات البحرية المنصوص عليها بالمادة السابقة من هذا القانون ويحدد بقرارات منه :

(١) الشروط الواجب توافرها فيمن يتقدم لامتحان تلك الشهادات من العاملين على سفن النقل البحري أو الصيد بأعلى البحار وأنواع السفن الأخرى التي تؤهل الخدمة عليها لتقديم للامتحان وكذلك الشروط الأخرى ومواد الامتحان .

(ب) الشروط الواجب توافرها في ضباط الملاحة والمهندسين البحريين ممن سبق لهم الخدمة على السفن الحربية أو سفن الحكومة أو سفن السلطات العامة المستخدمة لأغراض غير تجارية وكذلك مواد وشروط الامتحانات الواجب عليهم تأديتها .

(ج) الشهادات المعادلة لشهادات البحرية التي تصدر من الدول الأجنبية .

(د) الرسوم اثنى تحصل من المتقدمين للامتحانات على
الا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

(المادة الخامسة)

تخول الشهادات البحرية الآتى بيانها لحاملها شغل الوظائف
المبينة قرين كل منها :

(أ) شهادات قسم السطح :

١ — شهادة ريان :

قيادة السفن من أية حمولة ومن أى نوع وفى أية رحلة .

٢ — شهادة ضابط أول ملاحه :

— كبير ضباط فى سفن تقوم برحلات أعالى بحار .

— قيادة سفن بضائع تقوم برحلات أعالى بحار تقل حمولتها
عن ٥٠٠ طن (خمسمائة طن) .

— قيادة بضائع فى رحلات دولية قصيرة تقل حمولتها عن
١٦٠٠ طن (ألف وستمائة طن) .

— قيادة سفن بضائع تقوم برحلات قريبة من الساحل تقل
حمولتها عن ٥٠٠ طن (خمسة آلاف طن) .

— قيادة سفن ركاب تقوم برحلات قريبة من الساحل تقل
حمولتها عن ٥٠٠ طن (خمسمائة طن) .

٣ — شهادة ضابط ملاحه ثان :

— ضابط ثان ملاحه فى سفن تقوم برحلات أعالى بحار .

— كبير ضباط فى سفن بضائع تقوم برحلات أعالى بحار تقل
حمولتها عن ٥٠٠ طن (خمسمائة طن) .

— كبير ضباط في سفن بضائع تقوم برحلات دولية قصيرة
تقل حمولتها عن ١٦٠٠ طن (ألف وستمئة طن) .

— كبير ضباط في سفن بضائع تقوم برحلات قريبة من
الساحل تقل حمولتها عن ٥٠٠٠ طن (خمسة آلاف طن) .

— كبير ضباط في سفن ركاب تقوم برحلات قريبة من الساحل
تقل حمولتها عن ٥٠٠ طن (خمسمائة طن) .

— قيادة سفن بضائع تقوم برحلات قريبة من الساحل تقل
حمولتها عن ٥٠٠ طن (خمسمائة طن) .

— قيادة سفن ركاب تقوم برحلات قريبة من الساحل تقل
حمولتها عن ٢٠٠ طن (مائتي طن) .

٤ — شهادة ضابط ثالث ملاحه :

— ضابط ثالث ملاحه في سفن أعالي البحار .

— ضابط ثان ملاحه في سفن بضائع تقوم برحلات أعالي
البحار تقل حمولتها عن ٥٠٠ طن (خمسمائة طن) .

— ضابط ثان ملاحه في سفن بضائع تقوم برحلات دولية
قصيرة تقل حمولتها عن ٥٠٠ طن (خمسمائة طن) .

— ضابط ثان ملاحه في سفن بضائع تقوم برحلات دولية
قصيرة تقل حمولتها عن ١٦٠٠ طن (ألف وستمئة طن) .

— ضابط ثان ملاحه في سفن تقوم برحلات قريبة من
الساحل تقل حمولتها عن ٥٠٠٠ طن (خمسة آلاف طن) .

— كبير ضباط في سفن بضائع تقوم برحلات قريبة من
الساحل تقل حمولتها عن ٥٠٠٠ طن (خمسمائة طن) .

— كبير ضباط في سفن ركاب تقوم برحلات قريبة من
الساحل تقل حمولتها عن ٢٠٠ طن (مائتي طن) .

(ب) شهادات قسم الآلات :

١ — شهادة كبير مهندسين بحريين :

القيام بإدارة وصيانة الآلات المحركة بالسفينة أيا كان مجموع قدرة آلاتها المحركة أو الرحلة القائمة بها .

٢ — شهادة مهندس بحرى ثان :

القيام بمهام مهندس بحرى ثان بالسفن أيا كان مجموع قدرة آلاتها المحركة أو الرحلة القائمة بها .

— القيام بمهام مهندسين فى :

السفن التى تقوم برحلات لأعلى البحار أو دولية قصيرة تقل قدرة آلاتها المحركة عن ٣٠٠٠ كيلو وات (ثلاثة آلاف كيلو وات) .

السفن التى تقوم برحلات قريبة من الساحل تقل قدرة آلاتها المحركة عن ٦٠٠٠ كيلو وات (ستة آلاف كيلو وات) .

٣ — شهادة مهندس بحرى ثالث :

— القيام بمهام مهندس بحرى ثالث فى السفن أيا كان مجموع قدرة آلاتها المحركة أو الرحلة القائمة بها .

— القيام بمهام مهندس بحرى ثان فى :

— السفن التى تقوم برحلات أعالى البحار أو دولية قصيرة قدرة آلاتها المحركة تقل عن ٣٠٠٠ كيلو وات (ثلاثة آلاف كيلو وات) .

— السفن التى تقوم برحلات قريبة من الساحل تقل قدرة آلاتها المحركة عن ٦٠٠٠ كيلو وات (ستة آلاف كيلو وات) .

— القيام بمهام كبير المهندسين في :

— السفن التي تقوم برحلات اعلى البحار او دولية قصيرة
تقل قدرة آلاتها المحركة عن ٧٥٠ كيلو وات (سبعمائة وخمسين
كيلو وات) .

— السفن التي تقوم برحلات قريبة من السواحل تقل قدرة
آلاتها المحركة عن ٣٠٠٠ كيلو وات (ثلاثة آلاف كيلو وات) .

(ج) في جميع الحالات التي يرخص فيها لضباط ملاحه حق
القيام بمهام ريان او كبير ضباط او التي يرخص فيها لمهندس
بحري حق القيام بمهام كبير مهندسين تنظم السلطة البحرية
المختصة شروط وكيفية الحصول على هذا الترخيص .

(المادة السادسة)

يصدر الوزير المختص الشروط الواجب توافرها لاستمرار
قدرة حملة الشهادات المنصوص عنها بالمادة رقم (٣) من هذا
القانون عند معاودتهم العمل بالسفن كما يصدر القواعد المنظمة
للخبرات والمؤهلات الاضافية الواجب توافرها في الريانية وضباط
الملاحه والمهندسين البحريين للسماح لهم بالقيام بمسئوليات
الوظائف المنصوص عليها بالمادة رقم (٥) من هذا القانون
على السفن ذات الطبيعة الخاصة من حيث بنائها وتجهيزاتها
ونوعية البضائع التي تحملها .

(المادة السابعة)

لا يجوز قيام أى شخص بواجبات وظيفة من الوظائف
المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون دون أن يحمل

الشهادة البحرية المقررة لها ما لم يكن ذلك لقوة قاهرة أو بناء على اذن سابق من السلطة البحرية المختصة وظروف نقدرها .

ويشترط في الحالة الأخيرة ألا يؤذن للشخص إلا بالقيام بمهام وظيفة أعلى مباشرة لها تخوله الشهادة البحرية التي يحملها وعلى أن يكون ذلك لرحلة واحدة ويشترط ألا تزيد مدة الاذن للسفينة الواحدة عن ستة أشهر .

(المادة الثامنة)

مع مراعاة المادتين ٣ ، ٥ يجب ألا يقل مجموع عدد حملة الشهادات البحرية اللازمين للعمل على سفينة عما هو وارد بالجدولين أ ، ب من هذا القانون .

ويجوز للوزير المختص أن يصدر القرارات اللازمة لتعديل عدد حملة الشهادات البحرية المبين بهذين الجدولين .

(المادة التاسعة)

على ربان كل سفينة أن يعرض في أقرب فرصة النقص الذي يطرأ أثناء الرحلة بالنسبة لعدد ونوعية ضباط الملاحية أو المهندسين البحريين الذين يوجب هذا القانون تواجدهم على كل سفينة ولو كان هذا النقص نتيجة لوفاة أو لحادث أو لاي سبب آخر .

(المادة العاشرة)

تقوم السلطة البحرية المختصة بمراقبة استيفاء السفن التي تنوجد في موانئ الدولة للشهادات البحرية طبقا لما يلي :

١ - بالنسبة للسفن المسجلة في الموانئ المصرية أو المؤجرة عارية لأشخاص طبيعيين أو معنويين يتمتعون بالجنسية المصرية

أن تتوافر عليها أعداد ونوعيات الشهادات البحرية الواردة في الجدولين أ ، ب الملحقين بهذا القانون .

٢ — بالنسبة للسفن الأجنبية — تطبق في هذا الشأن أحكام المادة العاشرة من الاتفاقية الدولية المشار إليها .

(المادة الحادية عشرة)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٢٠٠٠ جنيه مصرى (ألفى جنيه) أو باحدى هاتين العقوبتين كل مالك أو مستغل أو ريان لسفينة يخالف أى حكم من أحكام المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من هذا القانون .

(المادة الثانية عشرة)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز أربعة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل شخص توصل بطريقة الغش أو باستعمال أوراق مزورة الى شغل احدى الوظائف المنصوص عليها بالمادة (٥) فى سفينة تخضع لأحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة عشرة)

تلغى أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن الرابطة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين فى السفن التجارية .

(المادة الرابعة عشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شعبان سنة ١٤٠٢
(أول يونيه سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



جدول (أ) الشبهادات البحرية المطالبون توافرها على السفن

نطاق الرحلة	نوع وحمولة السفينة	بيان ضابط أول ضابط ثان ضابط ثالث	أدنى عدد لضباط الملاحاة المؤهلين
إعالي البحار	— سفن ركاب أيا كانت حمولتها . . .	ا	ا
غير محددة	— سفن بضائع ١٦٠٠ طن فأكثر . . .	ا	ا
	— سفن بضائع أقل من ١٦٠٠ طن الى		
	٥٠٠ طن	ا	ا
	— سفن بضائع تقل عن ٥٠٠ طن . . .	ا	ا
—			
٣٧			
—			
٣٨			
—			
٣٩			
—			
٤٠			
—			
٤١			
—			
٤٢			
—			
٤٣			
—			
٤٤			
—			
٤٥			
—			
٤٦			
—			
٤٧			
—			
٤٨			
—			
٤٩			
—			
٥٠			
—			
٥١			
—			
٥٢			
—			
٥٣			
—			
٥٤			
—			
٥٥			
—			
٥٦			
—			
٥٧			
—			
٥٨			
—			
٥٩			
—			
٦٠			
—			
٦١			
—			
٦٢			
—			
٦٣			
—			
٦٤			
—			
٦٥			
—			
٦٦			
—			
٦٧			
—			
٦٨			
—			
٦٩			
—			
٧٠			
—			
٧١			
—			
٧٢			
—			
٧٣			
—			
٧٤			
—			
٧٥			
—			
٧٦			
—			
٧٧			
—			
٧٨			
—			
٧٩			
—			
٨٠			
—			
٨١			
—			
٨٢			
—			
٨٣			
—			
٨٤			
—			
٨٥			
—			
٨٦			
—			
٨٧			
—			
٨٨			
—			
٨٩			
—			
٩٠			
—			
٩١			
—			
٩٢			
—			
٩٣			
—			
٩٤			
—			
٩٥			
—			
٩٦			
—			
٩٧			
—			
٩٨			
—			
٩٩			
—			
١٠٠			
—			

دولية قصيرة

	١	١	—	١	سفن ركاب ١٦٠٠ طن فاخر . . .	رحلات قريية من الساحل
١	١	١	١	١	سفن بضائع ٥٠٠٠ طن فاخر . . .	
:	:	:	:	:	سفن بضائع اقل من ٥٠٠٠ طن وحتى	
١	٣	٥	١	١	١٦٠٠ طن	
١	٩	٥	١	١	سفن بضائع اقل من ١٦٠٠ طن الى	
					٥٠٠ طن	
١	٩	٥	١	١	سفن ركاب اقل من ١٦٠٠ طن الى	
					٥٠٠ طن	
١	٩	٥	١	١	سفن ركاب اقل من ٥٠٠ طن الى	
٥٧	٩	٥	١	١	٢٠٠ طن	
١	٩	٥	١	١	سفن بضائع اقل من ٥٠٠ طن الى	
٩	٥	١	١	١	٢٠٠ طن	
١	٥	١	١	١	سفن ركاب اقل من ٢٠٠ طن . . .	
٥	١	١	١	١	سفن بضائع اقل من ٢٠٠ طن . . .	

تابع جدول (۱۴)

- (١) » الشهادة تحتاج الى ترخيص بالاعتماد . ريان اعالي بحار .
(ب) » الشهادة تحتاج الى ترخيص بالاعتماد كبير الضباط اعالي بحار .
(ج) » الشهادة تحتاج الى ترخيص بالاعتماد ريان دولية قصيرة .
(د) » الشهادة تحتاج الى ترخيص الاعتماد كبير ضباط دولية قصيرة .
(هـ) » الشهادة تحتاج الى ترخيص بالاعتماد ريان ملاحه قريية من الساحل .
(و) » الشهادة تحتاج الى ترخيص بالاعتماد كبير ضباط ملاحه قريية من الساحل .

جدول (ب) الشهادات الهندسية البحرية المطلوبة على السفن

نطاق الرحلة	تحدرة الآلات	أدنى عدد لشهادات المهندسين البحريين	مهندس كبير مهندسين مهندس بحري ثالث
-------------	--------------	-------------------------------------	------------------------------------

أعلى بحار	—	٣٠٠٠ كيلو وات فأكثر	١	٢
غير محددة	—	أقل من ٣٠٠٠ الى ٧٥٠ كيلو وات	—	٢ (١)
أولية قصيرة	—	أقل من ٧٥٠ الى ٣٥٠ كيلو وات	—	١ + (١)

قرية من الساحل	—	٦٠٠٠ كيلو وات فأكثر	١	١
—	—	أقل من ٦٠٠٠ الى ٣٠٠٠ كيلو وات	١	٢ (١)
—	—	أقل من ٣٠٠٠ الى ٧٥٠ كيلو وات	—	١ + (١)
—	—	أقل من ٧٥٠ الى ٣٥٠ كيلو وات	—	١

ملاحظات : الاقواس البيئية بالجدول تعني الترخيص بالاعتماد لحامل الشهادة كي يعمل في مركز كبير مهندسي للسفينة :

قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢
بشأن تخفيض القيمة الايجارية وأقساط التمليك للوحدات
السكنية بمحافظة جنوب سيناء (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

تقرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تخفيض ايجارات الوحدات السكنية المخصصة للعاملين
بمحافظة جنوب سيناء بنسبة ٥٠٪ من القيمة الايجارية الحالية .

(المادة الثانية)

يعاد تقسيط قيمة تكاليف اقامة الوحدات السكنية بمحافظة
جنوب سيناء المملوكة للأيدو والصيادين على ٤ سنة بدلا من
٣ سنة .

وتسرى أحكام هذه المادة على ما يملك مستقبلا .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم
التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من
قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٢
(٩ يونية سنة ١٩٨٢) .



قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠
في شأن تعليم الكبار ومحو الأمية (١)

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٨٢

بمد العمل بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس
الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في
شأن اقتصاديات البلاد (٢)

**قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٢
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض
التيسيرات لمواطني محافظات بور سعيد والإسماعيلية
والسويس وسيناء (١)**

**باسم الشعب
رئيس الجمهورية**

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف فقرة أخيرة الى المادة الرابعة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس وسيناء نصها الآتي :

« على أنه بالنسبة لمحافظة سيناء يكون حساب القيمة الإيجارية للعقارات المبنية المشار إليها من تاريخ التهجير وحتى تاريخ تهدم العقار أما في حالة عدم تهدم العقار فيكون حساب القيمة الإيجارية حتى تاريخ عودة الإدارة المصرية للمنطقة محل العقار » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .
يؤمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ شعبان سنة ١٤٠٢
(٩ يوتية سنة ١٩٨٢) .

حسني مبارك



**قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢
في شأن إنهاء الأحكام على الأعيان الموقوفة (١)**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعتبر حق الحكر منتهياً دون تعويض في الأعيان الموقوفة الخالية من أى بناء أو غراس عند العمل بهذا القانون ، وتعتبر الأرض ملكاً خالصاً لجهة الوقف ولا يعتد بأى بناء أو غراس تقام في الأرض الفضاء المحكرة بعد العمل بهذا القانون .

(المادة الثانية)

ينتهى حق الحكر على الأعيان الموقوفة المشفولة ببناء أو غراس بقرار يصدره وزير الأوقاف ويختص الوقف مالك الرقبة بثلاثة أرباع ثمن الأرض والمحتكر بباقي ثمنها وذلك بالإضافة الى الأقل من ثمن البناء أو الغراس مستحقى الإزالة البقاء .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار الصادر بإنهاء الحكر في الوقائع المصرية وفي جريدتين يوميتين ويلتصق لمدة أسبوع على العقار ويعلن المحتكر أو واضع اليد الظاهر بقرار الإنهاء ويجب أن يتضمن الإعلان اسم الوقف ملك الرقبة والمحتكر طبقاً لما هو ثابت في سجلات الأوقاف أو واضع اليد الظاهر مع بيان العقار ومساحته ومنطقة الأوقاف التابع لها .

ويخطر مكتب الشهر العقارى المختص بصورة من القرار المذكور لقيده فى سجل خاص .

(المادة الرابعة)

على محتكر العقار وكل ذى شأن أن يتقدم خلال شهرين من تاريخ نشر قرار انتهاء الحكر فى الوقائع المصرية الى منطقة الأوقاف المصرية التابع لها العقار ببيان على النموذج المعد لذلك يشتمل على اسمه وصناعته وبيان العقار وما عليه من بناء أو غراس وحقوقه على العقار ورغبته فى تمرر حصة له فى الأرض تعادل التعويض المقرر له أو استبدال باقى الأرض ويرفق بهذا البيان المستندات المثبتة لحقته .

وترسل المنطقة البيانات والمستندات المرفقة بها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورودها الى اللجنة المختصة ببحثها مشفوعة بمعلوماتها ووجهة نظرها .

(المادة الخامسة)

تشكل لجنة قضائية بكل منطقة من رئيس محكمة يندبه وزير العدل تكون له الرئاسة ومن أربعة أعضاء يمثلون كلا من الملكية العقارية والشئون القانونية بهيئة الأوقاف المصرية والهيئة الجبرية العامة للمساحة ومصلحة الشهر العقارى بحيث لا تقل درجة كل منهم عن الدرجة الثانية وتختار كل جهة من يمثلها وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يأتى :

١ — تحديد المحتكر أو المنتفع الظاهر للأرض الذى انتقل اليه حق الحكر من المحتكر أو خلفه .

٢ — تقدير ثمن الأرض .

٣ — تقدير ثمن ما على الأرض من بناء أو غراس وفقا لما تقضى به المادة ١٠١ من القانون المبنى .

٤ — فرز حصة للمحتكر من الأرض تعادل التعويض المقرر له اذا كانت الأرض تقبل القسمة عينا .

هـ — الفصل في كافة المنازعات التي تنشأ عن تطبيق هذا القانون .

واللجنة في سبيل أداء مهمتها فحص وتحقيق المستندات وسماع أقوال من ترى لزوما لسماع أقوالهم ولذوى الشأن أن يحضروا أمام اللجنة بأنفسهم أو ينيبوا عنهم محاميا في الحضور واللجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من العاملين الفنيين والاداريين أو غيرهم من ذوى الخبرة .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وتكون مسببة .

ويعلن ذوى الشأن ورئيس هيئة الأوقاف المصرية بقرارات اللجنة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها .

وتبين اللائحة التنفيذية للقانون الإجراءات الواجب اتباعها أمام اللجنة للفصل في الموضوعات التي تعرض عليها .

(المادة السادسة)

لذوى الشأن ورئيس مجلس إدارة هيئة الأوقاف المصرية الطعن في قرارات اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة السابقة أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها .

ويكون الحكم الصادر في الطعن من المحكمة الابتدائية نهائيا
غير قابل للطعن بأي وجه من أوجه الطعن .

(المادة السابعة)

يجوز للمحتكر أن يطلب استبدال ثلاثة أرباع الأرض التي
اختص بها الوقف بما يقابلها من الثمن الذي قدرته اللجنة المنصوص
عليها في المادة الخامسة وذلك بشرط أن يبدى رغبته في الاستبدال
خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار اللجنة إذا صدر في
حضوره ، أو من تاريخ اعلانه به إذا صدر في غيبته .

وإذا تم الطعن في قرار اللجنة فيتم تسوية باقي مستحقات
كل من الوقف مالك الرقبة والمحتكر وفقا لما يصدر به الحكم
النهائي طبقا للقواعد التي وضعها مجلس إدارة الهيئة .

(المادة الثامنة)

لهيئة الأوقاف المصرية الحق في الاحتفاظ بالعقار كله إذا رأت
المصلحة في ذلك مع صرف ربع ثمن الأرض وقيمة البناء أو الغراس
للمحتكر وذلك وفقا للقيمة التي قدرتها اللجنة المشار إليها في المادة
الخامسة على أن تبدي الهيئة رغبته في ذلك خلال ثلاثين يوما من
تاريخ صيرورة قرار اللجنة نهائيا .

(المادة التاسعة)

يجوز لهيئة الأوقاف المصرية بيع الأرض الصادرة عنها قرار
انهاج حق المحكر بالتراد العلني في الأحوال الآتية :

(١) إذا لم يتقدم المحتكر بالبيان المنصوص عليه في

المادة (٤) .

(ب) إذا أصدرت اللجنة القضائية قرارها بعدم ثبوت صفة المحتكر وأصبح هذا القرار نهائيا أما بفوات مواعيد الطعن فيه أو برفض الطعن من المحكمة الابتدائية .

(ج) إذا لم يبد المحتكر رغبته في الاستبدال ولم تر الهيئة الاحتفاظ بالعقار وكان العقار غير قابل للقسمة .

(د) إذا تعدد المحتكرون وتقدم بعضهم ببيانه ورغبته في الاستبدال دون الآخرين ولم يكن من الممكن تجزئة الأعيان بسبب ضالة الانصببة .

ويتم البيع بالمزاد العلني وفقا للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ويشمل البيع ما على الأرض من بناء أو غراس . وإذا زاد أو نقص الثمن الراسى به المزاد للعقار جميعه عن التقدير الذى قدرته اللجنة المتخصص عليها فى المادة الخامسة وزع الفرق بين المنشآت والأرض بذات النسبة المقررة للثمن الأساسى الذى قد قدر لكل منهما .

ويودع نصيب المحتكر أو المنتفع الظاهر خزانة الهيئة على ذمته بغد تحصيل المصروفات الادارية التى تحددها اللائحة التنفيذية على ألا تجاوز ١٠ ٪ من المتحصل لصالح المحتكر .

(المادة العاشرة)

إذا قبل المحتكر أو المنتفع الظاهر الاستبدال فيوقف تحصيل مقابل الانتفاع من تاريخ سداد الثمن ، أما إذا كان البيع مقسما فيزداد الثمن وتقسط الزيادة مع الأقساط وفقا للقواعد التى يضعها مجلس إدارة الهيئة .

(المادة الحادية عشرة)

يتم الاستبدال بالتوقيع على العقد من وزير الأوقاف أو من ينيبه في ذلك ويشهر العقد .

(المادة الثانية عشرة)

يتبع في شأن الاحكار التى صدرت قرارات بانهاائها قبل العمل بهذا القانون الاجراءات المنصوص عليها فى المواد السابقة وذلك فيما عدا الاحكار التى تمت اجراءاتها نهائيا وقبام المحتكر بسداد الثمن أو معجلة ويتم فى هذه الحالة الاستبدال بعقد يوقعه وزير الأوقاف أو من ينيبه فى ذلك .

(المادة الثالثة عشرة)

تحال جميع المواد التى كانت منظورة أمام اللجان المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بأعبادة تنظيم انتهاء الحكر على الأعيان الموقوفة الى اللجان القضائية المنصوص عليها فى هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها ، وعلى سكرتارية هذه اللجان اخطار ذوى الشأن بالميعاد الذى تحدد لنظرها .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على المواد المنظورة أمام لجان القسمه اذا كانت مؤجلة لاصدار القرار .

(المادة الرابعة عشر)

يصدر وزير الأوقاف قرار باللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الخامسة عشر)

يلغى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم الحكر على الأعيان الموقوفة كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون على أن يستمر العمل باللائحة التنفيذية للقانون المذكور لحين صدور اللائحة التنفيذية المشار إليها في المادة السابقة ، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة السادسة عشر)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ شعبان سنة ١٤٠٢
(١٣ يونية سنة ١٩٨٢) .



قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥
في شأن مزاولة مهنة الصيدلة (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥
في شأن مزاولة مهنة الصيدلة النص الآتي :

مادة ٣١ — اذا توفى صاحب الصيدلية جاز أن تدار الصيدلية
لصالح الورثة لمدة لا تجاوز عشر سنوات ميلادية .

وفي حالة وجود أبناء للمتوفى لم يتموا الدراسة في نهاية
المدة المشار إليها في الفقرة السابقة تمتد هذه المدة حتى يبلغ أصغر
أبناء المتوفى سن السادسة والعشرين أو حتى تخرجه من الجامعة
أو أي معهد علمي من درجتها أيهما أقرب .

ويعين الورثة وكيلا عنهم تخطر به وزارة الصحة ، على أن
تدار الصيدلية بمعرفة صيدلي .

وتغلق الصيدلية إداريا بعد انتهاء المهلة الممنوحة للورثة ما لم
يتم بيعها لصيدلي .

وتجدد جميع التراخيص التي تكون قد ألغيت وفقا لحكم هذه
المادة قبل تعديلها ، ما لم يكن قد تم التصرف في الصيدلية .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ في ١٩٨٢/٦/٢٤ .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من
اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من
قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ شعبان سنة ١٤٠٢
(١٦ يونية سنة ١٩٨٢)

حسني مبارك



قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢

بإصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والاقتصادي (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرّر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُعمل بأحكام القانون المرافق في شأن السلك الدبلوماسي والاقتصادي .

وتسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون المرافق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين في الدولة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام القانون المرافق على أعضاء سلك التمثيل التجاري ويخول وزير الاقتصاد جميع السلطات والاختصاصات المخولة لوزير الخارجية بالنسبة لأعضاء السلك التجاري ، كما يصدر القرارات الخاصة بتشكيل المجالس التي تتولى النظر في تعيين وترقية وتأديب أعضاء السلك التجاري .

(المادة الثالثة)

لا يسرى الشرط الخاص بجينية والدي الزوج أو الزوجة المنصوص عليه في البند (٢) من المادة (٥) والفقرة الأولى من المادة ٧٩ من القانون المرافق على حالات زواج أعضاء السلك

الدبلوماسى والقنصلى التى تمت صحيحة طبقا لاحكام القانون
رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .

(المادة الرابعة)

يلغى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ باصدار قانون نظام
المساكين الدبلوماسى والقنصلى والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٠ فى
شأن العاملين فى سلك التمثيل التجارى كما يلغى كل حكم يخالف
« احكام » هذا القانون .

ومع ذلك يستمر العمل باللوائح الصادرة تنفيذا لهذين
القانونين ، فيما لا يتعارض مع احكام القانون المرافق ، وذلك الى
حين صدور لائحته التنفيذية .

(المادة الخامسة)

يتشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره وذلك فيما عدا الفقرة الأخيرة من المادة (٤٨)
فيعمل بها اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٨ كما يعمل بالفقرتين الثانية
والثالثة من المادة (٨٢) اعتبارا من اول يناير ١٩٧٧ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من
قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٢
(٢١ يونيه سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك

قانون نظام السلك الدبلوماسى والقنصرلى

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

— بالوزارة : وزارة الخارجية .

— بالمجلس : مجلس السلك الدبلوماسى والقنصرلى .

— بالسلك : السلك الدبلوماسى والقنصرلى .

— بالمرتب : المرتب الأساسى المنصوص عليه فى الجدول المرافق لهذا القانون .

— بالرواتب الإضافية : البدلات والتعويضات والاعانات وأية مبالغ أخرى تستحق مع المرتب الأساسى بصفة دورية .

مادة ٢ — تنشأ بعثات التمثيل الدبلوماسى والقنصرلى وتلغى بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية وتشمل هذه البعثات :

١ — السفارات .

٢ — البعثات الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية .

٣ — القنصرليات العامة .

٤ — القنصرليات .

مادة ٣ — تكون وظائف أعضاء السلك على الوجه الآتى :

١ — سفير من الفئة الممتازة .

- ٢ — سفير فوق القادة مفوض/قنصل عام بدرجة سفير .
- ٣ — مندوب فوق العادة وزير مفوض/قنصل عام .
- ٤ — مستشار/قنصل من الدرجة الأولى .
- ٥ — سكرتير أول/قنصل من الدرجة الثانية .
- ٦ — سكرتير ثان/قنصل مساعد .
- ٧ — سكرتير ثالث/نائب قنصل .
- ٨ — ملحق .

مادة ٤ — تصدر اللائحة التنظيمية للخدمة في وزارة الخارجية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية بعد أخذ رأى مجلس السلك .

الباب الثانى

فى شئون أعضاء السلك

الفصل الأول

فى التعيين وتحديد الأقدمية

مادة ٥ — يشترط فى من يعين فى إحدى وظائف السلك :

١ — أن يكون مصرى الجنسية ومن أبوين مصريين وأن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

٢ — ألا يكون متزوجاً من غير مصرى الجنسية أو ممن هم من أبوين أحدهما أو كلاهما غير مصرى ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية الاعفاء من هذا الشرط إذا كان متزوجاً ممن تنتمى إلى جنسية إحدى الدول العربية أو ممن اكتسب جنسية جمهورية مصر العربية .

٣ — أن يكون مجتهد السيرة وحسن التسمية .
٤ — ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية ولو كان قد ردت إليه
اعتباره .

٥ — ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو من مجالس
التأديب في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو كان قد ردت إليه اعتباره
والألا يكون قد سبق فصله بقرار أو بحكم تأديبي .

٦ — أن يكون حاصلا على مؤهل عال من إحدى الجامعات
المصرية أو ما يعادله أو على شهادة أجنبية معادلة أو على مؤهل
عال من إحدى الكليات العسكرية المصرية .

مادة ٦ — مع مراعاة ما نص عليه في المادة (٥) من هذا
القيانون يشترط فيمن يعين في وظيفة ملحق ما يلي :

١ — ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية ولا تزيد
على سبعة وعشرين سنة ميلادية في التاريخ المعلن عنه لبدء امتحان
المسابقة .

٢ — أن تثبت لياقته الصحية للوظيفة بمعرفة المجلس الطبي
المختص .

٣ — أن يجتاز بتمجّح امتحان المسابقة الذي تجزئه الوزارة
لهذا الغرض .

مادة ٧ — يكون التعيين في وظيفة ملحق حسب ترتيب النجاح
في امتحان المسابقة الذي يحدد وزير الخارجية بقرار منه موعد
اجرائه ومكان انعقاده وشروطه ومواده ونسبة التتمجّح فيه ، ويعلن
عن هذا الامتحان في إحدى الصحف اليومية قبل موعد انعقاده

بثلاثين يوما على الأقل كما يعين وزير الخارجية أعضاء اللجنة التي تجريه . ويسقط حق من لم يدركه الدور في التعيين بمضى سنة من تاريخ اعلان نتيجة امتحان المسابقة .

مادة ٨ — يوضع المعين في وظيفة ملحق تحت الاختبار لمدة سنتين من تاريخ التحاقه بالعمل ويلحق خلالها بأندراسية في المعهد الدبلوماسي وتحدد أقدميته في الوظيفة وفق ترتيب نجاحه في امتحان المسابقة وإذا تساوى اثنان أو أكثر في الترتيب قدم الأعلى مؤهلا فالأقدم تخرجاً فالأكبر سناً . ومن يثبت عدم صلاحيته منهم خلال فترة الاختبار تنهى خدمته بقرار من وزير الخارجية بناء على توصية مجلس السلك استنادا الى نتيجة امتحان المعهد وتقارير الصلاحية الخاصة بهم والتي يصدر بتنظيمها قرار من وزير الخارجية .

مادة ٩ — يكون التعيين في باقى وظائف السلك بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة .

مادة ١٠ — مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون ، يجوز التعيين من خارج السلك على النحو التالى :

أولا — في وظيفة سفير من الفئة الممتازة أو سفير أو وزير مفوض :

(أ) السفراء من الفئة الممتازة أو السفراء أو الوزراء المفوضون السابقون ممن يشغلون وظائف حكومية ، ويكون إعادة تعيينهم في السلك بذات وظائفهم السابقة وبأقدمياتهم فيها .

(ب) العاملون بالحكومة ممن يخضعون لقانون نظام العاملين

المدنيين بالدولة والعاملون الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة ، ويكون تعيينهم في الوظائف المعادلة لوظائفهم .

ثانيا — في وظيفة مستشار أو سكرتير أول أو ثان أو ثالث :

(أ) المستشارون والسكرتيريون الأول والثوان والثالث السابقون ممن يشغلون وظائف حكومية ، ويكون اعادة تعيينهم في السلك بذات وظائفهم السابقة وبأقدمياتهم فيها .

(ب) العاملون بالحكومة ممن يخضعون لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والعاملون الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة ، ويكون تعيينهم في الوظائف المعادلة لوظائفهم بشرط اجتيازهم بنجاح امتحان مسابقة تثبت فيه صلاحيتهم ، وتحدد شروط هذا الامتحان بقرار من وزير الخارجية .

ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية التعيين من غير هؤلاء في الوظائف المذكورة متى اقتضت المصلحة العامة ذلك .

مادة ١١ — لا يجوز أن تزيد نسبة التعيين من الخارج في وظائف السلك ، عدا وظائف السفراء على ١٠٪ من عدد الدرجات الخالية في كل وظيفة خلال سنة مالية كاملة ، وإذا لم يكن عدد الدرجات الخالية يستمع بذلك جاز تعيين عضو واحد .

مادة ١٢ — يكون تعيين أعضاء السلك وفقا لأحكام هذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية عدا الملحقين فيكون تعيينهم بقرار من وزير الخارجية .

مادة ١٣ — يحلف عضو السلك أمام وزير الخارجية قبل تسلم العمل اليمين الآتية :

«...» «...» بالله العظيم أو أودى أعمال وظيفتى بالأخلاق والأمانة والصدق وأن أحترم الدستور والقوانين . . .

مادة ١٤ — تعتبر الأقدمية في الوظيفة من تاريخ التعيين فيها فإذا اشتمل قرار التعيين على أكثر من عضو اعتبرت الأقدمية كما يلي :

- (أ) إذا كان التعيين لأول مرة اعتبرت الأقدمية بين المعينين حسب ترتيب النجاح في امتحان المسابقة .
- (ب) في حالة إعادة تعيين عضو سابق اعتبرت أقدميته على أساس الأقدمية التي كان عليها في وظيفته السابقة .
- (ج) إذا كان التعيين متضمناً ترقية ، اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الوظيفة السابقة .

الفصل الثاني

مجلس السلك الدبلوماسي والقنصلي

مادة ١٥ — ينشأ بوزارة الخارجية مجلس يسمى مجلس السلك الدبلوماسي والقنصلي ويشكل بقرار من وزير الخارجية من أحد عشر عضواً على الأقل من أعضاء السلك على أن يضم وكلاء الوزارة وثلاثة على الأقل من أقدم مديري إدارات الديوان العام خدمة بالسلك ويتولى رئاسة المجلس أقدم الوكلاء من درجة سفير من الفئة الممتازة أو سفير وفي حالة غيابه يحل محله من يليه في الأقدمية من الوكلاء ، ويتولى أمانة سر المجلس مدير إدارة السلك إذا لم يكن عضواً به وفقاً لهذه السادة ولا حل محله في أمانة السر التالي له في إدارة السلك ، ويحضر أمين السر جلسات المجلس

ولا يكون له صوت محدود في المداولات ، ويضع المجلس مشروع لائحته الداخلية ويصدر بها قرار من وزير الخارجية .

مادة ١٦ — يختص المجلس بما يلي

١ — ابداء الراى فى مشروعات القوانين واللوائح والقواعد الخاصة بأعضاء السلك .

٢ — النظر فى المسائل المتعلقة بنظام السلك وشئون أعضائه الخاصة بالتعيين والأقدمية والترقية والنقل والإعارة والندب من وإلى وزارة الخارجية والتأديب وتقارير كفاية الأداء وانهاء الخدمة وغيرها وفقا لنصوص هذا القانون وذلك فيما عدا ترقية ونقل السفراء من الدرجة الممتازة .

٣ — النظر فى الموضوعات الأخرى التى يرى وزير الخارجية أو رئيس المجلس عرضها عليه .

مادة ١٧ — يعقد المجلس دورة عادية مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر على أن يثنوى رئيسه توجيه الدعوة لانعقاده ، كما يجوز عقده كلما دعت الحاجة بناء على طلب من وزير الخارجية أو أغلبية الأعضاء ، ويكون انعقاده صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء ، وتكون مداولاته سرية ، وتصدر توصياته بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس غدا المسائل التى تستلزم لأقرارها موافقة ثلثى أعضاء المجلس وتكون توصياته فيها مسببة ، ويرفع رئيس المجلس توصيات المجلس إلى وزير الخارجية لاعتمادها فإذا لم يعتمدها الوزير ولم يعترض عليها خلال شهر من تاريخ وصولها إليه اعتبرت نافذة .

أما إذا اعترض الوزير على كل أو بعض توصيات المجلس فيعيد لها إليه ليبدى رأيه في اعتراض الوزير خلال شهر على الأكثر من تاريخ إبلاغه باعتراض الوزير ، فإذا انقضت هذه المدة دون أن يبدى المجلس رأيه اعتبر رأى الوزير نهائيا .

أما إذا تمسك المجلس برأيه فيرفع توصياته في هذا الشأن الى الوزير لاتخاذ ما يراه ويعتبر قرار الوزير في هذه الحالة نهائيا .

مادة ١٨ — اذا عرض على المجلس مسألة تخص أحد أعضاء المجلس أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة امتنع على العضو حضور مناقشتها أو التصويت عليها .

الفصل الثالث

في كفاية الأداء

مادة ١٩ — ينشأ بوزارة الخارجية جهاز للتفتيش والصلاحية وتقييم مستوى كفاية الأداء يصدر بتشكيله وتنظيمه وكيفية مباشرته لاختصاصاته قرار من وزير الخارجية ، ويختص هذا الجهاز بما يأتي :

— اعداد ما يرى وزير الخارجية أو مجلس السلك اعداده من تقارير أو بيانات تتعلق بتقييم مستوى كفاية الأداء في أى من البعثات التمثيلية أو ادارات الديوان العام .

— تقييم مستوى كفاية الأداء بالنسبة لأعضاء السلك ممن لا يخضعون لنظام تقارير الكفاية السنوية .

وتعرض التقارير التى يعدها الجهاز على مجلس السلك لاتخاذ ما يلزم من توصيات بشأنها قبل العرض على وزير الخارجية .

مادة ٢٠ — يقاس مستوى كفاية أداء عضو السلك بمراعاة العناصر التي يتألف منها التقرير السنوي ومن واقع السجلات والبيانات التي تعدها الوزارة لهذا الغرض بالإضافة الى اية معلومات أو بيانات أخرى يمكن الاسترشاد بها في قياس مستوى كفاية الأداء ويحددها قرار من وزير الخارجية ، وتحدد كفاية العضو بأى من المراتب الآتية :

ممتاز ٩٠-١٠٠ درجة فأكثر .

كفء من ٥٠ الى ٨٩ درجة .

ضعيف أقل من ٥٠ درجة .

مادة ٢١ — (أ) يخضع أعضاء السلك من درجة ملحق لدرجة مستشار لنظام تقارير كفاية الأداء ، وتعد هذه التقارير على النماذج وطبقا للشروط والاجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الخارجية بناء على اقتراح مجلس السلك .

(ب) تعد تقارير الكفاية بمعرفة رؤساء بعثات التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي أو مديري الادارات والأجهزة بالديوان العام كل في حدود اختصاصه وذلك عن مدة سنة تبدأ من أول شهر يوليو وتنتهى في آخر شهر يونية وتقدم خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر من كل عام الى مجلس السلك الذى له أن يعتمدها أو يعدلها بقرار منسبب .

مادة ٢٢ — يخطر عضو السلك بصورة من تقرير كفايته فور اعتماده وله ان يتظلم منه خلال شهر من تاريخ اخطاره ويقدم التظلم الى لجنة تشكل بقرار من وزير الخارجية برئاسة أحد السفراء وعضوية أربعة من أعضاء السلك لا تقل درجتهم عن وزير مفوض

ممن لم يشتركوا في وضع التقرير ، ويفصل في التظلم بقرار نهائي خلال سنتين يوما من تاريخ تقديمه الى اللجنة ويعتبر التقرير نهائيا بعد انقضاء ميعاد التظلم او البت فيه .

مادة ٢٣ — يوضع في ملف خدمة عضو السلك الذي تقدر كفايته بمرتبة ممتاز شهادة تقدير من السلطة المختصة .

مادة ٢٤ — في حالة اعارة عضو السلك او نديه او تكليفه بمهمة او التصريح له بأجازة خاصة ، يعتد بالتقارير السابقة وضعها عنه .

مادة ٢٥ — في حالة مرض عضو السلك أكثر من ستة اشهر تقدر كفايته بمرتبة كفاء حكما الا اذا كانت كفايته في العام السابق بمرتبة ممتاز فتقدر بمرتبة ممتاز حكما .

مادة ٢٦ — يحرم عضو السلك المقدم عنه تقرير بمرتبة ضعيف من نصف مقدار العلاوة الدورية ومن الترقية في السنة التالية للسنة المقدم عنها التقرير .

مادة ٢٧ — يحال عضو السلك الذي يقدم عنه تقريران متتاليان بمرتبة ضعيف الى الهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته فاذا تبين لها أنه قادر على تحسين حالته وجهت اليه تنبيهها بذلك والا قررت نقله الى وظيفة اخرى خارج السلك ويترتب على تقديم تقريرين متتاليين عن العضو بمرتبة ضعيف عدم احقيته لأول علاوة دورية فاذا قدم عنه تقرير ثالث بمرتبة ضعيف وتبين للهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب لفحص حالته أنه غير صالح للعمل في أية وظيفة معادلة الدرجة وظيفته بطريقة مرضية قررت فصله من الخدمة مع حفظ حقه في المعاشن او المكافأة .

الفصل الرابع

في الترقية

مادة ٢٨ - تكون الترقية حتى وظيفة مستشار بالأقدمية ، ويجوز الترقية بالاختيار في حدود ١٠٪ من عدد الوظائف الشاغرة من كل درجة وفي هذه الحالة يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية .

مادة ٢٩ - يشترط للترقية بالأقدمية قضاء المرشح للترقية بالأقدمية .

١ - ثلاث سنوات للترقية إلى درجة سكرتير ثالث .

٢ - ثلاث سنوات للترقية إلى درجة سكرتير ثان .

٣ - أربع سنوات للترقية إلى درجة سكرتير أول .

٤ - أربع سنوات للترقية إلى درجة مستشار .

مادة ٣٠ - يشترط للترقية في حدود نسبة الاختيار حتى وظيفة مستشار ما يلي :

١ - ألا يكون المرشح للترقية قد وقعت عليه أية جزاءات تأديبية طوال مدة خدمته .

٢ - أن يكون قد حصل على مرتبة ممتازة في آخر تقريرين من تقارير كفايته وعلى تقريرين بذات المرتبة في الوظائف السابقة ، ولا يكون قد حصل على مرتبة ضعيفة في أي من الوظائف السابقة .

٣ - أن يكون العضو قد أمضى دورة تدريبية تتيحها له وزارة الخارجية .

وعند التساوي في شروط الترقية بالاختيار تكون الأفضلية فيها للأقدم في الوظائف المرقى منها وترتيب أقدمية المرشحين بالاختيار بحيث تكون تالية للمرشحين بالأقدمية في هذه الوظائف .

مادة ٣١ — تكون الترقية الى وظيفة وزير مفوض على أساس الاختيار للصلاحيه مع توفر الشروط التالية :

١ - أن يكون قد امضى في وظيفة مستشار بالسلك خمس سنوات على الأقل وأن تكون له مدة خدمة كلية لا تقل عن تسعة عشر عاما .

٢ - أن يكون قد حصل طوال مدة خدمته بالسلك على أربعة تقارير بدرجة ممتاز منها تقرير واحد على الأقل في وظيفة مستشار .

٣ - ألا تكون قد وقعت عليه أية جزاءات تأديبية في خلال فترة عمله في وظيفة مستشار ما لم يكن قد مضى على توقيع الجزاء أربع سنوات .

وعند التساوى في شروط الترقية بالاختيار تكون الأولوية للأقدم في وظيفة مستشار .

مادة ٣٢ — تقوم ادارة السلك باخطار كل من يشغل وظيفة مستشار ممن لم يستوف الشرط المشار اليه في البند الثانى من المادة السابقة بحالته ويعاد اخطاره دوريا طالما لم يستوفى هذا الشرط .

مادة ٣٣ — تكون الترقية الى وظيفة سفير من الفئة الممتازة والى وظيفة سفير على أساس الاختيار للصلاحيه والكفالية والامتيار وفقا لتقييم اعمالهم بواسطة الجهاز المنصوص عليه في المادة ١٩ من هذا القانون بعد اعتماده من المجلس . وعند التساوى في شروط الترقية بالاختيار تكون الأولوية للأقدم فى الوظيفة .

مادة ٣٤ — تعتبر الترقية نافذة من تاريخ صدور القرار بها ، ويستحق عضو السلك بداية الأجر المقرر للوظيفة المرقى اليها أو علاوة من علاواتها أيهما أكبر اعتبارا من هذا التاريخ .

الفصل الخامس

في النقل والتدب والاعارة والاجازات بدون مرتب

مادة ٣٥ — يتم تعيين ونقل رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية للعمل في البعثات بالخارج أو الى الديوان العام بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من وزير الخارجية ، ويتم نقل باقى أعضاء السلك بقرار من وزير الخارجية بعد العرض على المجلس . .

ولا يجوز أن تزيد مدة خدمة رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج على أربع سنوات متصلة في كل مرة الا اذا اقتضى صالح العمل غير ذلك ، ويجوز مدها سنة خامسة عند نقلهم من رئاسة بعثة لأخرى خلال تلك الفترة .

ويجب عند ترشيح رؤساء البعثات الدبلوماسية ألا تقل المدة المتبقية لبلوغهم سن المعاش عن سنتين .

مادة ٣٦ — مع عدم الإخلال بحكم المادة السابقة ، تتم تنقلات بقية أعضاء السلك بين الديوان العام والبعثات التمثيلية في الخارج بحيث لا تزيد مدة خدمة العضو في الخارج على أربع سنوات متصلة في المرة الواحدة يجرى النقل بعدها الى الديوان العام ويجوز نقلهم من بعثة لأخرى أو الى الديوان العام قبل انقضاء هذه المدة اذا اقتضى ذلك صالح العمل .

ويراعى في حالة تعيين أحد الوزراء المفوضين بالبعثات التمثيلية أو القناصل العاملين في الخارج رئيساً لبعثة دبلوماسية ألا تقل مدة خدمته في رئاسة البعثة الدبلوماسية المنقول اليها عن سنتين بشرط عدم تجاوز كامل مدة خدمته المتصلة في الخارج خمس سنوات .

مادة ٣٧ — يصرف لرؤساء وأعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية والمكاتب الفنية الملحقه بها تعويض يعادل ما كان يتقاضاه العضو فعلا من مرتب ورواتب اضافية عن مدة ثلاثة اشهر وذلك في حالات النقل المفاجيء التى يقررها وزير الخارجية ووفقا للشروط والقواعد التى تحددها اللائحة التنظيمية للخدمة بوزارة الخارجية .

مادة ٣٨ — تحدد المناطق ذات المعيشة الصعبة بقرار من وزير الخارجية بناء على ما يقترحه المجلس ، وتكون مدة العمل فى هذه المناطق عامين أو ثلاثة أعوام ، على أنه يجوز فى الحالات الاستثنائية والمصلحة العامة ، وموافقة العضو مدها لفترات أخرى بحيث لا تتجاوز مدة الخدمة المتصلة بالخارج أربع سنوات .

مادة ٣٩ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية وفى الأحوال التى يقتضيها الصالح العام نقل عضو السلك الى وظيفة أخرى معادلة لوظيفته فى الجهاز الإدارى للدولة أو وحدات الحكم المحلى أو الهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام .

ويكون لعضو السلك فى هذه الحالة أن يطلب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بقرار النقل إحالته الى المعاش على أن يسوى معاشه على أساس مرتبه الأخير ومدة اشتراكه فى التأمين مضافا إليها خمس سنوات أو ائدة الباقية لبلوغه سن التقاعد أيهما اقل وذلك بشرط أن يكون قد أمضى المدة التى تكسبه حقا فى المعاش وأن يكون من المدة المذكورة خمس سنوات خدمة فعلية فى السلك الدبلوماسى والقنصلى .

ولا يفرد عضو السلك الدبلوماسى والقنصلى من حكم الفقرة السابقة اذا كان النقل يسبب ارتكابه مخالفا أو أخطاء ثبتت فى حقه .

مادة ٤٠ — يجوز لوزير الخارجية الموافقة على نديب أو اعارة أعضاء السلك للعمل بهيئة أو جهة حكومية مصرية كما تجوز اعارتهم للعمل باحدى الحكومات أو الهيئات الأجنبية أو الدولية ، وتحدد شروط النديب أو الاعارة ومدتها في القرار الصادر بها ، ويجوز تجديد النديب أو الاعارة ، ويشترط موافقة العضو كتابة على الاعارة ويتعين ألا يكون العمل في الوظيفة المنتدب أو المعار اليها متعارضا مع طبيعة أعمال السلك ، وعند انتهاء مدة الاعارة في الخارج يتسلم العضو عمله بالديوان العام ، وتطبق عليه ذات القواعد الخاصة بالنقل الى الديوان العام .

مادة ٤١ — يجوز لوزير الخارجية أن يندب أعضاء بعثات التمثيل الدبلوماسية والقنصلية للعمل بالديوان العام بالوزارة كما يجوز له أن يندب أعضاء السلك المعينين بديوان عام الوزارة للعمل في بعثات التمثيل الدبلوماسية والقنصلية على ألا تزيد مدة النديب في المرة الواحدة على ثلاثة أشهر قابلة للتجديد بشرط ألا يزيد مجموع مدد النديب والتجديد المتصلة على ستة أشهر .

مادة ٤٢ — يجوز لوزير الخارجية منح عضو السلك أجازة بدون مرتب للأسباب التي يبيدها ويقدرها الوزير وفي هذه الحالة يحدد الوزير قواعد منح واستعمال جوازات السفر الدبلوماسية .

مادة ٤٣ — يمنح وزير الخارجية — بناء على طلب عضو السلك — أجازة بدون مرتب لمرافقة الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر للخارج على الوجه الآتي :

(١) إذا كان كل من الزوجين يعمل في السلك يمنح أى منهما أجازة بدون مرتب لمرافقة الآخر على ألا يترتب على ذلك بقاءهما في الخارج بصفة متصلة ويطبق على كل منهما عند العودة قواعد النقل من الديوان للخارج .

(ب) في غير هذه الحالة يجوز أن يحصل عضو السلك على اجازة بدون مرتب لمرافقة الزوج أو الزوجة متى كان من العاملين في الحكومة أو القطاع العام على أن يخضع عند عودته للقواعد المطبقة على الأعضاء الغائبين من الخارج .

الفصل السادس

في المرتبات والمالوات والرواتب الإضافية

مادة ٤٤ — تحدد مرتبات أعضاء السلك وفئات بدل التمثيل الأصلي لمن يعمل منهم في الديوان العام وفقا للجدول رقم (١) المرافق لهذا القانون والقواعد الملحقه به .

وتحدد مرتبات أعضاء سلك التمثيل التجاري وفئات بدل التمثيل الأصلي لمن يعمل منهم في الديوان العام وفقا للجدول رقم (٢) المرافق لهذا القانون والقواعد الملحقه به .

ولا يخضع بدل التمثيل للضرائب ، ولا يجوز الجمع بينه وبين بدل التمثيل المقرر لشاغلي الوظائف العليا من العاملين المدنيين بالدولة .

مادة ٤٥ — يمتنع بدل التمثيل الأصلي لأعضاء السلك بالبعثات في الخارج بنسبة ١٠٠ ٪ من بداية الربط المالي للوظيفة ويكون بدل التمثيل الأصلي للمندوب فوق العادة الوزير المفوض الذي يعين بأقرب سفير رئيسا ببعثة دبلوماسية معادلا لبذل التمثيل الأصلي المقرر للسفير فوق العادة .

ويحفظ لرؤساء البعثات الدبلوماسية أو القنصلية من المفوضين فوق العادة الوزراء المفوضين المعيّنين بأقرب سفير والسفراء فوق العادة الذين يتقاضون في تاريخ صدور هذا القانون بدل تمثيل أصلي

يزيد على بداية الربط المالى للوظيفة بموجب قرارات من رئيس الجمهورية بالزيادة التى يتقاضونها ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية زيادة بدل التمثيل الاصلى المقرر للسفير فوق العادة والمندوب فوق العادة الوزير المفوض المعين بلقب سفير بحيث لا يجاوز ضعف الربط المالى لوظيفة سفير من الفئة الممتازة وذلك فى الدول التى تقضى المصلحة العامة بتقرير تلك الزيادة فيها .

مادة ٤٦ — يمنح بدل اغتراب اصلى للعاملين بالبعثات فى الخارج من غير أعضاء السلك بنسبة ١٠٠٪ من بداية الربط المالى للوظيفة .

مادة ٤٧ — يمنح بدل تمثيل اضافى لأعضاء السلك بالبعثات فى الخارج ، كما يمنح بدل اغتراب اضافى للعاملين بتلك البعثات من غير أعضاء السلك بما يتناسب مع مستوى المعيشة فى البلاد وفقا للبيانات الرسمية التى تحصل عليها وزارة الخارجية .

ويصدر بتحديد فئات هذين البلدين قرار من وزير الخارجية بعد أخذ رأى لجنة تشكل برئاسة وكيل وزارة الخارجية وعضوية ممثل عن كل من وزارات الخارجية والمالية والاقتصاد والجهاز المركزى للتنظيم والادارة وتتعقد اللجنة مرة كل ستة اشهر على الأقل للنظر فى تعديل نسب هذه الفئات زيادة أو نقصا بناء على ما تراه وزارة الخارجية فى ضوء ما يرد اليها من بعثاتها بالخارج وفى ضوء تقارير المفتشين وغير ذلك من بيانات .

ويعمل بقرار الوزير من تاريخ صدوره اذا كان تعديل النسب بالزيادة ، وبعد ثلاثة اشهر تالية للشهر الذى يصدر فيه القرار اذا كان تعديل هذه النسب بالنقص .

مادة ٤٨ — يستحق عضو السلك العنلاوة الدورية المقررة لوظيفته التى يشغلها طبقا للنظام المقرر بالجدول المرافق لهذا

القانون ويصدر باستحقاق العلاوة قرار من وزير الخارجية .
وتستحق العلاوة الدورية في أول يوليو التالي لانقضاء سنة من
تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة .

ويسرى ذلك الحكم على من يعاد تعيينه دون فاصل زمني ،
أما بالنسبة لمن يعاد تعيينه بفاصل زمني فتستحق العلاوة في أول
يوليو التالي لانقضاء سنة من تاريخ إعادة التعيين .

ولا تغير الترقية من موعد استحقاق العلاوة الدورية .

مادة ٤٩ — تمنح العلاوة الدورية بالفئة المحددة قرين كل
وظيفة ، فإذا بلغ المرتب بداية ربط الوظيفة الأعلى تمنح العلاوة
بفئة الوظيفة الأعلى حتى ولو لم تتم الترقية لتلك الوظيفة بشرط
عدم تجاوز نهاية ربطها .

مادة ٥٠ — يستحق عضو السلك من العاملين في الديوان
العام مقابلا عن الجهود غير العادية والأعمال الإضافية التي يكلف
بها وذلك طبقا للنظام الذي يصدر بشأنه قرار من وزير الخارجية
يبين الحدود القصوى لما يجوز أن يتقاضاه عضو السلك من مبالغ
في هذه الأحوال .

مادة ٥١ — يجوز لوزير الخارجية أن يقرر منح مكافآت
تشجيعية لأعضاء السلك من العاملين في الديوان العام الذين
يقومون بأعمال أو بحوث أو اقتراحات تساعد على رفع كفاية
الأداء أو يقومون بجهد واضح في وضع أو تنفيذ خطط التحرك
الدبلوماسي أو السياسي التي تضعها أو تشارك في تنفيذها وزارة
الخارجية .

مادة ٥٢ — يجوز لوزير الخارجية — بناء على اقتراح مجلس السلك — أن يمنح عضو السلك من درجة الى درجة مستشار علاوة تشجيعية تعادل العلاوة الدورية المقررة للوظيفة التي يشغلها حتى ولو تجاوز مرتبه بها نهاية الربط المقرر للوظيفة وذلك بالشروط الآتية :

١ — أن تكون مرتبة كفاية عضو السلك قد حددت بمرتبة ممتاز عن العاملين الآخرين وأن يكون قد بذل جهدا خاصا ساهم في مستوى الأداء .

٢ — ألا يمنح عضو السلك هذه العلاوة اكثر من مرة كل سنتين .

٣ — ألا يزيد عدد أعضاء السلك الذين يمنحون هذه العلاوة في سنة واحدة على ١٠٪ من عدد شاغلي كل درجة من الدرجات المشار اليها .

ولا يغير منح هذه العلاوة من استحقاق العلاوة الدورية في موعدها .

ويجوز منح علاوة تشجيعية لمن يحصل أثناء خدمته على درجات علمية أعلى من مستوى الدرجة الجامعية الأولى وذلك وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الشأن بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة .

مادة ٥٣ — يتمتع رؤساء البعثات بحق السكن المجاني مع استعمال الاثاث في دور تقوم الوزارة باعدادها لهذا الغرض وتقوم الوزارة في البلاد ذات المعيشة الصعبة التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الخارجية بتوفير المسكن اللائم لأعضاء السلك

بالبعثات في الخارج وغيرهم من العاملين بتلك البعثات من غير أعضاء السلك . وفي حالة تعذر ذلك يصرف لكل منهم بدل سكن بنسبة ٢٠٪ من مجموع ما يتقاضاه من مرتبات وبدلات وعلاوات ، أو الأجرة الفعلية لسكنه المعتمدة من رئيس البعثة أيهما أقل ، ويجوز زيادة هذه النسبة بقرار من وزير الخارجية بالاتفاق مع وزير المالية بعد أخذ رأي اللجنة المشار إليها في المادة ٤٧ من هذا القانون وذلك في بعض الدول وبمراعاة نسبة ارتفاع أسعار المعيشة ، ومتوسط أجور المساكن في كل منها وفي حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة .

كما تساهم الدولة في المصروفات الدراسية لأبناء العاملين المصريين في بعثات التمثيل في الخارج في الدول التي يصدر بها قرار من وزير الخارجية بعد أخذ رأي اللجنة المتخصص عليها في المادة ٤٧ من هذا القانون على ألا تزيد مساهمة الدولة على نسبة ٥٠٪ من قيمة المصروفات الدراسية المقررة .

مادة ٥٤ — يمنح أعضاء السلك وغيرهم من العاملين بالخارج إعانة غلاء معيشة وإعانة مائية وبدل ملابس وبدل نقل وبدل سفر ومصروفات انتقال لهم ولزوجاتهم وأولادهم ومن يعولونهم من أفراد أسرهم وخدمهم وذلك بالشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من وزير الخارجية .

مادة ٥٥ — يصرف لأعضاء السلك وغيرهم من العاملين المصريين بالبعثات التمثيلية الذين يحتجزون كرهائن نتيجة لعمليات الإرهاب تغويض خاص يعادل مجموع ما يتقاضونه فعلاً من مرتبات ورواتب إضافية طوال فترة الاحتجاز وذلك بالإضافة إلى ما يستحق لهم من مرتبات ورواتب وتعويضات أخرى بموجب أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ — لا تخضع البدلات المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، للضرائب .

مادة ٥٧ — ينشأ بوزارة الخارجية صندوق خاص للتأمين على أعضاء السلك تكون له الشخصية الاعتبارية المستقلة وتحدد موارده واختصاصاته وغير ذلك من الأمور المتعلقة بنشاطه بقرار من رئيس الجمهورية .

الفصل السابع

الواجبات

مادة ٥٨ — يجب على أعضاء السلك الإقامة في المدن التي بها مقر وظائفهم في الخارج إلا لأسباب يقرها وزير الخارجية وعليهم الالتزام في سلوكهم العام والشخصي بالواجبات التي تفرضها صفتهم التمثيلية ويقتضيها الحفاظ على سمعة البلاد وكرامة وظائفهم ويجب أن يظهروا بالمظهر اللائق بالوظائف التي يشغلونها وألا يفضوا بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها أو بمقتضى تعليمات خاصة ، ويظل هذا الالتزام قائماً ولو بعد انتهاء خدمتهم بالسلك .

كما يجب على أعضاء السلك الامتناع عن القيام بأي نشاط حزبي أو الانضمام الى الأحزاب السياسية أو الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو المحلية إلا بعد تقديم استقالاتهم ، وتعتبر الاستقالة في هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها .

وبالإضافة الى ما تقدم تسرى على أعضاء السلك القواعد العامة المنظمة لواجبات العاملين المدنيين بالدولة والأعمال المحظورة عليهم والمقررة بمقتضى القوانين المعمول بها .

الفصل الثامن

في التأديب

مادة ٥٩ — لا يجوز توقيع أى من الجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون على عضو السلك الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع اقوال وتحقيق دفاعه .

ولوزير الخارجية ان يحيل عضو السلك الى التحقيق عند مخالفته لواجباته او مقتضيات وظيفته ، ويحدد الوزير بقرار منه من يقوم بمباشرة التحقيق ، وتعرض نتائجه على المجلس بالنسبة لمن يشغل وظيفة وزير مفوض فما فوقها ، ويرفع المجلس توصيته الى الوزير اما بحفظ الموضوع او بتوقيع جزاء التنبيه او الاحالة لمجلس التأديب .

مادة ٦٠ — الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على أعضاء السلك هي :

- التنبيه .
- الانذار .
- اللوم .
- الاحالة الى المعاش .
- الفصل من الخدمة .

مادة ٦١ — يكون توقيع جزاء التنبيه على أعضاء السلك من درجة ملحق الى درجة مستشار بقرار من وزير الخارجية ، ويكون توقيع هذا الجزاء على أعضاء السلك من درجة وزير مفوض فما فوقها بقرار من وزير الخارجية بناء على توصية من المجلس

ويترتب على توقيع هذا، الجزاء تأخير نقل العضو الموجود بالديوان العام الى الخارج عند النظر في هذا، النقل لمدة سنة كاملة ، وبالنسبة للعضو الذى يعمل فى احدى البعثات فى الخارج يتم نقله للديوان العام ، كما يراعى تأخير نقله للخارج لمدة سنة كاملة عند النظر فى نقله الى الخارج .

مادة ٦٢ — يرفع وزير الخارجية جزاء التنبيه الذى وقع على أحد أعضاء السلك من ملف خدمته بعد مضي سنة وبشرط حصول العضو على تقرير كفاية بمرتبة ممتاز أو بناء على تقرير من جهاز التفتيش والصلاحية وتقييم مستوى الأداء وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى المادة (١٩) من هذا القانون .

وإذا تكرر تنبيه العضو قبل رفع التنبيه الأول يتم تأخير نقله للخارج لمدة سنتين عند النظر فى هذا، النقل ، كما يجوز علاوة على ذلك تخطيه فى الترقية مرة واحدة .

مادة ٦٣ — لوزير الخارجية أن يوقف العضو عن عمله اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك على ألا تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر الا بقرار من مجلس التأديب .

ولا يترتب على وقف العضو وقف مرتبه ورواتبه الاضافية وما يمنح له من مبالغ اخرى ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك .

مادة ٦٤ — لرئيس البعثة عند وجود أسباب قوية وموجبة للاستعجال أو يوقف مؤقتا أى عضو من أعضاء البعثة على أن يخطر وزير الخارجية فوراً بذلك . وللوزير إلغاء الوقف أو مده مع مراعاة ما نصت عليه المادة السابقة .

مادة ٦٥ - يصدر القرار بإحالة الى المحاكمة التأديبية لاعضاء السلك حتى درجة مستشار من وزير الخارجية واذا كانت المخالفة المنسوبة موجهة الى سفير من الفئة الممتازة أو سفير مفوض فيصدر قرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية من وزير الخارجية بناء على توصية من مجلس السلك وفي جميع الأحوال يشترط ان يكون قرار الاحالة متضمنا بياناً بالمخالفات المنسوبة الى العضو ، ويبلغ العضو بهذا القرار وبتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته في موعد أقصاه ستين يوماً من تاريخ قرار الاحالة ويكون الإبلاغ بكتاب موصى عليه بظلم وصنول قبل التاريخ المحدد لانعقاد المجلس بخمسة عشر يوماً على الأقل وفي جميع الأحوال تباشر الادارة القضائية بوزارة الخارجية الدعوى أمام مجلس التأديب .

ويترتب على الاحالة للمحاكمة التأديبية نقل العضو للديوان العام اذا كان موجوداً بالخارج مع عدم استحقاقه تعويض النقل المفاجيء الا اذا قرر مجلس التأديب غير ذلك أو لم تثبت ادانته .

مادة ٦٦ - يكون تأديب اعضاء السلك حتى درجة مستشار من اختصاص مجلس تأديب يشكل في وزارة الخارجية بقرار من وزير الخارجية على الوجه الآتى :

رئيساً	سفير من غير اعضاء المجلس
	مستشار مساعد من ادارة الفتوى المختصة
عضوين	بمجلس الدوانة
	وزير مفوض

واذا كانت المخالفة المنسوبة موجهة الى سفير من الفئة الممتازة أو سفير أو وزير مفوض يشكل في وزارة الخارجية بقرار من وزير الخارجية مجلس على الوجه الآتى :

رئيسا	— أحد نواب رئيس مجلس الدولة
	— سفير من الفئة الممتازة من غير أعضاء
	المجلس
عضوين	— مستشار إدارة الفتوى المختصة بمجلس
	الدولة

مادة ٦٧ — لا يكون انعقاد مجلس التأديب صحيحا الا اذا حضره رئيسه وجميع أعضائه وتصدر قراراته بأغلبية الأصوات .

مادة ٦٨ — في حالة وجود سبب من أسباب التنحي المنصوص عليها في قانون المرافعات بالنسبة لرئيس مجلس التأديب أو أحد أعضائه وجب عليه التنحي عن نظر الدعوى التأديبية . وللعضو المحال الى مجلس التأديب حق طلب رده .

مادة ٦٩ — تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية .

مادة ٧٠ — لمجلس التأديب من تلقاء نفسه أو بناء على طلب العضو المحال الى المحاكمة التأديبية أن يأمر باستيفاء التحقيق وله أن يعهد بذلك الى أحد أعضائه ، وللعضو المحال الى المحاكمة التأديبية في جميع الأحوال أن يطلع على التحقيقات التي أجريت وعلى جميع الأوراق المتعلقة بها وله أن يأخذ صورة منها كما له أن يطلب ضم تقارير كفاية الأداء أو أية أوراق أخرى الى ملف الدعوى التأديبية

مادة ٧١ — يحضر العضو المحال الى المحاكمة التأديبية جلسات المحاكمة وله أن يدافع عن نفسه كتابة أو شفاهة وله أن يوكل عنه محاميا

مادة ٧٢ — اذا لم يحضر العضو المحال الى المحاكمة التأديبية أو لم يوكل عنه محاميا جاز الحكم في غيبته .

مادة ٧٣ — يجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف العضو عن مباشرة أعمال وظيفته حتى تنتهى المحاكمة وله في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف .

ولا يترتب على وقف العضو وقف صرف مرتبه ورواتبه الاضافية وما يمنح له من مبالغ أخرى ومع ذلك يجوز لمجلس التأديب وقف صرف نصف المرتب والرواتب الاضافية والمبالغ الأخرى .

مادة ٧٤ — تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة العضو المحال الى المحاكمة وقبول وزير الخارجية لها .

مادة ٧٥ — الجزاءات التأديبية التي يوقعها مجلس التأديب هي :

- الانذار .
- اللوم .
- الاحالة الى المعاش .
- الفصل من الخدمة .

ويترتب على توقيع جزاء الانذار على العضو تخطيه في الترقية مرتين وتأخير النقل الى الخارج مدة سنتين متتاليتين عند النظر في هذا النقل مع نقله الى الديوان العام اذا كان يعمل بالخارج .

واذا تكرر توقيع جزاء الانذار على العضو ينقل الى ديوان

عام الوزارة اذا كان يعمل في الخارج ويؤخر نقله للخارج ثلاث سنوات علاوة على تخطيه في الترقية مرتين .

كما يترتب على توقيع جزاء اللوم التخطي في الترقية ثلاث مرات مع تأخير النقل الى الخارج لمدة ثلاث سنوات متتالية عند النظر في نقله للخارج مع نقله الى الديوان العام اذا كان يعمل بالخارج .

واذا تكرر توقيع جزاء اللوم على العضو ينقل الى ديوان عام الوزراء اذا كان يعمل بالخارج ويؤخر نقله للخارج أربع سنوات علاوة على تخطيه في الترقية أربع مرات .

مادة ٧٦ — يكون حكم مجلس التأديب نهائيا ويجب أن يشتمل على الأسباب التي بنى عليها وأن يوقع من رئيس المجلس ومن عضويه .

مادة ٧٧ — مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي لا يجوز بغير الطريق التأديبي فصل عضو السلك الا بناء على توصية من مجلس السلك بأغلبية الثلثين .

الفصل التاسع

في انتهاء الخدمة

مادة ٧٨ — يحال عضو السلك الى المعاش عند بلوغه من العمر ستين سنة ميلادية ، ومع ذلك يجوز عند الضرورة وبقرار من رئيس الجمهورية مد خدمة من يشغل وظيفة وزير مفوض فيما فوقها لمدة سنة قابلة للتجديد اقصاها أربع سنوات .

مادة ٧٩ — مع مراعاة البند ٢ من المادة (٥) من هذا القانون يعتبر مستقيلا من وظيفته من يتزوج بغير مصرى الجنسية أو ممن هو من أبوين أحدهما أو كلاهما غير مصرى ومع ذلك يجوز بناء على طلب عضو السلك نقله الى وظيفة أخرى معادلة لوظيفته في الجهاز الإدارى للدولة أو الهيئات أو الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام اذا طلب ذلك قبل الزواج من غير المصرى أو ممن هو من أبوين أحدهما أو كلاهما غير مصرى .

ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية ، بناء على اقتراح وزير الخارجية ، الاعفاء من هذا الحكم إذا تزوج ممن ينتمى الى جنسية إحدى الدول العربية .

مادة ٨٠ — يجوز لوزير الخارجية اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك ابقاء عضو السلك بعد انتهاء خدمته مدة لا تجاوز شهرا واحدا ولا يجوز مد هذه المدة الا بموافقة وزير المالية مدة لا تجاوز شهرين آخرين اذا اقتضت الضرورة ذلك ويصرف له عن كل شهر من هذه المدة مكافأة تعادل مجموع ما كان يتقاضاه شهريا قبل انتهاء خدمته .

مادة ٨١ — اذا توفى أحد أعضاء السلك أو غيرهم من العاملين المصريين بالبعثات التمثيلية في الخارج ولو كان في اجازة في غير مقر عمله ، يصرف لعائلته مبلغ يوازي مجموع ما كان يتقاضاه في الخارج عن ثلاثة أشهر بواقع الخارج .

وتنقل رفاته الى مصر اذا رغبت في ذلك أرملته أو ورثته ، كما تتكفل وزارة الخارجية بنفقات التحنيط ونقل الرفات الى الجهة التى تدفن فيها في مصر ، واذا توفى في الخارج أحد أفراد أسرة عضو السلك أو غيره من العاملين المصريين بالبعثات التمثيلية

أو أحد أقاربهم حتى الدرجة الثانية من المقيمين معهم تتكفل وزارة الخارجية بنفقات التحنيط ونقل الرقات الى الجهة التى تدفن فيها بمصر .

مادة ٨٢ — عند وفاة أحد المصريين من أعضاء السلك أو غيرهم من العاملين المصريين بالبعثات التمثيلية لجمهورية مصر العربية بالخارج وكذلك عند وفاة زوجته أو أحد أبنائه نتيجة لاضطرابات أو أحداث سياسية يصرف لورثته تعويض يعادل ما كان يتقاضاه من مرتبات ورواتب إضافية عن سنة بواقع أعلى المناطق بالخارج ، وفى حالة الإصابة بعجز كلى أو جزئى وفقا لما يقرره المجلس الطبى نتيجة لنفس الأسباب ، يصرف للعضو مبلغ لا يقل عما كان يتقاضاه من مرتبات ورواتب إضافية عن ثلاثة أشهر ولا يتجاوز ما يستحقه من مرتبات ورواتب إضافية عن مدة سنة بواقع أعلى المناطق بالخارج حسب الأحوال .

وعند تعرض ممتلكات أحد هؤلاء الأعضاء للمصادرة أو الأضرار الكلية أو الجزئية نتيجة لاضطرابات أو أحداث سياسية يصرف للعضو تعويض لا يتجاوز مرتبات ورواتب إضافية عن مدة ستة أشهر بواقع الخارج .

وفى جميع الأحوال لا يخل صرف التعويضات المشار اليها بالأحكام المقررة بقانون التأمين الاجتماعى ، كما لا يجوز أن يزيد التعويض المنصرف عن قيمة الضرر الفعلى الذى أصاب ممتلكات العضو .

ويصدر وزير الخارجية قرارا بالنظم والاجراءات والشروط المتعلقة بتنفيذ هذه الأحكام .

الباب الثالث

في الأحكام الخاصة ببعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي

مادة ٨٣ — في حالة غياب رئيس البعثة أو وجود ما يمنعه عن مباشرة عمله أو خلو منصبه يحل محله عضو السلك الذي يليه في الترتيب في نفس البعثة أو من يندب لذلك من وزارة الخارجية أو من بعثاتها التمثيلية بالخارج ويكون لقبه (القائم بالأعمال بالنيابة أو القنصل العام بالنيابة أو القنصل بالنيابة أو المشرف على رعاية المصالح) ويمنح كل من يتولى رئاسة البعثة أو المشرف على رعاية المصالح بدل انابة تعادل ربع بدل التمثيل الأصلي المقرر لرئيس البعثة بحد أقصى قدره خمسون جنيها في الشهر ، كما يمنح كذلك بدل تمثيل اضافي عن بدل الانابة بالنسبة المقررة لرئيس البعثة وذلك بشرط ألا يزيد مجموع بدل التمثيل الأصلي والاضافي وبدل الانابة على ما يستحقه رئيس البعثة من تمثيل أصلي واضافي .

مادة ٨٤ — تكون سكنى رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي أو بعثة رعاية المصالح في مسكن مؤثت تملكه وزارة الخارجية أو تستأجره كما تتحمل المصروفات اللازمة لذلك وفقا للقواعد التي يقرها وزير الخارجية .

مادة ٨٥ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي والقنصلي الذي يشغل وظيفة مندوب فوق العادة وزير مفوض لقب سفير فوق العادة مفوض وذلك بصفة مؤقتة .

ويمنح المندوب فوق العادة الوزير المفوض الذي يحمل لقب

سفير بموجب قرار من رئيس الجمهورية بدل تمثيل أصلى فى الديوان العام قدره ٥٠٠ جنيه سنويا .

مادة ٨٦ — يعتبر رئيس البعثة الدبلوماسية قنصلا عاما فى دائرة اختصاص بعثته وبما لا يتعارض مع دوائر اختصاص القنصليات العامة والقنصليات الصادر بأنشائها قرار من رئيس الجمهورية وله أن يعهد بالاختصاصاته القنصلية كلها أو بعضها الى أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية التابعين له .

مادة ٨٧ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن يعهد الى أى شخص من غير أعضاء السلك القيام بأعمال وظيفة دبلوماسية بصفة مؤقتة أو بأداء مهمة خاصة ويمنح فى هذه الحالة لقب سفير فوق العادة مفوض . ويحدد القرار المكافأة التى تمنح له أثناء القيام بأعمال الوظيفة الدبلوماسية أو المهمة الخاصة بناء على اقتراح وزير الخارجية .

فإذا كان من يعهد اليه القيام بأعمال الوظيفة الدبلوماسية أو بأداء المهمة الخاصة من العاملين المدنيين بالدولة أو القطاع العام أو الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو قرارات خاصة احتفظ له بكافة مميزات الوظيفة التى يشغلها ، وحسبت مدة قيامه بالعمل الدبلوماسى أو المهمة الخاصة ضمن مدة اشتراكه فى نظام التأمين الاجتماعى واستحقاق العلاوة والترقية وذلك بمراعاة أحكام قانون التأمين الاجتماعى .

مادة ٨٨ — يجوز لوزير الخارجية بالاتفاق مع الوزراء المختصين أن يندب عاملين من الوزارات الأخرى لشغل وظائف ملحقين فنيين ببعثات فى الخارج بشرط ألا تزيد الدرجة المسالية

المقررة للوظائف التى يشغلونها على الدرجة المالية المقررة لوظيفة رئيس البعثة . ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ بشأن المعاملة المالية لأعضاء مكاتب وزارة الدفاع الملحقه بالبعثات التمثيلية لجمهورية مصر العربية بالخارج بمنح هؤلاء الفنيون المرتبات الاضافية وبديل التمثيل والمبالغ والمزايا العينية الأخرى والاعفاءات الجمركية المقررة لوظائف التمثيل المعادلة لوظائفهم بما لا يجاوز البدلات والرواتب والمزايا المقررة للوزراء المفوضين .

ولا يجوز الجمع بين البدلات المقررة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨١ المشار اليه والبدلات المماثلة المقررة بهذا القانون .

كما يُمنح من عدا هؤلاء من العاملين المصريين بالمكاتب الفنية الملحقه بالبعثات التمثيل في الخارج المرتبات الاضافية وبديل الاغتراب والمبالغ والمزايا العينية الأخرى والاعفاءات الجمركية المقررة لنظرائهم من العاملين بتلك البعثات من أعضاء السلك .

مادة ٨٩ — يكون الملحقون الفنيون خاضعين لاشراف وتوجيهات رئيس البعثة التمثيلية فيما يتعلق بأعمالهم الداخلة في دائرة اختصاص البعثة ومع عدم الاخلال بما للوزارات أو الجهات ذات الشأن من حق التوجيه والاتصال بالملحقين الفنيين التابعين لها أو الذين يتصل نشاطهم بأعمالها يكون على الملحقين الفنيين التنسيق مع رئيس البعثة في الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين البلدين أو التى تؤثر على الخط العام للسياسة القائمة بينهما .

ويبعث رئيس البعثة التمثيلية بملاحظاته عن المكاتب الفنية الملحقه بالبعثة الى الوزراء المختصين عن طريق وزارة الخارجية .

مادة ٩٠ — يتبع جميع أعضاء بعثة التمثيل القنصلى رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسى المعتمد في البلد أو البلاد التى يؤدون عملهم

فيها ويخضعون لأشرافه ، وعليهم تنفيذ ما يصدر من أوامر في حدود اختصاصاتهم .

مادة ٩١ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية استناد رعاية مصالح القنصلية المصرية في بلد أو أكثر الى الممثل القنصلي لبلد صديق .

مادة ٩٢ — في حالة غياب أو وجود مانع لدى رئيس بعثة التمثيل القنصلي يحل محله في جميع اختصاصاته عضو البعثة القنصلية الذي يليه في الوظيفة وذلك ما لم يتدب رئيس البعثة الدبلوماسية الموجودة في دائرتها القنصلية أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية للقيام بأعمال رئيس البعثة القنصلية بالنيابة وذلك بعد الرجوع الى الجهة المختصة بالوزارة .

مادة ٩٣ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعيين قناصل ونواب قناصل فخريين في البلاد التي لجمهورية مصر العربية مصالح فيها ، وتحدد الأعمال التي يباشرونها ودوائر اختصاصاتهم بقرار يصدره وزير الخارجية . ولا يتقاضى القناصل ونواب القناصل الفخريون مرتبات من الدولة ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الخارجية أن يقرر لهم مكافأة .

مادة ٩٤ — أعضاء بعثات التمثيل القنصلي مكفون بمساعدة وحماية مواطنيهم الموجودين في دائرة اختصاصاتهم ورعاية مصالحهم وعليهم أن يحافظوا على المصالح المصرية ، وتنميتها تحت إشراف رئيس البعثة الدبلوماسية في الدولة المعتمدين لديها .

مادة ٩٥ — يخص في كل قنصلية سجل لقيد أسماء المصريين المقيمين في دائرة اختصاصاتها يكون القيد فيه بناء على ما يقدم من

المستندات التى تثبت جنسيتهم المصرية وعلى كل فرد مصرى يقيم مدة ستة أشهر أو أكثر فى دائرة القنصلية أن يقيد اسمه فى السجل ويكون القيد يلا مقابل اذا طلب خلال ستة أشهر من بدء الإقامة فى دائرة القنصلية وأن يؤدى عنه الرسم المقرر فى قرار رئيس الجمهورية الخاص بالرسوم القنصلية اذا طلب بعد انتهاء هذه المادة .

مادة ٩٦ — يباشر أعضاء بعثات التمثيل القنصلية — فيما يباشرون — الاختصاصات الآتية : وذلك طبقا للاتفاقات والمعاهدات والقرارات على ألا تتعارض مع قوانين البلاد التى يؤدون فيها أعمالهم ويشترط اتباع أحكام القوانين واللوائح المصرية والتعليمات المنظمة لباشرة هذه الاختصاصات :

١ — قيد مواليد المصريين ووفياتهم فى حدود دوائر اختصاصهم .

٢ — إبرام عقود الزواج والتصديق عليه متى كان أحد الزوجين أو كلاهما مصرى الجنسية وذلك طبقا للتعليمات المنظمة لذلك .

وفى هذه الحالة يكون لأعضاء بعثات التمثيل القنصلية نفس السلطات والاختصاصات المخولة للموثقين والمأذونين الشرعيين فى مصر .

٣ — إصدار اشهادات الطلاق والتصديق عليه .

٤ — إصدار اشهادات الاعتراف بالبتوة متى كانت صادرة من مصرى .

٥ — إصدار اعلانات ثبوت الوراثة بعد استيفاء التحريات التى يرونها لازمة .

٦ — التصديق على جميع الاقرارات القانونية الصادرة من مصريين مع حلف اليمين أو بدونه .

٧ — التصديق على توقيعات المصريين .

٨ — اعطاء شهادات بقاء على قيد الحياة للمصريين وكذلك للأجانب اذا كانوا في حاجة الى استعمالها في مصر .

٩ — اصدار جوازات السفر العادية للمصريين وتجديدها وما يتعلق بها من أعمال والتأشير على جوازات سفر الأجانب .

١٠ — اتخاذ جميع الاجراءات التحفظية في حالة وفاة مصرى عن أموال في دوائر اختصاصاتهم وعلى الأخص متى كان الورثة غائبين أو مجهولين أو كان بينهم ناقصو أو عديمو أهلية لا يتوب عنهم أحد وعليهم أن يفتوبوا عن هؤلاء الورثة أمام القضاء .

١١ — القيام بكافة الاجراءات الخاصة باستلام وحفظ وفتح الوصايا .

١٢ — توثيق التصرفات المتعلقة بأموال موجودة في مصر . وتكون لهذه المحررات قوة المحررات الرسمية في مصر .

١٣ — تسليم صورة رسمية من المحررات التي يقومون بتوثيقها والتصديق على ترجمتها وكذلك التصديق على الترجمة الى اللغة العربية من المحررات المكتوبة بلغات تلك البلاد .

١٤ — التصديق على التوقيع على المحررات الصادرة من سلطات البلاد التي يؤدون فيها أعمالهم وكذلك التصديق على الامضاءات الموقّعة بها على المحررات الصادرة من السلطات المصرية .

١٥ — السبعى في فض المنازعات التى تقوم بين المصريين أو بين المصريين والأجانب بالطرق الودية متى طلب منهم ذلك .

١٦ — الحكم بصفة محكمين متى رفع الأمر اليهم في المنازعات القائمة بين المصريين الموجودين في دائرة اختصاصاتهم بشرط أن يتنازل الخصوم في عقد التحكيم عن جميع طرق الطعن في الحكم وأن يرخصوا لعضو بعثة التمثيل القنصلى بأن يعمل كحكم مفوض له بالصلح وفقا لقانون المرافعات .

مادة ٩٧ — يحدد وزير الخارجية بصفة دورية بالاتفاق مع وزير المالية والوزراء المختصين الرسوم القنصلية ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

وتعفى من هذه الرسوم :

(أ) المحررات الخاصة بالفقراء .

(ب) المحررات التى يطلبها موظفو الدول الأجنبية بصفاتهم الرسمية لاستعمالهم الخاص أو لاستعمال التابعين لهم وذلك على سبيل المجاملة وبشرط المعاملة بالمثل .

مادة ٩٨ — يباشر أعضاء بعثات التمثيل القنصلى الاختصاصات المخولة للقناصل بموجب القوانين أرقام ٤٥ لسنة ١٩٣٤ بشأن الاختصاص القضائى للقناصل المصريين و ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ بشأن المحافظة على النظام والتأديب في البواخر و ٢١ لسنة ١٩٤٠ بشأن سلامة السفن وكذلك سائر الاختصاصات المخولة للقناصل بمقتضى القوانين الأخرى واللوائح والعرف .

جدول رقم (٢)

المرتبات وبدل التمثيل الأصلي بالديوان العام لأعضاء السلك التجارى

الملاوة الدورية المستحقة	بدل التمثيل الأصلى بالديوان العام	الربط المالى للوظيفه	الوظيفة
جنيته	جنيته	جنيته	
٧٢ ، ٧٥ عند وصول المرتب الى ١٧٦٤ جنيته	٤٣٢	٢٣٠٤ — ١٥٠٠	وزير مفوض تجارى
١٥٠٠ جنيته	٣١٦٨٠٠	١٩٠٨ — ١١١٦	مستشار تجارى
١١١٦ جنيته	٢٥٢	١٧٠٤ — ٩٠٠	سكرتير اول تجارى
٩٠٠ جنيته	١٩٨	١٧٠٤ — ٧٢٠	سكرتير ثان تجارى
٧٢٠ جنيته	١٧٢٨٠٠	١٣٨٠ — ٦٣٦	سكرتير ثالث تجارى
٦٣٦ جنيته	١٠٨	١١١٦ — ٤٥٦	ملحق تجارى

— تشتمل نهايات الربط المالى للوظائف الواردة بهذا الجدول الزيادات المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ .

قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢

باستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢

بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون (١)

قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢

بمد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس

الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في

مجال الانتاج الحربى (٢)

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢

في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث (٣)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ — تعتبر من مجارى المياه في تطبيق أحكام هذا
القانون .

(أ) مسطحات المياه العذبة وتشمل :

- ١ — نهر النيل وفرعيه والاقوار .
- ٢ — الرياحات والترع بجميع درجاتها والجنايبات .

(ب) مسطحات المياه غير العذبة وتشمل :

- ١ — المصارف بجميع درجاتها .
- ٢ — البحيرات .
- ٣ — البرك والمسطحات المائية المغلقة والسياحات .

(ج) خزانات المياه الجوفية .

مادة ٢ — يحظر صرف أو القاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية والسياحية ومن عمليات الصرف الصحى وغيرها فى مجارى المياه على كامل اطوالها ومسطحاتها الا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الري فى الحالات ووفق الضوابط والمعايير التى يصدر بها قرار من وزير الري بقاء على اقتراح وزير الصحة ويتضمن الترخيص الصادر فى هذا الشأن تحديد للمعايير والمواصفات الخاصة بكل حالة على حده .

مادة ٣ — تجرى أجهزة وزارة الصحة فى معاملها تحليلا دوريا لعينات من المخلفات السائلة المعالجة من المنشآت التى رخص لها بالصرف فى مجرى المياه وذلك فى المواعيد التى تحددها بالإضافة الى ما تطلبه وزارة الري من تحليل فى غير المواعيد الدورية .

وتكون أجهزة وزارة الصحة مسئولة عن أخذ العينات وتحليلها على نفقة المرخص له الذى يجب ان يودع مبلغا لدى الوزارة يتم

تحديده طبقا لنوعية المخلفات على ذمة تكاليف أخذ العينات ونقلها وتحليلها .

ويتم إخطار وزارة الري وصاحب الشأن بنتيجة التحليل ، فإذا تبين أن المخلفات السائلة التي تصرف في مجارى المياه مخالفة للمعايير والمواصفات المنصوص عليها بالترخيص الممنوح ولا تمثل خطورة فورية وجب على صاحب الشأن خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره بذلك أن يتخذ وسيلة لعلاج المخلفات لتصبح مطابقة للمواصفات والمعايير المحددة وأن يتم فعلا خلال هذه المهلة اجراء المعالجة واختبارها .

وإذا لم تتم المعالجة عند انتهاء مهلة الثلاثة أشهر أو ثبت عدم صلاحيتها قامت وزارة الري بسحب الترخيص الممنوح لصاحب الشأن ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى .

أما إذا تبين من نتيجة تحليل العينات انها تخالف المواصفات والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون وبصورة تمثل خطرا فوريا على تلوث مجارى المياه فيخطر صاحب الشأن بإزالة مسببات الضرر فورا والا قامت وزارة الري بذلك على نفقته أو قامت بسحب الترخيص الممنوح له ووقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى .

مادة ٤ - لا يجوز التصريح بإقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف في مجارى المياه .

ومع ذلك يجوز لوزارة الري دون غيرها - عند الضرورة وتحقيقا للصالح العام - التصريح بإقامة هذه المنشآت إذا التزمت الجهة المستخدمة لها بتوفير وحدات لمعالجة هذه المخلفات بما يحقق المواصفات والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون ، وعلى أن

يبدأ تشغيل وحدات المعالجة فور بدء الاستفادة بالمنشآت ، وتسرى أحكام المادة (٣) من هذا القانون على هذه المنشآت .

وتمنح المنشآت القائمة مهلة عام من تاريخ العمل بهذا القانون لتدبير وسيلة لمعالجة مخلفاتها والا سحب الترخيص الممنوح لها ، ولوزارة الري في هذه الحالة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الصرف على مجارى المياه بالطريق الإدارى ودون الاخلال بالعقوبات الواردة بهذا القانون .

مادة ٥ — يلتزم ملاك العائمات السكنية والسياحية وغيرها الموجودة في مجرى النيل وفرعيه بإيجاد وسيلة لعلاج مخلفاتها أو تجميعها في أماكن محددة ونزحها والقائها في مجارى أو مجتمعات الصرف الصحى ولا يجوز صرف أى من مخلفاتها على النيل أو مجارى المياه .

ويتولى مهندسو الري المكفون بتطبيق أحكام هذا القانون كل في دائرة اختصاصه التفتيش الدورى على هذه العائمات فإذا تبين مخالفتها لأحكام هذه المادة يعطى مالك العائمة مهلة ثلاثة اشهر لاستخدام وسيلة للعلاج وإزالة مسببات الضرر فإذا لم يتم ذلك بعد انتهاء المهلة المحددة يلغى ترخيص العائمة .

مادة ٦ — تختص وزارة الري بإصدار تراخيص إقامة العائمات الجديدة وتجديد تراخيص العائمات القائمة ، كما تختص بإقامة أية منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف في مجارى المياه .

مادة ٧ — يحظر على الوحدات النهرية المتحركة المستخدمة للنقل أو السياحة أو غيرها السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها في مجارى المياه .

وتسرى على هذه الوحدات أحكام المادة (٥) من هذا القانون .

مادة ٨ — يتولى مرفق الصرف الصحى وضع نموذج أو أكثر لوحدات معالجة المخلفات اللزجة والسائلة من المصانع والمساكن والمنشآت الأخرى والعائمات والوحدات النهرية بما يحقق مطابقتها للمواصفات والمعايير المحددة وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٩ — يلتزم طالب الترخيص بأن يقدم لوزارة الري ما يثبت قيامه بتدبير وحدة معالجة المخلفات وشهادة من مرفق الصرف الصحى بمعاينته لوحدة المعالجة وصلاحيته .

مادة ١٠ — على وزارة الزراعة عند اختيارها واستخدامها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الآفات الزراعية مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها تلوث مجارى المياه بما ينصرف اليها من هذه المواد الكيماوية سواء بالطريق المباشر خلال اجراء عملية الرش أو مختلطا بمياه صرف الأراضى الزراعية أو عن طريق غسل معدات وأدوات الرش أو حاويات المبيدات فى مجارى المياه ، وفق المعايير التى يتفق عليها بين وزارات الزراعة والري والصحة .

مادة ١١ — على وزارة الري عند اختيارها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الحشائش المائية مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها أحداث تلوث لمجارى المياه ، وعليها فى جميع الأحوال أن تتخذ الاحتياطات اللازمة قبل وأثناء وبعد اجراء عملية المعالجة بالمواد الكيماوية لمنع استخدام مياه المجرى المائى الذى تجرى به المعالجة حتى تتأكد من زوال تأثير هذه المواد على نوعية المياه وسلامة استخدامها لجميع الأغراض .

مادة ١٢ — لا يجوز إعادة استخدام مياه المصارف مباشرة أو بالخلط بالمياه العذبة لأى غرض من الأغراض إلا بعد ثبوت صلاحيتها لهذا الغرض ، ولوزارة الري بعد أخذ رأى وزارة الصحة

اتخاذ اجراءات معالجة مياه المصارف التى تقرر اعادة استخدام مياهها .

مادة ١٣ - تتولى ادارة شرطة المسطحات المائية التابعة لوزارة الداخلية عمل دوريات تفتيش مستمرة على طول مجارى المياه ومساعدة الأجهزة المختصة فى ضبط المخالفات وفى ازالة اسباب التلوث والابلاغ عن أية مخالفات لأحكام هذا القانون .

مادة ١٤ - ينشأ صندوق خاص تؤول اليه حصيلة الرسوم والغرامات والتكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون ويصرف منه على الحالات الآتية :

- تكليف ازالة الادارية للمخالفات .
- مساعدات للجهات التى تقوم بإنشاء محطات معالجة المخلفات قبل الصرف .
- اجراء الدراسات والبحوث العملية .
- مكافآت للمرشدين والضابطين للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون .

مادة ١٥ - تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الرسوم التى تستحق تنفيذا لأحكام هذا القانون بما لا يجاوز الحدود القصوى الواردة فى الجدول المرفق به كما تحدد اللائحة المصروفات المستحقة تنفيذا. لأحكام هذا القانون ويجوز تحصيلها بطريق الحجز الادارى .

مادة ١٦ - مع عدم الاخلال بالأحكام المقررة بقانون العقوبات يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧

من هذا القانون والقرارات المنفذة لها بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وفي حالة تكرار المخالفة تضاعف العقوبة ، ويجب على المخالف ازالة الأعمال المخالفة أو تصحيحها في الميعاد الذى تحدده وزارة الرى ، فاذا لم يقم المخالف بالازالة أو التصحيح فى الميعاد المحدد يكون لوزارة الرى اتخاذ اجراءات الازالة أو التصحيح بالطريق الادارى وعلى نفقة المخالف وذلك دون اخلال بحق الوزارة فى الغاء الترخيص .

مادة ١٧ — يصدر وزير الرى اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد أخذ رأى الوزارات المعنية الأخرى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

مادة ١٨ — تلغى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٦ ، ١٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف التخلفات السائلة كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ١٩ — يكون لمهندسى الرى الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الرى ضفة مأمورى الضبط بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والتي تقع فى دائرة اختصاصهم .

مادة ٢٠ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .
يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ شعبان سنة ١٤٠٢ (٢١ يونية سنة ١٩٨٢) .

قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥

بشأن تأهيل المعوقين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٦ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين ، النصوص الآتية :

مادة ٩ - على أصحاب الأعمال الذين يستخدمون خمسين عاملا فأكثر وتسرى عليهم أحكام القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل سواء كانوا يشتغلون في مكان واحد أو بلد واحد أو أمكنة أو بلاد متفرقة ، استخدام المعوقين الذين ترشحهم مكاتب القوى العاملة من واقع سجل قيد المعوقين بها وذلك بنسبة خمسة في المائة من مجموع عدد العمال في الوحدة التي يرشحون لها .

وتسرى هذه النسبة على كل فرع على حدة من الفروع التابعة للمركز الرئيسي لصاحب العمل .

ومع ذلك يجوز لأصحاب الأعمال المشار اليهم شغل هذه النسبة باستخدام المعوقين عن غير طريق الترشيح من مكاتب

القوى العاملة ، بشرط حصول القيد المنصوص عليه في المادة السابقة .

ويجب في جميع الأحوال على كل من يستخدم معوقا اخطار مكتب القوى العاملة المختص وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ استلام المعوق للعمل .

مادة ١٠ — تخصص للمعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل نسبة خمسة في المائة من مجموع عدد العاملين بكل وحدة من وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقطاع العام ، كما تلتزم هذه الوحدات باستيفاء النسبة المشار إليها باستخدام المعوقين المقيمين بدائرة عمل كل وحدة والمسجلين بمكاتب القوى العاملة المختصة على أن يتم استكمال النسبة المقررة بالقانون خلال سنتين من تاريخ صدور هذا التعديل .

ويجوز لأي من هذه الجهات استخدام المعوقين المقيدين في مكاتب القوى العاملة مباشرة دون ترشيح منها ، وتحتسب هذه التعيينات من النسبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، ويجب في جميع الأحوال اخطار مكتب القوى العاملة المختص بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ استلام المعوق للعمل .

مادة ١٥ — على وحدات القطاع الخاص والجهاز الإداري للدولة والقطاع العام التي تسرى عليها أحكام هذا القانون امسك سجل خاص لقيد المعوقين الحاصلين على شهادات التأهيل الذين التحقوا بالعمل لديهم ويجب أن يشتمل هذا السجل على البيانات الواردة في شهادة التأهيل وعليهم تقديم هذا السجل الى مفتش مكتب القوى العاملة الذي يقع في دائرته نشاطهم كلما طلب ذلك

وعليهم اخطار هذا المكتب ببيان يتضمن عدد العاملين الاجمالي وعدد الوظائف التي يشغلها المعوقون المشار اليهم والأجر الذي يتقاضاه كل منهم ويكون السجل والاطصار بالبيان طبقا للنماذج الموحدة التي يصدر بها قرار من وزير القوى العاملة .

ويحدد وزير القوى العاملة بقرار منه مواعيد الاخطار بالبيان .

وعلى مديريات القوى العاملة كل في دائرة اختصاصه اخطار مديريات الشؤون الاجتماعية المختصة كل ستة أشهر ببيان اجمالي عن عدد الوظائف التي يشغلها المعوقون والأجر الذي يتقاضاه كل منهم وذلك طبقا للأوضاع التي يحددها وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ١٦ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادة التاسعة من هذا القانون بغرامة لا تجاوز مائة جنيه والحبس مدة لا تجاوز شهرا أو باحدى هاتين العقوبتين ، كما يعاقب بنفس العقوبة المسئولون بوحدات الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام الذين يخالفون أحكام المادة العاشرة من هذا القانون ويعتبر مسئولا في هذا الشأن كل من يملك سلطة التعيين .

كما يجوز الحكم بالزام صاحب العمل بأن يدفع شهريا للمعوق المؤهل الذي رشح له وامتنع عن استخدامه مبلغا يساوى الأجر أو المرتب المقرر أو التقديرى للعمل أو الوظيفة التي رشح لها وذلك اعتبارا من تاريخ اثبات المخالفة — ولا يجوز الحكم بالزام صاحب العمل بهذا المبلغ لمدة تزيد على سنة ويزول هذا الالتزام اذا قام بتعيين المعوق لديه — أو التحقق المعوق فعلا بعمل آخر وذلك من تاريخ تعيين أو التحاق المعوق بالعمل ويجب على صاحب العمل

تنفيذ الحكم بالزامه بأداء المبالغ المذكور خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره والاستمرار في هذا الأداء شهريا في الميعاد المحدد بالحكم .

وفي حالة امتناع صاحب العمل عن أداء الأجر أو المرتب المشار اليه الى المعوق في الميعاد المقرر يجوز تحصيله بناء على طلب العامل بطريق الحجز الإداري وادائه اليه دون أى مقابل أو أية رسوم من أى نوع كانت ، ولا يستفيد المعوق الا من أول حكم يصدر لصالحه وفي حالة تعدد الأحكام بالزام أصحاب الأعمال بالدفع عند تعددهم تؤول الى وزارة الشؤون الاجتماعية المبالغ المحكوم بها فى الأحكام الأخرى وتخصص هذه المبالغ للصرف منها فى الأوجه وبالشروط وطبقا للأوضاع المنصوص عليها فى المادة التالية .

وتتعدد العقوبات بتعدد الذين وقعت فى شأنهم الجريمة ، كما تتعدد العقوبات بتعدد الامتناع عن تشغيل المعوق الواحد تطبيقا لحكم المادتين ٩ ، ١٠ وذلك عن كل سنة يحصل فيها الامتناع بالنسبة له .

ويعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١٥) بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وتقام الدعوى فى جميع الأحوال على صاحب العمل أو وكيله أو المدير المسئول ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فى العقوبات المالية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رمضان سنة ١٤٠٢
(٢٦ يونية سنة ١٩٨٢) .



قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨

بشأن حالة الطوارئ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصي المادتين (٣ مكررا) و (٦) من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ النصان الآتيان :
مادة ٣ مكررا — يبلغ فورا كتابة كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقا للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويعامل المعتقل معاملة المحبوس احتياطيا .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر (أ) في ١٩٨٢/٦/٢٨ .

والمعتقل ولغيره من ذوى الشأن أن يتظلم من القبض أو الاعتقال إذا انقضى ثلاثون يوما من تاريخ صدوره دون أن يفرج عنه .

ويكون التظلم بطلب يقدم بدون رسوم الى محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لأحكام هذا القانون .

وتفصل المحكمة في التظلم بقرار مسبب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم ، وذلك بعد سماع أقوال المقبوض عليه أو المعتقل والا تعين الافراج عنه قورا .

ولوزير الداخلية في حالة صدور قرار بالافراج أو في حالة عدم الفصل في التظلم في الموعد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أن يطعن على قرار الافراج خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار أو انقضاء الموعد المشار اليه .

فاذا طعن وزير الداخلية على القرار أحيل الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا وجب الافراج عن المعتقل قورا ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ .

وفي جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه الحق في ان يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

مادة ٦ — يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدر طبقا لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر .

ويكون للمقبوض عليه أن يتظلم من أمر الحبس لمحكمة أمن الدولة المختصة على أن يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ التظلم ، والا تعين الافراج عن المحبوس قورا .

والمحكمة المختصة سواء عند نظر التظلم أو أثناء نظر الدعوى أن تصدر قرارا بالافراج المؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافذا ما لم يطعن عليه وزير الداخلية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره وكانت التهمة المنسوبة الى المتهم من جرائم أمن الدولة الداخلى أو الخارجى .

وإذا طعن وزير الداخلية على قرار الافراج فى هذه الحالة أحيل الطعن الى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاحالة والا تعين الافراج عن المتهم فورا ، ويكون قرار المحكمة فى هذه الحالة واجب النفاذ .

وفى جميع الأحوال يكون ان رفض تظلمه ان يتقدم بتظلم حديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم .

(المادة الثانية .)

يكون التظلم من الأوامر والقرارات الصادرة قبل العمل بهذا القانون والتي يجوز التظلم منها وفقا لأحكامه خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل به .

(المادة الثالثة)

تختص محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » دون غيرها بنظر كافة الطعون والتظلمات من الأوامر والقرارات المشار اليها بالمادة ٣ مكررا. من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

وتحال الى هذه المحكمة — بحالتها — جميع الدعاوى والطعون والتظلمات المشار اليها والمنظورة أمام أية جهة قضائية أو غير قضائية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من
قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ رمضان سنة ١٤٠٢
(٢٨ يونية سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٢

فى شأن تقرير نظام للتوقيت الصيفى (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

اعتبارا من أول مايو حتى آخر سبتمبر من كل عام ، تكون
الساعة القانونية فى جمهورية مصر العربية هى الساعة بحسب
التوقيت المتبع مقدمه بقدر ستين دقيقة .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر فى ١٩٨٢/٧/٥ .

(المادة الثانية)

يستثنى من نظام التوقيت الصيفى المتصوص عليه فى المادة
الأولى شهر رمضان المعظم من كل عام .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا
من يوم الأحد ٢٥ من يوليو سنة ١٩٨٢ .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من
قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ رمضان سنة ١٤٠٢
(٣٠ يونية سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٢ (١)

قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٢
باعتتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
لعام ١٩٨٢/٨٣ (٢)

قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢
بربط الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ١٩٨٢/٨٣ (٢)

قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢
بربط موازنة الهيئة الزراعية المصرية
للسنة المالية ١٩٨٢/٨٣ (٢)

قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٢
بربط موازنة الهيئة العامة لمشروعات
التعمير والتنمية الزراعية
للسنة المالية ١٩٨٢/٨٣ (٢)

(١) لم يصل بعد .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (ب) في ١٩٨٢/٧/٥ .

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٢
يربط موازنة هيئة البنك الرئيسى
للتتمية والائتمان الزراعى
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢
يربط موازنة هيئة صندوق اراضى الاستصلاح
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٢
يربط موازنة الهيئة العامة للتصنيع
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٢
يربط موازنة الهيئة العامة للبتروىل
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢
يربط موازنة الهيئة العامة لتنفيذ
المجمعات الصناعية والتعدينية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (ب) فى ١٩٨٢/٧/٥ .

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة هيئة كهرباء مصر

للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة هيئة كهربية الريف

للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة هيئة مشروعات القطارة

والطاقة المائية المتجددة

للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة هيئة المحطات النووية لتوريد الكهرباء

للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة مركز بحوث المواصلات السلوكية واللاسلكية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة الهيئة القومية لسبك جديد مصر
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة هيئة ميناء الاسكندرية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٢

**بريط موازنة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)**

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٢

**بريط موازنة الهيئة القومية للبريد
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)**

قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٢

**بريط موازنة هيئة قناة السويس
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)**

قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٢

**بريط موازنة الهيئة العامة لميناء بورسعيد
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)**

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٢

**بريط موازنة هيئة موانئ البحر الأحمر
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)**

(١) للجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (ب) في ١٩٨٢/٧/٥ .

قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة الهيئة العامة للمسلع التموينية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة جهاز الخدمات الاقتصادية بوزارة الدفاع
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (ب) في ١٩٨٢/٧/٥ .

قانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة الهيئة العامة لتطوير المحالج
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة الهيئة العامة لمرق مياها القاهرة الكبرى
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة الهيئة العامة لمرق مياها الاسكندرية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٢

بربط موازنة الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة صندوق تمويل المساكن
التي تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحي
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (ب) في ١٩٨٢/٧/٥

قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٢
يربط موازنة هيئة الأوقاف المصرية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٢
يربط موازنة المؤسسة العلاجية لمحافظة القاهرة
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٢
يربط موازنة هيئة المؤسسة العلاجية لمحافظة الاسكندرية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٢
يربط موازنة ميناء القاهرة الجوى
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢
يربط موازنة هيئة صندوق التصنيع والانتاج للسجون
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (ب) فى ١٩٨٢/٧/٥ .

قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة الهيئة المضرية للرقابة على التأمين
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة صندوق التأمين الحكومي لضمائنات أرباب العهد
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٢

يربط موازنة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (ب) في ١٩٨٢/٧/٥

قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف الى قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون
رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون الضريبة على الاستهلاك مادتان
جديدتان برقمي ٤ مكررا ، ٥٤ مكررا نصهما الآتي :

« مادة ٤ مكررا - فى حالة أخضاع سلعة للضريبة أو
زيادة فئات الضريبة المفروضة على سلعة معينة ، يلتزم المستوردون
وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة والموزعون بتقديم بيان الى
المصلحة بالرصيد الموجود لديهم من السلع المشار اليها فى اليوم
السابق لسريان الضريبة الجديدة أو الزيادة . ويكون تقديم هذا
البيان خلال خمسة عشر يوما من التاريخ المذكور وتستحق الضريبة
الجديدة أو الزيادة عند تقديم هذا البيان ، وعليهم أدائها للمصلحة
خلال المدة التى يحددها رئيسها على ألا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ
استحقاق الضريبة وذلك كله دون اخلال بحكم المادة (٤) من هذا
القانون .

مادة ٥٤ مكررا - كل من يمتنع أو يتخلف عن تقديم البيان
المنصوص عليه فى المادة ٤ مكررا أو يقدم بيانا خاطئا وكل من

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (ب) فى ١٩٨٢/٧/٥ .

يتهرب من أداء الضريبة أو يشرع فى ذلك أو يأتى فعلا من شأنه أن يؤدى الى التهرب من الضريبة يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الأفعال فى هذا القانون .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ رمضان سنة ١٤٠٢ (٤ يولييه سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢

بتعديل المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية

الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه ،

(المادة الأولى)

تضاف فقرة أخيرة الى المادة (٤٤) من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ نصها الآتي :

« ومع عدم المساس بالحقوق المقررة بهذه المادة لا يجوز الاستناد الى الأقدمية المقررة بها للطعن على قرارات التعيين والترقية التي تمت في الفترة من ١/١٢/١٩٦٨ حتى ١/١٢/١٩٨٠ تاريخ العمل بهذا القانون » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ رمضان سنة ١٤٠٢ (٧ يولييه

سنة ١٩٨٢) .

حسني مبارك

قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٢ (١)

قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ (٢)

قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ، والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تمد المهلة المنصوص عليها في المادة (١١ مكررا) من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والمادة (٧ مكررا) من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية ، لمدة ستة أشهر اعتبارا من ٩ يوليو سنة ١٩٨٢ .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رمضان سنة ١٤٠٢ (١٤ يولية سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ في ١٩٨٢/٧/٢٦ .

قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩

في شأن الدفاع المدني (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٦) من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني النص الآتي :

« كما يصدر قرار بتنفيذ خطط الدفاع المدني وتحديد الاشتراطات الفنية الوقائية ومراقبة تنفيذها في المصانع والمرافق العامة والمنشآت الهامة والمباني المرتفعة المشار إليها بالبند رابعا من المادة (٣) ، » .

(المادة الثانية)

يضاف بند جديد الى المادة ٣ وفقرة ثانية الى المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني نصهما الآتي :

مادة ٣ - بند رابعا : أعمال الدفاع المدني لحماية المصانع والمرافق العامة والمنشآت الهامة والمباني المرتفعة التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الداخلية ضد كافة الأخطار .

ولها في سبيل ذلك وضع الخطط والاشتراطات وتنظيم الوسائل

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ في ١٩٨٢/٧/٢٦ .

المستخدمة من خلال أجهزتها المتخصصة مركزيا أو محليا بالاشتراك والتعاون مع السلطات المختصة ؛

مادة ٢٥ - فقرة ثانية : كما يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات المنفذة لحكم البند رابعا من المادة (٣) بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ رمضان سنة ١٤٠٢ (١٤) يولييه
سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء
مؤسسة صندوق الجلاء للقوات المسلحة (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ في ٢٦/٧/١٩٨٢ .

قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض
الأحكام الخاصة بتنقابة المحامين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١
ببعض الأحكام الخاصة بتنقابة المحامين النص الآتي :

« يشكل مجلس مؤقت للنقابة من عدد لا يزيد على أحد عشر
عضوا يختارهم وزير العدل من بين المحامين المشهود لهم بالكفاية
وخدمة المهنة ويتولى هذا المجلس اختيار هيئة مكتبة التي تتكون
من النقيب والوكيل وأمين السر وأمين الصندوق .

ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة
لمجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة ، الصادر بالقرار
بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقوانين المعدلة له كما يكون للنقيب
المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور .

وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه ومن غيرهم من المحامين
اللجان المعاونة له المنصوص عليها في قانون المحاماة المشار اليه
ولا يجوز لأى من أعضاء المجلس المؤقت أن يرشح نفسه لعضوية
مجلس النقابة المنتخب طبقا لقانون المحاماة الجديد .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ فى ٢٦/٧/١٩٨٢ .

ويتولى المجلس المؤقت الاشراف على انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة فى الموعد المحدد بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

وتنتهى من تاريخ نفاذ هذا القانون مدة عضوية مجلس النقابة المؤقت السابق تشكيله طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من يوم ٢٣ يوليو ١٩٨٢ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ رمضان سنة ١٤٠٢ (١٥ يوليه سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة

تنظيم هيئة الرقابة الادارية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بالجدول رقم ١ ، والجدول رقم ٢ الملحقين بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الادارية الجدولان المرفقان ، ويسرى حكم المادة السادسة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن زيادة مرتبات العاملين بالدولة والقطاع العام والخاضعين لكادرات خاصة على العاملين بهيئة الرقابة الادارية .

(المادة الثانية)

يجوز لرئيس مجلس الوزراء خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون التعيين فى الوظائف العليا ووظائف الفئة (ب) من المستوى الأول بهيئة الرقابة الادارية دون التقيد بشرط سبق النذب الى الرقابة الادارية الواردة بالمادة ١٧ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه كما يجوز لرئيس مجلس الوزراء فى هذه الحالة الاحتفاظ لمن يعين بالوظائف المذكورة بالأجر والبدلات التى كان يتقاضاها قبل

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٩ فى ٢٦/٧/١٩٨٢ .

التعيين ولو تجاوز نهاية الأجر والبدلات المقررة للموظيفة التي يتم
التعيين فيها .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا
من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ رمضان سنة ١٤٠٢ (١٥ يولييه
سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



جدول الأجور لأعضاء الرقابة الادارية

الجدول رقم ١

رئيس هيئة الرقابة ونائبه

الوظيفة	المرتب السنوى	ملاحظات
رئيس هيئة الرقابة	٢٨٠٨	ربط ثابت
نائب رئيس هيئة الرقابة	٢٤٨٣	»

الجدول رقم ٢

وظائف الرقابة

المستويات		الفئة		المرتب السنوى	
		المرتب السنوى		الحد الأدنى للترقية للفئة التالية سنة	
		بداية الربط	نهاية الربط	العلوة السنوية	
الوظائف العليا	وكيل	١٥٦٠	٢١١٥	٧٥	—
	(أ)	١٣٨٠	١٩٩٢	٧٢	—
المستوى الأول	(ب)	١٠٢٠	١٨٠٠	٦٠	١
	(ج)	٨٤٠	١٦٢٠	٤٨	٢
	(د)	٧٢٠	١٦٢٠	٤٨	٣
المستوى الثانى	(هـ)	٥٦٤	١٢٠٠	٣٦	٣
	(و)	٤٩٢	٩٦٠	٢٤	٣

قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة للفترة المالية
(يناير/يونية ١٩٨٠) (١)

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢

باعتتماد الحساب الختامي لموازنة الهيئات القضائية والجهات
المعاونة لها عن السنة المالية ١٩٨١/٨٠ (١)

قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢

بمنح علاوة اجتماعية اضافية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تمنح علاوة اجتماعية اضافية بواقع أربعة جنيهاً شهرياً للعاملين داخل جمهورية مصر العربية الآتى بيانهم :

(أ) العاملون بالدولة سواء كانوا بالجهاز الإدارى للدولة أو بوحدات الحكم المحلى أو بالهيئات العامة ، الدائمون والمؤقتون والمعینون بمكافآت شاملة أو على اعتمادات غير موزعة الى درجات المدرجة وظائفهم أو اعتماداتهم بموازنة الجهة .

(ب) العاملون بالقطاع العام .

(ج) العاملون فى الدولة والذين تنظم شئون توظيفهم قوانين خاصة .

(المادة الثانية)

لا يجوز الجمع بين أكثر من علاوة طبقاً لأحكام هذا القانون من أكثر من جهة أو بديلها وبين أية علاوة مماثلة وذلك دون اخلاص بالعلاوة الاجتماعية المقررة بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨١ .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢١ فى ١٩٨٢/٨/٥ .

(المادة الثالثة)

لا تدخل العلاوة المقررة بهذا القانون فى مفهوم أجر الاشتراك فى أنظمة التأمين الاجتماعى والتأمين والمعاشات أو أجر تسوية الحقوق المنصوص عليها بها .

(المادة الرابعة)

لا تخضع العلاوة المنصوص عليها فى هذا القانون لأية ضرائب أو رسوم .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٢ ، وعلى وزير المالية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يوليو سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبرور

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢

بشأن فتح اعتماد اضافى فى الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ١٩٨٢/٨١ لقطاع المقاولات (١)

قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢

بشأن صرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين
بمناسبة عيد العمال (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣١ فى ١٩٨٢/٨/٥ .

قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢

بتقرير اعانة لأصحاب المعاشات والمستحقين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف اعانة بواقع أربعة جنيهاً شهرياً للمعاشات المستحقة والتي تستحق وفقاً لأحكام التشريعات التالية :

١ - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتبات للمحامين المختلط .

٢ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ فى شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .

٣ - القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير معاشات أو اعانات أو قروض عن الخسائر فى النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية .

٤ - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ بشأن المعاشات التى تصرف من الخزانة العامة للعاملين السابقين لدى أصحاب الأموال المصادرة أو لأسرهم .

٥ - القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن منظمات الدفاع الشعبى .

٦ - القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٨ بتقرير المعاشات

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣١ فى ١٩٨٢/٨/٥ .

والتعويضات المستحقة للمصابين والمستشعدين والمفقودين بسبب العمليات الحربية والمجهود الحربي .

٧ - القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن متطوعي الدفاع المدني .

٨ - القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والقوانين المعدلة له .

٩ - القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة والقوانين المعدلة له .

١٠ - القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم .

١١ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج .

١٢ - قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٢٨/١/٢٨ بشأن معاشات أمراء دارفور .

١٣ - لائحة المرتبات للعمال المصريين الذين كانوا بالسلطة العسكرية .

١٤ - قرار وزير بورسعيد رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن شهداء مدينة بورسعيد المدنيين .

(المادة الثانية)

تضاف الاعانة المشار اليها الى المعاش المستحق لصاحب المعاش أو مجموع المستحقين بحسب الأحوال ، وتعتبر هذه الاعانة جزء من المعاش وتسرى في شأنها جميع أحكامه وذلك بمراعاة ما يأتي :

- ١ - تستحق الاعانة بالاضافة للحد الأدنى للمعاش .
- ٢ - تستحق الاعانة بالاضافة للحدود القصوى للمعاشات .
- ٣ - تستحق اعانة واحدة في حالة استحقاق المؤمن عليه أو صاحب المعاش لأكثر من معاش عن نفسه .
- ٤ - تستبعد الاعانة عند حساب كل من :

(أ) الزيادة المنصوص عليها بالمادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى والمادة الثالثة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة .

(ب) اعانة غلاء المعيشة المقررة بقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩/٢/١٩٥٠ ، ٣٠/٦/١٩٥٣ .

- ٥ - فى حالة وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش قبل تاريخ العمل بهذا القانون توزع الاعانة على المستحقين بافتراض وفاته فى ٣٠/٦/١٩٨٢ .

(المادة الثالثة)

استثناء من حكم المادة الأولى لا تستحق الاعانة لمعاشات العجز الجزئى غير المنهى للخدمة والمعاشات المستحقة وفقا للمادة ٥٤ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(المادة الرابعة)

- تتحمل الخزانة العامة بقيمة الاعانة المشار اليها .

(المادة الخامسة)

يلغى نص الفقرة الثانية من المادة السابعة عشرة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨١ بزيادة المعاشات وتعديل بعض أحكام قوانين التأمين الاجتماعى .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من ١/٧/١٩٨٢ فيما عدا نص المادة الخامسة فيعمل به اعتبارا من ١/٧/١٩٨١ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولييه
سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه . وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف الى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مادة جديدة برقم ٨ مكررا نصها :

تنشأ بكل وزارة وظيفة واحدة لوكيل الوزارة لا تُقابلها درجة
مالية ويعاون وكيل الوزارة الوزير فى مباشرة اختصاصاته .

ويختار الوزير وكيل الوزارة بطريق النذب للمدة التى يحددها
من بين شاغلى وظائف الدرجة الممتازة .

ويستحق شاغلو هذه الوظيفة بدل التمثيل الذى يصدر
بتحديده قرار من رئيس الجمهورية .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٨ من قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
النص التالى :

تضع كل وحدة هيكلًا تنظيميًا لها يعتمد من السلطة المختصة بعد أخذ رأي الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، ويراعى فيه تقسيم الوحدة الى قطاعات وإدارات مركزية أو إداريات بما يتناسب والأنشطة الرئيسية لكل وحدة وحجم ومجالات العمل المتميزة بكل قطاع أو إدارة مركزية أو مديرية .

(المادة الثالثة)

يستبدل بدرجة « وكيل أول » و « وكيل وزارة » الواردين بالجدول الملحق بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ درجتا « الممتازة » و « العالية » حسب الأحوال .

(المادة الرابعة)

يلغى كل حكم مخالف لأحكام هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولييه

سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن العاملين
بهيئة قناة السويس المعينين قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ (١)

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧
لسنة ١٩٨١ (٢)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف فصل رابع الى الباب الثانى من قانون العمل الصادر
بالتقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ عنوانه « تنظيم الحاق العمال
المصريين بالعمل فى الخارج » وذلك على النحو الآتى :

الفصل الرابع

تنظيم الحاق العمال المصريين بالعمل فى الخارج

مادة ٢٨ مكررا - مع عدم الاخلال بحق وزارة القوى العاملة

والتدريب فى تنظيم الحاق العمالة المصرية الراغبة فى العمل بالخارج ، يحظر على أى شخص طبيعى أو معنوى بالذات أو بالوساطة أو الوكالة مزاولة عمليات الحاق المصريين بالعمل فى الخارج الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب .

ويسرى الترخيص لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديده لمدد مماثلة ويصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب قرارا بتحديد قواعد واجراءات ورسوم منح الترخيص وتجديده على ألا تجاوز ألف جنيه .

ولا يسرى حكم هذه المادة على عمليات الحاق المصريين للعمل بالخارج التى تقوم بها الوزارات المعنية والهيئات العامة وشركات القطاع العام والسفارات والقنصليات العربية والأجنبية .

مادة ٢٨ مكررا (١) - يشترط للحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة السابقة :

١ - أن يكون طالب الترخيص مصرى الجنسية وأن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

٢ - أن يكون لدى طالب الترخيص بطاقة ضريبية .

٣ - ألا يكون طالب الترخيص قد سبق الحكم عليه فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة أو ممن ثبت أنه أساء استغلال العمال المصريين تحت ستار تسفيرهم الى الخارج .

٤ - أن يتخذ النشاط المرخص به شكل المكتب أو المنشأة وأن يكون له مقر فى جمهورية مصر العربية تتوافق فيه الشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية .

٥ - أن يكون للمكتب أو المنشأة مدير مسئول مصرى الجنسية وذلك فى الأحوال التى لا يتولى فيها المرخص له إدارة النشاط بنفسه .

٦ - أن يتقدم طالب الترخيص ب خطاب ضمان صادر من أحد البنوك بمبلغ عشرين ألف جنيه لصالح وزارة القوى العاملة والتدريب يظل ساريا طوال مدة الترخيص الأصلية أو المجددة .
ويعفى من هذا الشرط المكاتب التابعة للمنقابات .

مادة ٢٨ مكررا (٢) - يقدم المسئول عن المكتب أو المنشأة الى وزارة القوى العاملة والتدريب نسخة من عقود العمل لمراجعتها والتأكد من مناسبة الاجز وملاءمة شروط العمل ، على أن تقوم الوزارة بإبداء رأيها خلال شهر من تاريخ تقديم العقود والا اعتبر موافقا عليها .

مادة ٢٨ مكررا (٣) - يحظر تقاضى أى مقابل من العامل نظير الحاقه بالعمل فى الخارج ، ومع ذلك يحق للمكتب أن يحصل على أتعاب عن ذلك من صاحب العمل .

مادة ٢٨ مكررا (٤) - يلغى الترخيص فى الحالتين الآتيتين :

- ١ - اذا فقد المرخص له شرطا من شروط الترخيص .
 - ٢ - اذا تقاضى المرخص له من العامل أى مقابل نظير تشغيله .
- ويجوز الغاء الترخيص بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب فى الحالتين الآتيتين :

١ - مخالفة المرخص له أحكام القرارات الصادرة بتنفيذا لأحكام هذا الفصل .

٢ - اذا قدم بيانات فى طلب الترخيص أو تجديده واتضح بعد حصوله عليه عدم صحتها .

ولا يخل الغاء الترخيص فى الحالات السابقة بتوقيع العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٢٨ مكررا (٥) - يصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب خلال شهرين من تاريخ صدور هذا القانون اللائحة التنفيذية على أن تتضمن على وجه الخصوص اختصاصات المكاتب أو المنشآت وواجباتها وتنظيم العمل بها والسجلات التى يتعين عليها امساكها والالزمة لمباشرة أعمالها .

(المادة الثانية)

تضاف مادة جديدة برقم ١٦٩ مكررا الى أحكام الباب الثامن من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ نصها الآتى:

مادة ١٦٩ مكررا - يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام الفصل الرابع من الباب الثانى من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع اقتضاء ما قد يحكم به من غرامات أو تعويضات لذوى الشأن من مبلغ الضمان المنصوص عليه فى المادة ٢٨ مكررا (١) .

ويكون صاحب المنشأة أو المكتب والمدير المسئول مسئولين معا عن المخالفة . ولأمور الضبط القضائى أن يطلب من المحكمة اغلاق المنشأة أو المكتب بصفة مؤقتة لحين الفصل فى الدعوى الجنائية ويكون الغلق وجوبيا فى حالة الحكم بالادانة .

(المادة الثالثة)

على كل من يزاول عمليات الحاق المصريين للعمل بالخارج وعلى أصحاب المكاتب والمنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون أن يوفقوا أوضاعهم وفقا لأحكامه وأن يحصلوا على الترخيص اللازم لمزاولة أعمالهم خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تساريخ اصدار اللائحة التنفيذية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولييه سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢

باصدار قانون تنظيم أعمال الوكالة

التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(١) الجريدة الرسمية، العدد (٢) فى ٥/٨/١٩٨٢ .

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية .

(المادة الثانية)

تلغى القوانين أرقام ١٠٧ لسنة ١٩٦١ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم أعمال الوكالة التجارية و٩٣ لسنة ١٩٧٤ فى شأن حق المواطنين فى ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية و١١٧ لسنة ١٩٧٥ فى شأن رسوم القيد فى سجلات أعمال الوكالة التجارية ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد تسعة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولية سنة ١٩٨٢) .

جسنى مبارك



قانون

تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة التجارية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١ - يقصد بالوكيل التجارى ، فى مجال تطبيق أحكام هذا القانون ، كل شخص طبيعى أو اعتبارى يقوم بصفة معتادة - دون أن يكون مرتبطا بعقد عمل أو عقد تأجير خدمات - بتقديم العطاءات أو بإبرام عمليات الشراء أو البيع أو التأجير أو تقديم الخدمات باسم ولحساب المنتجين أو التجار أو الموزعين أو باسمه ولحساب أحد هؤلاء .

كما يقصد بالوسيط التجارى من أقتصر نشاطه ، ولو عن بالتعاقد ، وكذلك كل من قام بأى عمل من أعمال الوكالة التجارية صفقة واحدة على البحث عن متعاقد أو التفاوض معه لاقتناعه ولو على غير اعتياد ولمرة واحدة ، أو كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بعقد عمل .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن السجل التجارى تحظر مزاولة أى عمل من أعمال الوكالة التجارية أو الوساطة التجارية إلا لمن يكون اسمه مقيدا فى سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين المعد لذلك فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مادة ٣ - لا يجوز أن يقيد فى السجل المشار اليه فى المادة السابقة إلا من تتوافر فيه الشروط الآتية :

أولا : بالنسبة الى قيد الأشخاص الطبيعيين :

(أ) أن يكون مصرى الجنسية . وبالنسبة لمن تجنس بالجنسية المصرية يجب أن يكون قد مضى على اكتسابه هذه الجنسية عشر سنوات على الأقل .

(ب) أن يكون كامل الأهلية .

(ج) أن يكون حسن السمعة ، ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة حناية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو قوانين الاستيراد ، أو التصدير ، أو النقد ، أو الجمارك ، أو الضرائب ، أو التموين ، أو الشركات ، أو التجارة ، ما لم يكن قد رد اليه أعتباره .

(د) ألا يكون قد أشهر افلاسه ، ما لم يكن قد رد اليه أعتباره .

(هـ) ألا يكون من العاملين بالحكومة ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام . ويشترط بالنسبة للعاملين السابقين فى هذه الجهات أن يكون قد مضى على تاريخ ترك الخدمة بالاستقالة أو لسبب تأديبى سنتان على الأقل .

(و) ألا يكون من أعضاء مجلسى الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية أو متفرغا للعمل السياسى وذلك طوال مدة العضوية أو التفرغ ما لم يكن مشغلا أصلا بهذا العمل قبل عضويته أو تفرغه .

(ز) ألا يكون من الأقارب من الدرجة الأولى لأخذ شطغلنى المناصب السياسية أو لأحد من الفئات المنصوص عليها فى البند السابق .

(ح) ألا يكون من الأقارب من الدرجة الأولى لأحد العاملين من درجة مدير عام فما فوقها ومن في مستواهم من أعضاء لجان المشتريات أو البيع أو البت في إحدى الجهات المشار اليها بالبند (هـ) .

ثانيا : بالنسبة انى قيد الشركات :

- (أ) أن يكون مركز الشركة الرئيسى فى مصر .
- (ب) أن يكون من أغراضها القيام بأعمال الوكالة أو الوساطة التجارية طبقا لنظامها الأساسى أو عقد تأسيسها .
- (ج) أن يكون رأس المال مملوكا بالكامل لشركاء مصريين ، مع مراعاة مضى عشر سنوات على الأقل فى حالة اكتساب الجنسية المصرية بطريق التجنس .
- فاذا كان الشريك شخصا اعتباريا فيجب أن يكون مصرى الجنسية ومملوك أغلب رأس ماله لمصريين أصلاء أو مضى على تجنسهم بالجنسية المصرية عشر سنوات على الأقل .
- (د) أن يكون جميع الشركاء المتضامنين ، أو جميع المديرين ، أو أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة بحسب الأحوال ممن تتوفر فى شأنهم الشروط المنصوص عليها فى (أولا) من هذه المادة .
- (هـ) ألا يقل رأس مال شركة الأشخاص عن ٢٠.٠٠٠ (عشرين ألف جنيه) ويثبت ذلك من واقع آخر ميزانية قدمتها الشركة الى مصلحة الضرائب عن السنة المالية السابقة ، أو بتقديم شهادة تفيد ايداع هذا المبلغ فى أحد البنوك المعتمدة فى حالة بدء نشاط الشركة .

وتعفى من الشرطين (ج) و (د) شركات القطاع العام متى كان الاستيراد متصلا بنشاطها ، وتعامل الشركات ذات المسؤولية المحدودة معاملة شركات الأشخاص فى تطبيق أحكام هذا القانون .

مادة ٤ - يشترط لقبول طلب القيد فى سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ما يأتى :

(أ) تقديم عقد الوكالة أو الوساطة التجارية بحسب الأحوال ، على أن يتضمن العقد طبيعة عمل الوكيل أو الوسيط التجارى ، ومسئولية أطراف العقد ، ونسب العمولة المقررة ، وشروط تقاضيتها ، وعلى الأخص نوع العملة التى تدفع بها .

(ب) وبالنسبة للشركات أو الجهات الأجنبية مصدرة التوكيل يتعين فضلا عن الشروط السابقة أن يكون العقد موثقا بالغرفة التجارية المختصة أو الجهة الرسمية التى تقوم بمقامها ومصدقا عليه من القنصلية المصرية المختصة ، وأن يتضمن التزام الشركة أو الجهة الأجنبية بموافاة هذه القنصلية بكل اتفاق يتضمن تعديلا فى أى بيان من بيانات العقد .

(ج) أن يكون للشركة أو الجهة الأجنبية وكيل تجارى من شركات القطاع العام ما لم ينته هذا التوكيل .

مادة ٥ - تحدد اللائحة التنفيذية ما يلى :

(أ) الاجراءات والمستندات الخاصة بالقيد والتجديد والتعدين فى بيانات سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين .

(ب) المبالغ التى تؤدى عن القيد والتجديد والتعدين واستخراج الصور من السجلات بما لا يجاوز ما يأتى :

جنيته

- ١٠٠٠ تأمين يقدم مع طلب القيد
- ٥٠٠ رسم القيد لأول مرة
- ٢٠٠ رسم تجديد القيد
- ٢٠ رسم تعديل بيانات القيد
- ١٠ عن الصورة المستخرجة

ولا يستحق عند الاخطار بحصول الوكيل أو الوسيط التجارى على توكيل آخر خلاف القيد بالسجل الا الرسم المقرر على تعديل بيانات القيد .

كما يستحق رسم واحد عند تجديد القيد ولو تضمن القيد أكثر من توكيل .

ولا يؤدي الوسيط التجارى متى كان مرتبطا مع المنتج أو التاجر أو الموزع بعقد عمل الا نصف المبالغ التى تتقرر بالتطبيق لأحكام هذه المادة .

مادة ٦ - يجدد القيد كل خمس سنوات من تاريخ القيد أو من تاريخ آخر تجديد ، على أن يقدم الطلب خلال التسعين يوما السابقة لانتهاء المدة ، ومع ذلك يقبل الطلب اذا قدم خلال التسعين يوما التالية لانتهاء المدة ، اذا قام الطالب بسداد الرسم فى هذه الحالة مضاعفا .

ويشطب قيد الوكيل أو الوسيط فى حالة عدم تقديم طلب التجديد خلال التسعين يوما المشار اليها .

مادة ٧ - لا يجوز للشركات أو المنشآت الأجنبية انشاء مكاتب خدمات علمية أو فنية أو استشارية أو غيرها الا اذا كان لهذه الشركات أو المنشآت وكيل تجارى فى مصر طبقا لأحكام هذا القانون .

ولا يجوز لهذه الشركات والمنشآت أو مكاتبها المشار إليها بالفقرة السابقة ممارسة أى عمل من أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية إلا من خلال وكيل أو وسيط تجارى مقيد بالسجل المنصوص عليه فى المادة (٢) .

مادة ٨ - يشترط لإنشاء المكاتب المشار إليها فى المادة السابقة الحصول على موافقة وزارة الاقتصاد التى تعد سجلا خاصا تقيد به هذه المكاتب .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المبالغ التى تؤدى عن القيد والتجديد وتعديل البيانات فى هذا السجل والعملة التى تدفع بها هذه المبالغ بما لا يجاوز ما يأتى :

جذيه	
١٠٠٠	تأمين يقدم مع طلب القيد .
٥٠٠	رسم القيد .
٢٠٠	رسم تجديد القيد .
٢٠	رسم تعديل بيانات القيد .

الفصل الثانى

التزامات الموكلين والوكلاء والوسطاء التجاريين وغيرهم

مادة ٩ - يسرى على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمنشآت من المنتجين أو التجار أو الموزعين ، فى تعاملهم مع الوكلاء التجاريين ، والوسطاء التجاريين ، الأحكام المنظمة لقواعد الخصم لحساب الضريبة وتوريدها والعقوبات المترتبة على مخالفة هذه الأحكام والمنصوص عليها فى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ،

وذلك بالنسبة لجميع المبالغ التي يدفعونها للوكلاء التجاريين أو الوسطاء التجاريين ، سواء على سبيل العمولة أو السمسرة أو المكافأة أو تحت أى مسمى آخر .

وتنظم اللائحة التنفيذية للقانون اجراءات الاخطار ومواعيد واجراءات توريد المبالغ المخصوصة تحت حساب الضريبة .

فاذا لم يتم خصم النسبة المشار اليها بالفقرة الاولى من هذه المادة التزمت الجهة التى لم تقم بذلك بأدائها الى مصلحة الضرائب دون الاخلال بحق هذه الجهة فى الرجوع بها على الملتزم بالضريبة .

فاذا لم يتم خصم النسبة المشار اليها بالفقرة الاولى من هذه المادة التزم من أدى هذه المبالغ بأداء الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة عنها على وجه التضامن مع الوكيل أو الوسيط التجارى .

مادة ١٠ - يتعين على الوكيل التجارى أن يقوم بموافاة الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بكل تعديل فى البيانات الخاصة بالتوكيل أو التوكيلات التجارية المسندة اليه ، وعلى الأخص بأى تعديل أو اتفاق منفصل خاص بنسبة العمولة أو مقدارها وذلك خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ حصول التعديل .

فاذا حصل الوكيل التجارى على توكيل آخر خلاف المقيـد تعين قيد التوكيل الجديد بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) قبل ممارسة العمل استنادا الى هذا التوكيل .

مادة ١١ - يلتزم الوكيل التجارى بامساك دفاتر منتظمة تتضمن بيانات صحيحة ، ويتعين أن يقيد بها العمولات التى تستحق له والبنوك المودعة بها .

كما يلتزم باخطار الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين عند التوقف عن ممارسة نشاط الوكالة التجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ التوقف .

وفى هذه الحالة يرد له مبلغ التأمين .

مادة ١٢ - يتعين على من يقوم بأى عمل من أعمال الوساطة التجارية أن يفورم باخطار مصلحة الضرائب بكل المبالغ التى تم الوفاء بها مقابل ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الوفاء .

مادة ١٣ - على وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام اذا تكشف لها خلال ممارسة اختصاصها أو نشاطها قيام وكالة تجارية أو توفر عمل من أعمال الوساطة التجارية ، أن توافى مصلحة الضرائب بذلك خلال ثلاثين يوما ، مع بيان شخص الوكيل أو الوسيط التجارى ، والعمل الذى قام به ، والمبالغ التى يكون قد تقاضاه وعلى العموم بكافة ما يتوافر لها من بيانات فى هذا الشأن .

الفصل الثالث

أحكام خاصة بالتعاقدات التى تبرمها الحكومة والقطاع العام

مادة ١٤ - على وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام أن تراعى فيما تضعه من شروط لتعاقداتها أن ينص فى العطاء على مقدار العمولة أو السمسرة المقرر دفعها للوكيل التجارى أو أحد وسطاء التجارة فى حالة ريسو العطاء ، وشخص أو أشخاص من يتقاضونها ، مع وجوب ايداع هذه المبالغ لحساب أصحاب الحق فيها فى أحد

البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية والخاضعة لإشراف البنك المركزي وبالعملة المتفق عليها بين الأطراف .

ويجوز للجهات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة أن تنص على انتقاص العطاء أو زيادته ، حسب الأحوال ، بمقدار العمولة أو مقابل الوساطة على أن تؤدي هذه الجهات إلى الوكيل أو الوسيط التجارى العمولة أو مقابل الوساطة بالقدر ووفق الشروط التى يتفق عليها .

مادة ١٥ - يجب أن تتضمن العقود المبرمة بين جهة من الجهات المشار إليها بالفقرة الأولى من المادة السابقة وبين أية جهة أجنبية النص على التزام هذه الجهة الأجنبية باخطار الجهة المتعاقدة بكل المبالغ التى تستحق عليها بمناسبة هذا التعاقد ، أيا كان مسمى هذا المبلغ ، لوكيل تجارى أو أحد وسطاء التجارة أو أى شخص آخر أيا كانت صفته ، وسواء كان الاستحقاق سابقا على إبرام العقد أو مرتبطا به أو لاحقا عليه ، وعلى أنه إذا لم تقم الجهة الأجنبية بهذا الاخطار ، التزم بأداء الضرائب والغرامات والتعويضات المستحقة عنها على وجه التضامن مع من قبض هذه المبالغ .

الفصل الرابع

تنظيم المساءلة

مادة ١٦ - دون الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من مارس مهنة الوكالة التجارية أو قام بعمل من أعمال الوساطة التجارية دون أن يكون مقيدا بالسجل المشار إليه بالمادة (٢) من هذا القانون .

ويخفض الحد الأقصى للعقوبة الى النصف في حالة مخالفة حكم الفقرة الثانية من المادة (١٠) من هذا القانون ، ويترتب على صدور الحكم الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين .

مادة ١٧ - دون الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة السابقة كل من تم قيده أو تجديد قيده بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون ، بناء على بيانات غير صحيحة تعتمد ذكرها بشأن توافر شروط القيد بهذا السجل والمنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا القانون في حقه .

ويترتب على صدور الحكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين .

مادة ١٨ - اذا مارس الوكيل أو الوسيط التجارى العمل بعد زوال أحد الشروط المنصوص عليها بالمادة (٣) من هذا القانون مع علمه بذلك ، عوقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويترتب على صدور الحكم بالادانة الغاء القيد وسقوط الحق في استرداد التأمين .

مادة ١٩ - اذا وقعت احدى الجرائم المشار اليها بالمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من هذا القانون من احدى الشركات عوقب الشريك المتضامن أو المدير أو عضو مجلس الادارة المسئول بحسب الأحوال بالعقوبات المنصوص عليها بهذه المواد .

مادة ٢٠ - تنشر الأحكام الصادرة في الجرائم المنصوص عليها بالمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من هذا القانون باحدى الجرائم

اليومية وبالنشرة التي تعدها الادارة المختصة بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ، على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٢١ - اذا خالف الوكيل التجارى أحكام الفقرة الأولى من المادة (١٠) من هذا القانون سقط حقه فى التأمين وعليه أن يؤدى تأميناً مضاعفاً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بسقوط حقه فى التأمين بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على آخر عنوان له أخطر به الادارة المختصة بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون .

وفى حالة تكرار المخالفة لحكم الفقرة الأولى من المادة (٢٠) من هذا القانون يلغى القيد بقرار من وزير الاقتصاد ويسقط الحز فى استرداد التأمين المضاعف .

مادة ٢٢ - يلغى قيد الوكيل أو الوسيط التجارى بقرار مسبب يصدره وزير الاقتصاد فى الأحوال الآتية :

(أ) مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة (١٠) أو الفقر الأولى من المادة (١١) أو المادة (١٢) ، من هذا القانون ، ويترتب على الغاء القيد فى هذه الحالة سقوط الحق فى استرداد التأمين .

(ب) اذا فقد الوكيل أو الوسيط التجارى شرطاً من شروط القيد فى سجل الوكلاء التجاريين .

(ج) فى حالة وفاة الشخص الطبيعى أو انقضاء الشخص الاعتبارى .

مادة ٢٣ - لا يجوز لمن صدر ضده حكم فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أن يعمل بأية صفة كانت لدى منشأة أو شركة تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية

كما لا يجوز إعادة قيد من ألغى قيده بسجل الوكلاء والوسطاء التجاريين بالتطبيق لأحكام المادتين ٢١ ، ٢٢ من هذا القانون إلا بعد مضي خمس سنوات على الأقل من تاريخ الغاء القيد ، ولا يجوز له خلال هذه المدة أن يعمل بأية صفة كانت بمنشأة أو شركة تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية أو أن يشترك في تأسيس أو إدارة شركة من الشركات التي تمارس أعمال الوكالة أو الوساطة التجارية .

مادة ٢٤ - يعاقب تأديبيا العامل المسئول عن مخالفة حكم المادة (١٣) من هذا القانون .

فإذا ثبت أن المخالفة عمدية وبالتواطؤ مع الوكيل أو الوسيط التجاري التزم العامل مع الوكيل أو الوسيط التجاري بالتضامن ، بما يستحق من مبالغ الضريبة والتعويضات والغرامات كل ذلك مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها بقانون آخر .

الفصل الخامس

أحكام ختامية

مادة ٢٥ - يتعين على الوكلاء التجاريين وعلى المكاتب المشار إليها بالمادة (٧) من هذا القانون القائمين بالعمل عند نفاذ هذا القانون اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها به للقيد في السجلات المعدة لذلك خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٦ - يكون للعاملين القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي للكشف عن المخالفات التي تقع لأحكامه أو لأحكام اللائحة التنفيذية له .

مادة ٢٧ - تراعى سرية البيانات التى يتضمنها سجل الوكلاء والوسطاء التجاريين ولا يجوز لغير القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون الاطلاع عليها . وعلى كل من أطلع بحكم وظيفته على السجل أو البيانات المتعلقة به أو المكاتبات بين طالبى القيد أو تعديل البيانات أو التجديد وبين الادارة المختصة بالسجل المشار اليه بالمادة (٢) من هذا القانون أو بين هذه الادارة والوكلاء أو الوسطاء التجاريين ، أن يراعى السرية التى تتوفر لهذه البيانات والمعلومات ويعاقب كل من يخالف ذلك بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٢٨ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، خلال أربعة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية وتتضمن على وجه الخصوص تحديد سريان القيد بحيث لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات .

كما تتضمن الجزاءات التى يترتب على مخالفة أحكامها بما لا يجاوز عقوبة الغرامة بحسب أقصى مائة جنيه كما تحدد الحالات التى يجوز فيها بقرار من وزير الاقتصاد شطب القيد بسجل المشار اليه فى المادة (٢) لمدة لا تجاوز ثلاث سنوات .



قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢

فى شأن سجل المستوردين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز لأى شخص طبيعى أو اعتبارى استيراد السلع بقصد الاتجار إلا اذا كان مقيدا بسجل المستوردين المعد لذلك بالجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وفقا لأحكام هذا القانون .

وفى تطبيق أحكام الفقرة السابقة يعتبر استيراد الوكيل التجارى للسلع استيرادا بقصد الاتجار .

مادة ٢ - يشترط فيمن يطلب القيد فى سجل المستوردين أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

أولا : بالنسبة لقيد الأشخاص الطبيعيين :

(أ) أن يكون مقيدا فى السجل التجارى ، وحائزا على بطاقة ضريبية .

(ب) أن يكون مصرى الجنسية ، وبالنسبة لمن تجنس بالجنسية المصرية يراعى مضى مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتسابه لهذه الجنسية .

(ج) أن يكون قد زاول الأعمال التجارية سنتين متتاليتين سابقتين على الأقل على طلب القيد ، وتثبت مزاولة الأعمال التجارية بشهادة من الغرفة التجارية المختصة معتمدة من الاتحاد العام للغرف التجارية ، أو أن يكون قد مارس أعمالاً نظيرة بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات الحكم المحلي أو الشركات على اختلاف أنواعها لمدة مماثلة وتحدد اللائحة التنفيذية الأعمال التي تعتبر نظيرة للأعمال التجارية وكيفية اثبات مزاولتها .

ويعفى من هذا الشرط كل من الحائز على بطاقة استيرادية وقت صدور هذا القانون والحاصل على شهادة جامعية أو ما يعادلها ، وذلك دون اخلال بأحكام الفقرة (ز) من البند أولاً من هذه المادة .

(د) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية ، أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين الاستيراد أو التصدير أو النقد أو الجمارك أو الضرائب أو التموين أو الشركات أو التجارة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٨ ، ٩ من هذا القانون ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(هـ) ألا يكون قد أشهر إفلاسه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

(و) ألا يقل رأس المال المثبت في السجل التجاري عند طلب القيد عن ١٠٠٠٠٠ جنيه (عشرة آلاف جنيه) .

ويعفى من هذا الشرط الحائز على بطاقة استيرادية وقت صدور هذا القانون .

ويخفض هذا النصاب الى النصف للحاصل على شهادة جامعية أو ما يعادلها .

(ز) لا يجوز لمن مارس أعمالاً نظيرة للأعمال التجارية من العاملين بالحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو وحدات الحكم المحلى أو الشركات التابعة للقطاع العام القيد فى سجل المستوردين الا بعد انقضاء سنتين من تاريخ ترك الخدمة بالاستقالة أو لسبب تأديبى .

(ح) ألا يكون من أعضاء مجلس الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية أو المتفرغين للعمل السياسى وذلك طوال مدة عضويتهم أو تفرغهم ، ما لم يكن مشغلاً أصلاً بهذا العمل قبل عضويته أو تفرغه .

ثانياً : بالنسبة لقيد الشركات :

(أ) أن تكون الشركة مقيدة بالسجل التجارى ، وبالنسبة لشركات الأشخاص أن يكون قد مضى على قيدها سنة على الأقل . وتعفى من شرط المدة الشركات الحائزة على بطاقة استيرادية وقت صدور هذا القانون أو التى يكون رأس مالها لا يقل عن ٢٠٠٠ جنية (عشرين ألف من الجنيهات) .

(ب) أن يكون مركز الشركة الرئيسى جمهورية مصر العربية .

(ج) أن يكون من أغراض الشركة استيراد السلع بقصد الاتجار .

(د) ألا يقل رأس مال شركة الأشخاص المدفوع عن ١٥٠٠٠ جنية (خمسة عشر ألفاً من الجنيهات) ويثبت ذلك من واقع آخر ميزانية قدمتها الشركة الى مصلحة الضرائب عن السنة المالية السابقة أو بتقديم شهادة تفيد ايداع رأس المال فى أحد البنوك المعتمدة فى حالة بدء الشركة لنشاطها . وتعفى من هذا الشرط

شركات الأشخاص الحائزة على بطاقة استيرادية وقت صدور هذا القانون .

(هـ) أن تكون أسهم أو حصص الشركاء فى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم مملوكة جميعها لمصريين مع مراعاة مضى مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتساب جنسية جمهورية مصر العربية .

(و) أن يكون جميع الشركاء ومديرو الشركة فى شركات الأشخاص ومديرو ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات الأموال مصريين ، وبالنسبة لمن تجنس بالجنسية المصرية يراعى مضى مدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ اكتساب هذه الجنسية .

(ز) أن يتوافر فى الشركاء المتضامنين ومديرى شركات الأموال الشروط الواردة بالفقرات د ، هـ ، ز ، ح ، من شروط قيد الأشخاص الطبيعيين .

وتعفى من الشرطين (هـ) ، (و) من (ثانيا) شركات القطاع العام متى كان الاستيراد متصلا بنشاطها .

وتعامل الشركات ذات المسؤولية المحدودة معاملة شركات الأشخاص فى مجال تطبيق هذا القانون .

مادة ٣ - تحدد اللائحة التنفيذية ما يلى :

(أ) الاجراءات والمستندات الخاصة بالقيد فى سجل المستوردين وتجديد القيد وتعديل البيانات وتقسيم المجموعات السلعية .

(ب) نظام اصدار نشرة دورية بالبيانات الخاصة بالمستوردين تصدرها الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

(ج) المبالغ والرسوم التي تؤدي عند القيد وتعديل البيانات والصور والشهادات ورسوم النشر بما لا يجاوز ما يلي :

جنيه

- ٣٠٠٠ تأمين يقدم مع طلب القيد .
- ٥٠٠ رسم القيد لأول مرة ولإعادة القيد بحد أقصى عشر مجموعات سلعية .
- ٢٠٠ رسم تجديد القيد .
- ٥٠ رسم عن كل إضافة لمجموعة سلعية تزيد عن الحد الأقصى المشار إليه .
- ١٠ رسم طلب تعديل أو تدوين بيانات فيما عدا إضافة وتعديل المجموعات السلعية .
- ١٠ رسم النشر عن القيد أو التجديد أو التعديل .
- ٥ رسم استخراج صورة من صحيفة السجل أو شهادة سلبية ، وتعفى من أداء هذا الرسم المستخرجات والشهادات التي تطلبها الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة .

مادة ٤ - على المستورد إخطار الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بكل ما يطرأ من تغيير أو تعديل في البيانات المقيمة في السجل خلال ستين يوماً من تاريخ حدوثها وذلك طبقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٥ - يجدد القيد كل خمس سنوات من تاريخ القيد ، و من تاريخ آخر تجديد على أن يقدم الطلب خلال التسعين يوماً السابقة لانتهاء المدة ومع ذلك يقبل الطلب إذا قدم خلال التسعين يوماً التالية لانتهاء المدة إذا قام الطالب بسداد الرسم في هذه الحالة مضاعفاً .

ويشطب قيد المستورد في حالة عدم تقديم طلب التجديد خلال التسعين يوما المشار إليها .

مادة ٦ - دون اخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أو أية قوانين أخرى ، فإنه في حالة الحكم على المستورد بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القوانين الخاصة بالاستيراد أو التصدير أو النقد أو الجمارك أو الضرائب أو التموين أو الشركات أو التجارة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٨ ، ٩ من هذا القانون يشطب قيد المستورد من سجل المستوردين ويسقط حقه في استرداد تأمين القيد في السجل ، ولا يجوز إعادة قيده بسجل المستوردين الا بعد رد اعتباره .

مادة ٧ - يشطب قيد المستورد اذا فقد شرطا من الشروط الواجب توافرها للقيد في السجل وكذلك في حالة الوفاة أو انقضاء الشخص الاعتباري المرخص له في الاستيراد .

مادة ٨ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على ٢٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، مع جواز الحكم بمصادرة السلع موضوع الجريمة حسب الأحوال :

١ - من يستورد سلعا بقصد الاتجار دون القيد في سجل المستوردين .

٢ - من يقدم بسوء قصد بيانات غير صحيحة سواء كانت هذه البيانات متعلقة بالقيد في سجل المستوردين أو بتجديد القيد في هذا السجل أو تعديل بياناته .

٣ - من يدون على احدى المراسلات أو المطبوعات أو الأوراق المتعلقة بالأعمال الاستيرادية بيانات غير صحيحة في شأن القيد بالسجل .

وتضاعف العقوبة في حالة العود .

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ، يعاقب بالمحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ جنيه ولا تزيد على ٤٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يتواطأ مع أجنبي مستغلاً قيد اسمه في سجل المستوردين بقصد الاستيراد لمصلحة هذا الأجنبي ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأشياء التي تم ضبطها .

مادة ١٠ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه :

١ - من يحجم عمداً عن تمكين أحد الأشخاص المنوط بهم تنفيذ أحكام هذا القانون من الاطلاع على الدفاتر والأوراق التي يكون لهم حق الاطلاع عليها وفقاً لأحكامه .

٢ - من يرتكب مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

مادة ١١ - في حالة وقوع إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من هذا القانون من شخص اعتباري يعاقب بالعقوبات المذكورة في المواد المنوه عنها الشريك المتضامن أو المدير أو عضو مجلس الإدارة أو رئيس مجلس الإدارة المسئول بحسب الأحوال .

مادة ١٢ - تنشر أحكام الادانة الصادرة في إحدى الجرائم

المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من هذا القانون على نفقة المحكوم عليه بأحدى الجرائد اليومية وبالنشرة التي تصدرها الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . ويجوز تحصيل نفقات النشر بطريق الحجز الإداري .

مادة ١٣ - يكون للعاملين القائمين بتنفيذ أحكام هذا القانون الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

ولهم في سبيل تنفيذ أحكام هذا القانون حق الاطلاع على السجلات والدفاتر والمستندات ، وعلى أصحاب الشأن أن يقدموا اليهم البيانات والمستخرجات وصور المستندات التي تطلب منهم لهذا الغرض .

مادة ١٤ - يلتزم كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون بمراعاة سرية البيانات الواردة بسجل المستوردين وسرية البيانات والسجلات والأوراق التي يطلع عليها بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

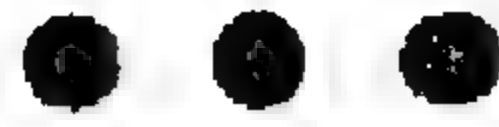
ويعاقب كل من يخالف ذلك بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٢١٠ من قانون العقوبات .

مادة ١٥ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال أربعة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ١٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد تسعة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولييه سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٢

بإصدار قانون إنشاء مدارس فنية أساسية عسكرية (١)



قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٢

بأيلولة مراكز التدريب المهني الى شركات القطاع العام (١)



قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢

بشأن إنشاء نقابة التجاريين (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصبه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة ٨٥ (فقرة أولى) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن إنشاء نقابة التجاريين النص التالي :

مادة ٨٥ - فقرة أولى - في حالة وفاة العضو يصرف المجلس لأرملته وأولاده القصر ووالديه إذا كانوا عاجزين عن الكسب معاشاً يوازي ثلاثة أرباع المعاش المقرر له .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولية سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء
نقابة المهن الاجتماعية (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانونى الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تستبدل بنصوص المواد ١ ، ٢ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢٨ ، ٣١ ، ٣٧ ،
٣٩ ، ٤٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣
بإنشاء نقابة المهن الاجتماعية النصوص الآتية :

مادة ١ - تنشأ نقابة للمهن الاجتماعية ، تكون لها الشخصية
الاعتبارية ، وتباشر نشاطها فى إطار السياسة العامة للدولة ،
ويكون مقرها القاهرة ، ولها فروع على مستوى المحافظات .

مادة ٢ - تستهدف النقابة تحقيق الأهداف التالية :

(أ) العمل على تنمية الوعي الاجتماعى بين أفراد الشعب
بما يساعد على تحسين الخدمات وزيادة الإنتاج فى البلاد .

(ب) الاسهام فى دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية
والنفسية واقتراح الحلول العملية لها وتقديم التقارير اللازمة
عنها الى أجهزة الدولة المعنية .

(ج) تعبئة قوى أعضاء النقابة ، وتنظيم جهودهم ، للاسهام

فى خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية والعمل بالتعاون مع المنظمات الشعبية لتحقيق خطة التنمية الاجتماعية .

(د) العمل على ارتباط جميع المشتغلين بالرعاية الاجتماعية فى جمهورية مصر العربية بعضهم ببعض وتوثيق الصلات بينهم وبين زملائهم فى مختلف البلاد العربية . وكذلك الارتباط بالهيئات العالمية العاملة فى ميادين الرعاية الاجتماعية للعمل على تقديم المهنة ووضعها فى خدمة الأهداف الانسانية لتحقيق الكفاية والعدل والرفاهية .

(هـ) العمل بالاشتراك مع البلاد العربية والأفريقية والآسيوية على دراسة الموضوعات والظواهر الاجتماعية والنفسية ، ذات الطابع المشترك ، وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها ، والاشتراك فى المؤتمرات الدولية التى ترتبط بهذه الأهداف .

(و) العمل على متابعة تطور المهنة فى العالم وتطويرها داخل البلاد .

(ز) الاسهام مع الجهات المختصة فى وضع الخطط العلمية للتنمية الاجتماعية .

(ح) العمل على تنظيم المهن الاجتماعية وتطويرها وتنشيط البحوث وتطبيقاتها وتشجيع القائمين بها .

(ط) تقديم الخدمات للأعضاء وتشمل :

١ - الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترويحية .

٢ - تقديم المساعدة عند الحاجة .

٣ - تقديم وكفالة الرعايا الصحية للأعضاء وأسرهم .

٤ - تنظيم معاش الشيخوخة والعجز والوفاة .

مادة ١٤ - على كل عضو مشتغل أن يؤدي إلى النقابة رسم قيد قدره ستة جنيهاً عند الالتحاق بالنقابة واشتراكاً سنوياً تدرة ستة جنيهاً يؤدي على أقساط شهرية متساوية .

وتلتزم جهات العمل ، بناء على طلب النقابة بسداد رسم القيد والاشتراك للنقابة خصماً من مستحقات أعضائها العاملين في هذه الجهات .

مادة ١٥ - على العضو غير المشتغل أن يؤدي إلى النقابة عند التحاقه بها رسم قيد قدره ستة جنيهاً .

مادة ٢٨ - تنتخب الجمعية العمومية النقيب بطريقة الانتخاب المباشر ويشترط فيمن يتقدم للترشيح لمنصب النقيب :

(أ) أن يكون قد مضى على تخرجه خمس عشرة سنة على الأقل .

(ب) أن يكون قد عمل في أحد مجالات العمل الاجتماعي مدة عشر سنوات على الأقل .

(ج) أن يكون مركز عمله داخل جمهورية مصر العربية بصفة دائمة .

مادة ٣١ - مدة النقيب خمس سنوات ، ولا يجوز انتخابه أكثر من مرتين متواليتين .

مادة ٣٧ - يتكون مجلس النقابة من النقيب وستة عشر عضواً . يراعى في انتخابهم أن يكون نصفهم من خريجي أقسام الاجتماع بالجامعات ، والنصف الآخر من خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية العالية .

مادة ٣٩ - يشترط فيمن يتقدم للترشيح لعضوية مجلس النقابة أن يكون من بين الأعضاء المشتغلين ومضت على ممارسته المهنة خمسة عشر عاماً على الأقل .

مادة ٤٠ - مدة العضوية لمجلس النقابة خمس سنوات ، ويقوم المجلس في أول اجتماع له بعد انتخابه بانتخاب وكيلين للمجلس وأمين عام وأمين عام مساعد وأمين صندوق من بين أعضاء المجلس وذلك عن مدة مجلس النقابة .

مادة ٥١ - يشترط فيمن يتقدم للترشيح لمنصب رئيس النقابة الفرعية أن يكون قد مضى على تخرجه خمس عشرة سنة على الأقل ، وأن يكون مقر عمله في المحافظة التي يرشح نفسه لنقابتها الفرعية .

مادة ٥٢ - يتم انتخاب مجلس النقابة الفرعية للمحافظة في نفس الاجتماع الذي يتم فيه انتخاب رئيس النقابة بواسطة أعضاء الجمعية العمومية الفرعية الحاضرين .

مادة ٥٣ - يتكون مجلس النقابة الفرعية من رئيس النقابة الفرعية وعشرة أعضاء ، يراعى في انتخابهم أن يكون نصفهم من خريجي أقسام الاجتماع بالجامعات والنصف الآخر من خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية العالية .

مادة ٥٤ - مدة رئيس مجلس النقابة الفرعية وعضوية مجلس النقابة خمس سنوات ، ويقوم المجلس في أول اجتماع له بانتخاب وكيل وأمين سر وأمين صندوق من بين أعضاء مجلس النقابة الفرعية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولية
سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن
الجمعيات والمؤسسات الخاصة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة (ج) من المادة ٢١ من القانون رقم ٣٢
لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة والمعدلة بالقانون
رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ النص التالى :

(ج) تعفى من الرسوم الجمركية الأصلية والتكميلية المفروضة
على ما تستورده من معدات وأدوات وأجهزة ولوازم انتاج ، كما
تعفى من الرسوم الجمركية الأصلية والتكميلية المفروضة على
ما تتلقاه من معونات وهبات وتبرعات من الخارج ، ويشترط فى
جميع الأحوال أن تكون هذه الأشياء لازمة لنشاطها وتوافق عليها
الجهة الادارية المختصة .

ويحظر التصرف فى الأشياء المعفزة عنها ، التى تحدد بقرار

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢١ فى ٥/٨/١٩٨٢ .

من وزير الشئون الاجتماعية قبل مرور خمس سنوات ما لم تدفع
عنها الرسوم الجمركية المستحقة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولييه
سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢

بتعديل جدول الرسوم والضرائب الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣
بإصدار قانون المرور وبعض أحكام القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بفئة الضريبة المقررة على السيارات الخاصة المنصوص
عليها بالبند (١/١) من جدول الرسوم والضرائب (أولا - الضرائب)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢١ فى ١٩٨٢/٨/٥ .

الملحق بقانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ فئات الضرائب الآتية :

١٥ جنيها سنويا للسيارات التي تقل سعة محركها عن ١٠٠٠ سم^٣ .

١٨ جنيها سنويا للسيارات التي سعة محركها ١٠٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ١٣٠٠ سم^٣ .

٣٠ جنيها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٣٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ١٦٠٠ سم^٣ .

٥٠ جنيها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٦٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ٢٠٠٠ سم^٣ .

٩٠ جنيها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على ٢٠٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ٢٥٠٠ سم^٣ .

١٢٠ جنيها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على ٢٥٠٠ سم^٣ .

(المادة الثانية)

تلغى بالنسبة للسيارات الخاصة ، الضريبة الاضافية الواردة بجدول الرسوم والضرائب (أولا - الضرائب) الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بند ٩/هـ .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يحصم هذا القانون تخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولية

سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢

بتعديل نص المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح (المعدل
بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠) النص الآتى :

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز
خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف
جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبريا
أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر
أو الربح المحدد ، أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض
على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر يخالف
للعرف التجارى .

ويعاقب على كل مخالفة ترتبط بسلعة من السلع التى تدعمها
الدولة ويحددها وزير التموين والتجارة الداخلية بالحبس مدة

لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى .
فاذا كان قد حكم على العائد مرتين بالمحبس والغرامة ، ثم ثبت ارتكابه جريمة بالمخالفة لأحكام هذه المادة فتكون العقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه ، وتعتبر جرائم متماثلة في العود الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذه المادة والجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

وفي جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها كما يجب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر تستنزل منها المدة التي تكون قد تقرر فيها إغلاق المحل إداريا .

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة على مخالفة القرارات التي تصدر تنفيذا للمادة (٥) من هذا القانون ويجوز أن ينص في تلك القرارات على عقوبات أقل .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولييه
سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم
استعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية
وأشغال الطرق العامة والنظافة العامة (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة
١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩
بتنظيم استعمال مكبرات الصوت ، النص الآتى :

يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة
١٩٤٩ أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد
على ثلاثمائة جنيه ، ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة الآلات والأجهزة
التي استعملت فى ارتكاب الجريمة ، وفى حالة العود تضاعف
عقوبة الغرامة فى حديها الأدنى والأقصى فضلا عن المصادرة واغلاق
المحل الذى قام بالتركيب لمدة لا تجاوز سبعة أيام .

ويجوز للسلطة المختصة فى الحالات التى ترى فيها خطرا
واضحا على الصحة العامة أو الأمن العام أن تأمر بصفة مؤقتة
بالتحفظ على المحل ووضع الأختام عليه حتى يتم الفصل فى الدعوى
الجنائية ، ويكون للقاضى المختص الغاء التحفظ بناء على تظلم

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣١ فى ١٩٨٢/٨/٥ .

صاحب الشأن فى أى وقت قبل الفصل فى الدعوى وينتهى التحفظ
فى جميع الأحوال بانقضاء سبعة أيام على الأمر به .

(المادة الثانية)

يستبدل بنص المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة
١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦
فى شأن اشغال الطرق العامة النص الآتى :

كل مخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرارات
المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على
ثلاثمائة جنيه .

ويحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف
رسم الاشغال المستحقة والمصروفات الى تاريخ ازالة الاشغال .

كما يحكم بازالة الاشغال فى ميعاد يحدده الحكم ، فاذا لم
يقم المحكوم عليه بالازالة قامت الجهة الادارية المختصة باجرائها
على نفقته ، على أنه لا يحكم بازالة حجرات التفتيش ومواسير
صرف المياه الا اذا طلبت ذلك الجهة الادارية المختصة . وللمحافظ
المختص - قبل الفصل فى الدعوى - وبعد اعطاء المهلة اللازمة -
وفى احوال المخالفات الجسيمة التى يكون - معها فى استمرار
الاشغال خطر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام اصدار
قرار مسبب بوقف سريان ترخيص البناء أو الهدم حسب الأحوال
وذلك حتى تتم ازالة المخلفات ويجوز فى الأحوال المذكورة التحفظ
على المحل بوضع الأختام عليه بناء على طلب تقدمه السلطة المختصة
الى القاضى الجزئى ويكون للقاضى الجزئى المختص الغاء التحفظ
بناء على طلب صاحب الشأن فى أى وقت قبل الفصل فى الدعوى
وينتهى التحفظ وفى جميع الأحوال بازالة المخالفه

وإذا استمرت أعمال البناء أو الهدم يحكم بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن ثلثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنص المادة الرابعة من القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ، النص الآتي :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وعلى الجهة الإدارية المختصة تكليف المخالف بإزالة أسباب المخالفة في المدة التي تحددها له والا قامت بإزالة على نفقة المخالف مع تحصيل النفقات بالطريق الإداري ويجوز التصالح في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين الأولى والرابعة .

وتقضى الدعوى العمومية تجاه المخالفين بدفع مبلغ عشرة جنيهات وذلك خلال ٢٤ ساعة من وقت تحرير محضر المخالفة وإخطار المخالف به .

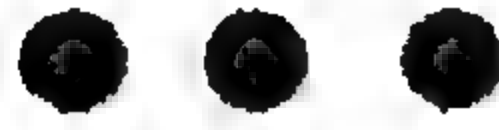
ويجوز للسلطة المختصة أن تطلب من القاضي الجزئي المختص الأمن بالتحفظ على المحل الذي يلقي بمخلفات أمامه متى كان في ذلك خطر واضح على الصحة العامة وذلك بوضع الأختام عليه وذلك حتى يتم الفصل في الدعوى ، ويكون للقاضي المختص الغاء التحفظ في أي وقت بناء على تظلم صاحب الشأن قبل الفصل في الدعوى ، وينتهي التحفظ في جميع الأحوال ، بإزالة المخالفة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره . .

ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولييه
سنة ١٩٨٢) .

حسبى مبارك



قانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٢
فى شأن إعفاء الجرارات الزراعية من الضرائب
والرسوم الجمركية (١)



(١) الجريدة الرسمية العدد ٢١ فى ١٩٨٢/٨/٥ .

قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٢

**بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة الزراعية المصرية
عن الفترة المالية يناير - يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٢

**بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لشروعات
التعمير والتنمية الزراعية عن الفترة المالية
يناير - يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢

**بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة للبنك الرئيسى
للاتنمية والائتمان الزراعى عن الفترة المالية
يناير - يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢

**بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة للتصنيع عن
الفترة المالية يناير - يونية ١٩٨٠ (١)**

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ فى ١٩٨٢/٩/٢ .

قانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة المصرية العامة للبترول
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لكهرباء مصر
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة هيئة كهرباء الريف
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة القومية لسكك حديد
مصر عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٥ فى ١٩٨٢/٩/٢ .

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لنقل الركاب
بمحافظة الاسكندرية عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة هيئة قناة السويس
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة للسلع التموينية
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لشئون المعارض
والاسواق الدولية عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات
القطن عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لاستثمار المال
العربى والأجنبى والمناطق الحرة عن الفترة المالية
يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لتطوير المحالج
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لصندوق استثمار
الودائع والتأمينات عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لرفق مياه القاهرة
الكبرى عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لرفق مياه
الاسكندرية عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة هيئة المجتمعات العمرانية
الجديدة عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لتنمية بحيرة
السد العالى عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة للمستحضرات
الحيوية واللقاحات عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة المصرية العامة للتأمين
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٥ فى ١٩٨٢/٩/٢ .

قانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة صندوق التأمين الحكومى
لضمان ارباب العهد عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
عن الفترة المالية يناير يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢

بفتح اعتماد اضافى بموازنة الهيئة العامة لاتحاد الاذاعة
والتليفزيون عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٥ فى ١٩٨٢/٩/٢ .

قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة الزراعية المصرية
عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لشروعات التنمية
والتنمية الزراعية عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للبنك الرئيسى للتنمية
والاقتصاد الزراعى عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لصندوق اراضى
الاستصلاح عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للصنيع
عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للبترو
ل عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات
الصناعية والتعدينية عن الفترة المالية
يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لكهرباء مصر
عن الفترة المالية يناير-يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء
عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة هيئة كهرباء الريف
عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة مركز بحوث المواصلات السلوكية
واللاسلكية عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر
عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للنقل العام بالقاهرة
عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لبناء الاسكندرية
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة
الاسكندرية عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للاتصالات السلكية
واللاسلكية عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة هيئة البريد
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة هيئة قناة السويس
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ تابع في ١٩٨٢/٩/٩ .

قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للسلع التموينية
عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض
والأسواق الدولية عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات
القطن عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لاستثمار المال
العربى والأجنبى والمناطق الحرة عن الفترة المالية
يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢

بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتطوير المحالج
عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٦ تابع فى ١٩٨٢/٩/٩

قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٢

**يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لصندوق استثمار
الودائع والادامينات عن الفترة المالية
يناير — يونية (١)**

قانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٢

**يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٢

**يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لرفق مياه القاهرة
الكبرى عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٨٢

**يربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لرفق مياه الاسكندرية
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٢

**يربط حساب ختامى موازنة صندوق تمويل المسكن التى تقيمها
وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتنمية بحيرة
السد العالى عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحى
عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للمستحضرات الحيوية
واللقاحات عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للأوقاف المصرية
عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٢

بمربط حساب ختامى موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث
الدوائية عن الفترة المالية يناير - يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٢

بمربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للسينما والمسرح
والموسيقى عن الفترة المالية يناير - يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٢

بمربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع
الأميرية عن الفترة المالية يناير - يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٢

بمربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لبناء القاهرة الجوى
عن الفترة المالية يناير - يونيو ١٩٨٠ (١)

قانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٢

بمربط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية العامة للتأمين
عن الفترة المالية يناير - يونيو ١٩٨٠ (١)

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٦ تابع فى ١٩٨٢/٩/٩

قانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة صندوق التأمين الحكومى لضمان
أرباب العهد عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٢

**بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لاتحاد الاذاعة
والتليفزيون عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ (١)**

قانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٢ (١)



قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢ (١)

قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٢ (١)

قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٢ (١)

قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٢ (١)

قانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٢ (١)

قانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٢ (١)

• • •

قانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٢ (١)

• • •

قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٢ (١)

• • •

قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٢ (١)

• • •

قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٨٢ (١)

• • •

قانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٢ (١)

• • •

قانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠

بفرض رسم لبائي وزارة الخارجية بالخارج (٢)

(١) لم يصلا بعد .

(١) الجريد الرسمية العدد ٥٢ في ١٩٨٢/١٢/٣٠ .

مجلس الوزراء — الأمانة العامة

المستدراك (١)

نشر بالعدد ١٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٨٢ القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، وقانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

وقد وقع خطأ مادي في الفقرة الأولى من المادة الثالثة بيانه كالآتي :

يستبدل بنصوص المواد ٢٠٤ مكررا أولا خطبا

المسواب :

يستبدل بنصوص المواد ٢٠٤ مكررا (١)

كما وقع خطأ مادي في الفقرة الأولى من المادة الرابعة بيانه كالآتي :

تضاف الى قوانين العقوبات مواد جديدة بأرقام ٢٠٤ مكررا (ج) خطبا

المسواب :

تضاف الى قوانين العقوبات مواد جديدة بأرقام ٢٠٤ مكررا ٣

لذا لزم التثويه .

مجلس الوزراء — الأمانة العامة

استدراك (١)

نشر بالعدد رقم ٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٥ القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والمادة (٦) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات الإسكان الاقتصادي .

وقد وقع خطأ مادي في المادة الأولى بيانه كالاتي :

أولا — الفقرة الأولى :

لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة الى الأعمال التي تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه ، والتعليمات مهما بلغت قيمتها ، الا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين . خطأ .

والصواب :

لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة الى الأعمال التي تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه ، والتعليمات مهما بلغت قيمتها ، الا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين .

ثانيا — الفقرة الثالثة :

ودون الاخلال أو التعديل في قواعد المسؤولية الجنائية ، يتولى المؤمن مراجعة مسؤوليته المدنية وفقا لأحكام هذا القانون .
المؤمن مراجعة مسؤوليته المدنية وفقا لأحكام هذا القانون . خطأ .

والصواب :

وَدُونَ الإخلال أو التعديل في قواعد المسؤولية الجنائية . يتولى المؤمن مراجعة الرسومات ومتابعة التنفيذ وذلك عن طريق أجهزته أو من يعهد إليه بذلك وتحدد مسؤوليته المدنية وفقا لأحكام هذا القانون .

لذا لزم التنويه .



قرارات رئيس جمهورية مصر العربية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١

بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية
التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦
والتي وقعت عليها جمهورية مصر العربية بتاريخ ٤/٨/١٩٦٧ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من
الدستور ،

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية التي
أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦ والتي وقعت
عليها جمهورية مصر العربية بتاريخ ٤/٨/١٩٦٧ — مع الأخذ في
الاعتبار أحكام الشريعة الإسلامية وعدم تعارضها معها — وذلك
مع التحفظ بشرط التصديق ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى الحجة سنة ١٤٠١
(أول أكتوبر سنة ١٩٨١) .



(١) الجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١٥/٤/١٩٨٢ .

الاتفاقية الدولية

بشأن الحقوق المدنية والسياسية

ان الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية .

حيث إن الاعتراف بالكرامة المتصلة في جميع أعضاء الأسرة الدولية وبحقوقهم المتساوية التي لا يمكن التصرف بها بشكل ، استنادا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة . أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم .

واقترارا منها بانبثاق هذه الحقوق من الكرامة المتصلة في الإنسان ،

واقترارا منها بأن مثال الكائنات الانسانية الحرة المتمتعة بالحرية المدنية والسياسية والمتحررة من الخوف والحاجة انما يتحقق فقط اذا قامت اوضاع يمكن معها لكل فرد أن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ونظرا لالتزام الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحياته ومراعاتها .

وتقديرًا منها لمسئولية الفرد ، بما عليه من واجبات تجاه الأفراد الآخرين والمجتمع الذي ينتمي اليه ، في الكفاح لتعزيز الحقوق المقررة في الاتفاقية الحالية ومراعاتها .

توافق على المواد التالية :

القسم الأول :

(المادة ١)

١ - لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير . ولها ، استنادا

لهذا الحق . . أن تقرر بحرية كيانها السياسى وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

٢ — ولجميع الشعوب ، تحقيقا لغاياتها الخاصة ، أن تتصرف بحرية فى ثروتها ومواردها الطبيعية دون اخلال بأى من الالتزامات الناشئة عن التعاون الاقتصادى الدولى ، القائم على مبادئ المنفعة المشتركة ، والقانون الدولى . ولا يجوز بحال من الأحوال حرمان شعب ما من وسائل المعيشة الخاصة .

٣ — على جميع الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية ، بما فيها المسئولية عن ادارة الأقاليم التى لا تحكم نفسها بنفسها أو موضوعة تحت الوصاية أن تعمل من أجل تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم ذلك الحق تمشيا مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة .

القسم الثانى :

(المادة ٢)

١ — نتعهد كل دولة طرف فى الاتفاقية الحالية باحترام وتأمين الحقوق المقررة فى الاتفاقية الحالية لكافة الأفراد ضمن اقليمها والخاضعين لولايتها دون تمييز من أى نوع سواء كان ذلك بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الرأى السياسى أو غيره أو الأصل القومى أو الاجتماعى أو الملكية أو صفة الولادة أو غيرها .

٢ — نتعهد كل دولة طرف فى الاتفاقية الحالية ، عند غياب النص فى اجراءاتها التشريعية القائمة أو غيرها من الاجراءات ، باتخاذ الخطوات اللازمة ، طبقا لاجراءاتها الدستورية والنصوص الاتفاقية الحالية ، من أجل وضع الاجراءات التشريعية أو غيرها اللازمة لتحقيق الحقوق المقررة فى الاتفاقية الحالية .

٣ — تتعهد كل دولة طرف في الاتفاقية الحالية :

(١) أن تكفل لكل شخص علاجاً فعالاً في حالة وقوع أى اعتداء على الحقوق والحريات المقررة له في هذه الاتفاقية حتى ولو ارتكب هذا الاعتداء من أشخاص يعملون بصفة رسمية .

(ب) أن تكفل لكل من يطالب بمثل هذا العلاج ، أن يفصل في حقه به بواسطة السلطات المختصة القضائية أو الإدارية أو التشريعية أو أية سلطة أخرى مختصة بموجب النظام القانوني للدولة وأن تطور امكانيات العلاج القضائية .

(ج) أن تكفل قيام السلطات المختصة بوضع العلاج عند منحه موضع التنفيذ .

(المادة ٣)

تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بضمان مساواة الرجال والنساء في حق الاستمتاع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المدونة في الاتفاقية الحالية .

(المادة ٤)

١ — يجوز للدول الأطراف في الاتفاقية الحالية في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة والتي يعلن عن وجودها بصفة رسمية ، أن تتخذ من الإجراءات ما يحلها من التزاماتها طبقاً للاتفاقية الحالية إلى المدى الذى تقضيه بدقة متطلبات الوضع ، على أن لا تتنافى هذه الإجراءات مع التزاماتها الأخرى بموجب القانون الدولى ودون أن تتضمن تمييزاً على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الأصل الاجتماعى فقط .

٢ — ليس في هذا النص ما يجيز التحلل من الالتزامات المنصوص عليها في المواد ٦ ، ٧ ، ٨ (فقرة ١ ، ٢ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨) .

٣ — على كل دولة طرف في الاتفاقية الحالية أن تستعمل حقها في التحلل من التزاماتها أن تبلغ الدول الأخرى بالأطراف في الاتفاقية الحالية فوراً ، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة بالنصوص التي احتلت نفسها منها والأسباب التي دفعتها إلى ذلك . عليها كذلك ، وبالطريقة ذاتها أن تبلغ نفس الدول بتاريخ انتهائها ذلك التحلل .

(المادة ٥)

١ — ليس في الاتفاقية الحالية ما يمكن تفسيره بأنه يجيز لأية دولة أو جماعة أو شخص أى حق في الاشتراك بأى نشاط أو القيام بأى عمل يستهدف القضاء على أى من الحقوق أو الحريات المقررة في هذه الاتفاقية أو تقييدها لدرجة أكبر مما هو منصوص عليه في الاتفاقية الحالية .

٢ — لا يجوز تقييد أى من حقوق الإنسان الحقيقية المقررة أو القائمة في أية دولة طرف في الاتفاقية الحالية استناداً إلى القانون أو الاتفاقات أو اللوائح أو العرف ، أو التحلل منها ، بحجة عدم اقرار الاتفاقية الحالية بهذه الحقوق أو اقرارها بها بدرجة أقل .

القسم الثالث :

(المادة ٦)

١ — لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة . ويحظر القانون هذا الحق . ولا يجوز حرمان أى فرد من حياته بشكل تعسفى .

٢ - يجوز إيقاع حكم الموت ، في الاقطان التي لم تلغ فيها عقوبة الاعدام ، بالنسبة لأكثر الجرائم خطورة فقط طبقا للقانون المعمول به في وقت ارتكاب الجريمة وليس خلافا لنصوص الاتفاقية الحالية والاتفاق الخاص بالوقاية من جريمة إبادة الجنس والعقاب عليها . ولا يجوز تنفيذ هذه العقوبة إلا بعد صدور حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة .

٣ - ليس في هذه المادة ، إذا كان حرمان الحياة يشكل جريمة إبادة الجنس ما يخول أية دولة طرف في الاتفاقية الحالية التدخل بأي حال من أي التزام تفرضه نصوص الاتفاق الخاص بالوقاية من جريمة إبادة الجنس والعقاب عليها .

٤ - لكل محكوم عليه بالموت الحق في طلب العفو أو تخفيض الحكم ، ويجوز منح العفو أو تخفيض حكم الموت في كافة الأحوال .

٥ - لا يجوز فرض حكم الموت بالنسبة للجرائم التي يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً كما لا يجوز تنفيذه بامرأة حامل .

٦ - ليس في هذه المادة ما يمكن لأية دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية الاستناد اليه من أجل تأجيل إلغاء عقوبة الاعدام أو الحيلولة دون ذلك الإلغاء .

(المادة ٧)

لا يجوز اخضاع أي فرد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير انسانية أو مهينة أو على وجه الخصوص فإنه لا يجوز اخضاع أي فرد دون رضائه الجبر للتجارب الطبية أو العلمية .

(المادة ٨)

١ — لا يجوز استرقاق أحد . ويحرم الاسترقاق والاتجار بالرقيق في كافة أشكالهما .

٢ — لا يجوز استعباد أحد .

٣ — (أ) لا يجوز فرض ممارسة العمل على أى فرد بالقوة أو الجبر .

(ب) لا تحول الفقرة ٣ (أ) دون تنفيذ الأشغال الشاقة تطبيقا لحكم بهذه العقوبة صادر عن محكمة مختصة في الأقطار التى يجوز فيها فرض الأشغال الشاقة كعقوبة لاحدى الجرائم .
(ج) لا يشمل اصطلاح العمل بالقوة أو الجبر لأغراض هذه الفقرة :

١ — أى عمل أو خدمة ، غير دشار إليها في (ب) مما يتطلب القيام به عادة من كل شخص موقوف نتيجة أمر قضائى قانونى أو خلال الفترة التى يفرج عنه خلالها بشروط .

٢ — أية خدمة نالت طبيعة عسكرية وكذلك أية خدمة وطنية يستلزمها القانون من المعارضين لأسباب ضمنية على الخدمة العسكرية فى الأقطار التى يعترف فيها بمثل ذلك الاعتراض .

٣ — الخدمة المفروضة فى حالة الطوارئ أو الكوارث التى تهدد حياة ورخاء المجتمع .

٤ — أى عمل أو خدمة تشكل جزءا من الالتزامات المدنية العبادية .

(المادة ٩)

١ - لكل فرد الحق في الحرية والسلامة الشخصية .
ولا يجوز القبض على أحد أو اعتقاله بشكل تعسفي كما لا يجوز حرمان أحد من حريته على أساس من القانون وطبقا للإجراءات المقررة فيه .

٢ - يجب إبلاغ كل من يقبض عليه بأسباب ذلك عند حدوثه كما يجب إبلاغه فوراً بأية تهمة توجه إليه .

٣ - يجب تقديم المقبوض عليه أو الموقوف بتهمة جزائية فوراً أمام القاضي أو أي موظف آخر مخول قانونياً بممارسة صلاحيات قضائية ويكون من حق المقبوض عليه أو الموقوف أن يقدم إلى المحاكمة خلال زمن معقول أو أن يفرج عنه . ولا يكون اعتقال الأشخاص رهن المحاكمة تحت الحراسة قاعدة عامة ولكن يمكن إخضاع الإفراج للضمانات التي تكفل المثل أمام المحكمة في أية مرحلة أخرى من الإجراءات القضائية وتنفيذ الحكم إذا تطلب الأمر ذلك .

٤ - يحق لكل من يخرم من حريته نتيجة إلقاء القبض أو الاعتقال مباشرة الإجراءات أمام المحكمة لكي تقرر دون إبطاء بشأن قانونية اعتقاله والأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني .

٥ - لكل من كان ضحية القبض عليه أو اعتقاله بشكل غير قانوني الحق في تعويض قابل للتنفيذ .

(المادة ١٠)

١ - يعامل جميع الأشخاص المحرومين من حرياتهم معاملة إنسانية مع احترام الكرامة المتأصلة في الإنسان .

٢ — (أ) يفصل الأشخاص المتهمون . الا في حالات استثنائية ، عن الأشخاص المحكومين كما يعاملون معاملة منفصلة تتناسب مع مراكزهم كأشخاص غير محكومين .

(ب) يفصل المتهمون من الأحداث عن البالغين منهم ويقدمون للقضاء بأسرع وقت ممكن .

٣ — يتضمن النظام الإصلاحى معاملة السجناء معاملة تستهدف سياسيا اصلاحهم واعادة تأهيلهم اجتماعيا ، ويفصل المذنبون من الأحداث عن البالغين منهم ويعاملون معاملة تتناسب مع أعمارهم ومراكزهم القانونية .

(المادة ١١)

لا يجوز سجن إنسان على أساس عدم قدرته على الوفاء بالتزام تعاقدى فقط .

(المادة ١٢)

١ — لكل فرد مقيم بصفة قانونية ضمن إقليم دولة ما الحق في حرية الانتقال وفي أن يختار مكان اقامته ضمن ذلك الإقليم .

٢ — لكل فرد حرية مغادرة أى قطر بما في ذلك بلاده .

٣ — لا تخضع الحقوق المشار إليها أعلاه لأية قيود عدا تلك المنصوص عليها في القانون والتي تعتبر ضرورية لحماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق وحريات الآخرين وتتمشى كذلك مع الحقوق الأخرى المقررة في الاتفاقية الحالية .

٤ — لا يجوز جرمان أحد بشكل تعسفى من حق الدخول الى بلاده .

(المادة ١٣)

يجوز ابعاد الاجنبى المقيم بصفة قانونية فى اقليم دولة طرف فى الاتفاقية الحائية فقط استنادا الى قرار صادر طبقا للقانون .
ويسمح له ، ما لم تتطلب اسباب اضطرارية تتعلق بالامن الوطنى غير ذاك ، بتقديم اسبابه ضد هذا الابعاد وفى ان يعاد النظر فى تضيته بواسطة السلطة المختصة أو أى شخص أو أشخاص معينين خصيصا من السلطة المختصة وفى ان يكون ممثلا لهذا الغرض امام تلك الجهة .

(المادة ١٤)

١ — جميع الأشخاص متساوين امام القضاء وكل فرد الحق ، عند النظر فى أية تهمة جنائية ضده أو فى حقوقه والتزاماته فى احدى القضايا القانونية ، فى محاكمة عادلة وعلمية بواسطة محكمة مختصة ومستقلة وحيادية قائمة استنادا الى القانون .
ويجوز استبعاد الصحافة والجمهور من المحاكمة أو من جزء منها لأسباب تتعلق بالأخلاق أو النظام العام أو الأمن الوطنى فى مجتمع ديمقراطى أو عندما يكون ذلك لمصلحة الحياة الخاصة لأطراف القضية أو المادى الذى تراه المحكمة ضروريا فقط فى ظروف خاصة اذا كان من شأن العلنية أن تؤدى الى الاضرار بمصالح العدالة ، على أنه يشترط صدور أى حكم فى قضية جنائية أو مدنية أنا إلا اذا اقتضت مصالح الأحداث أو الاجراءات الخاصة بالمنازعات الزوجية أو الوصاية على الاطفال غير ذلك .

٢ — لكل فرد متهم بتهمة جنائية الحق فى أن يعتبر بريئا ما لم تثبت ادانته طبقا للقانون .

٣ — لكل فرد ، عند النظر في أى تهمة جنائية ضده ،
الحق في الضمانات التالية كحد أدنى ، مع المساواة التامة :

(أ) إبلاغه فوراً وبالتفصيل وفي لغة مفهومة لديه بطبيعة
وسبب التهمة الموجهة إليه .

(ب) الحصول على الوقت والتسهيلات الكافية لاعداد دفاعه
والاتصال بمن يختاره من المحامين .

(ج) أن تجرى محاكمته دون تأخير زائد عن المعقول .

(د) أن تجرى محاكمته بحضوره وأن يدافع عن نفسه
أو بواسطة مساعدة قانونية يختارها هو ، وأن يبلغ عندما لا يكون
لديه مساعدة قانونية ، بحقه في ذلك ، وفي أن تعين له مساعدة
قانونية في أية حالة تستلزمها مصلحة العدالة ودون أن يدفع مقابل
إذا لم تكن موارده كافية لهذا الغرض .

(هـ) أن يستجوب بنفسه أو بواسطة شهود الخصم
ضده وفي أن يضمن حضور شهوده واستجوابهم تحت نفس شهود
الخصم .

(و) أن يوفر له مترجم يقدم له مساعدة مجانية إذا لم يكن
قادراً على فهم اللغة المستعملة في المحكمة أو التحدث فيها .

(ز) أن لا يلزم بالشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بأنه
مذنب .

٤ — تكون الاجراءات ، في حالة الأشخاص الأحداث ، بحيث
يؤخذ موضوع أعمارهم والرغبة في اعادة تشجيع تأهيلهم بعين
الاعتبار .

٥ — لكل محكوم باحدى الجرائم الحق فى اعادة النظر بالحكم والعقوبة بواسطة محكمة أعلى بموجب القانون .

٦ — لكل شخص أوقعت به العقوبة بسبب حكم نهائى صادر عليه فى جريمة جنائية الحق فى التعويض طبقا للقانون اذا ألغى الحكم أو نال العفو بعد ذلك بسبب واقعة جديدة أو واقعة جرى اكتشافها حديثا وكشفت بشكل قاطع اخفاقا فى تحقيق العدالة ، ما لم يثبت أن عدم الكشف عن الواقعة المجهولة فى حينه يعود فى أسبابه كلية أو جزئيا الى هذا الشخص .

٧ — لا يجوز محاكمة أحد أو معاقبته مرة ثانية عن جريمة سبق أن نال حكما نهائيا بها أو أفرج عنه فيها طبقا للقانون والاجراءات الجنائية للبلد المعنى .

(المادة ١٥)

١ — لا يجوز ادانة احد بجريمة جنائية نتيجة فعل أو امتناع عن فعل مما لم يشكل وقت ارتكابه جريمة جنائية بموجب القانون الوطنى أو الدولى كما لا يجوز توقيع عقوبة أشد من العقوبة واجبة التطبيق فى وقت ارتكاب الجريمة . ويستفيد المتهم من أى نص قانونى يصدر بعد ارتكاب الجريمة اذا جاء متضمنا لعقوبة أخف .

٢ — ليس فى هذه المادة ما يحول دون محاكمة أو معاقبة أى شخص من أى فعل أو امتناع عن فعل اذا كان ذلك يعتبر وقت ارتكابه جريمة طبقا للمبادئ العامة للقانون المقررة فى المجتمع الدولى .

(المادة ١٦)

لكل فرد الحق في أن يعترف به كشخص أمام القانون .

(المادة ١٧)

١ — لا يجوز التدخل بشكل تعسفي أو غير قانوني بخصوصيات أحد أو بعائلته أو ببيته أو مراسلاته كما لا يجوز التعرض بشكل غير قانوني لشرفه وسمعته .

٢ — لكل شخص الحق في حماية القانون ضد مثل هذا التدخل أو التعرض .

(المادة ١٨)

١ — لكل فرد الحق في حرية الفكر والضمير والديانة . ويشمل هذا الحق حريته في الانتماء الى أحد الأديان أو العقائد باختياره وفي أن يعبر ، منفردا أو مع آخرين بشكل علني أو غير علني ، عن ديانته أو عقيدته سنواء كان ذلك عن طريق العبادة أو التقيد أو الممارسة أو التعليم .

٢ — لا يجوز اخضاع أحد لأكراه من شأنه أن يعطل حريته في الانتماء الى أحد الأديان أو العقائد التي يختارها .

٣ — تخضع حرية الفرد في التعبير عن ديانته أو معتقداته فقط للمقيود المتصوص عليها في القانون والتي تستوجبها السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحياتهم الأساسية .

٤ — تقعد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية باحترام حرية الآباء والأمهات والأوصياء القانونيين عند إمكانية تطبيق ذلك ،

في تأمين التعليم الدينى أو الاخلاق لاطفالهم تمشيا مع معتقداتهم الخاصة .

(المادة ١٩)

- ١ — لكل فرد الحق في اتخاذ الآراء دون تدخل .
- ٢ — لكل فرد الحق في حرية التعبير ، وهذا الحق يشمل حرية البحث عن المعلومات أو الأفكار من أى نوع واستلامها ونقلها بغض النظر عن الحدود وذلك اما شفاهة أو كتابة أو طباعة وسواء كان ذلك في قالب فنى أو بأية وسيلة أخرى يختارها .
- ٣ — ترتبط ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة بواجبات ومسئوليات خاصة وعلى ذلك ، فانها قد تخضع لقيود معينة ولكن فقط بالاستناد الى نصوص القانون ، والتي تكون ضرورية :
 - (أ) من أجل احترام حقوق أو سمعة الآخرين .
 - (ب) من أجل حماية الأمن الوطنى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الاخلاق .

(المادة ٢٠)

- ١ — تمنع بحكم القانون كل دعاية من أجل الحرب .
- ٢ — تمنع بحكم القانون كل دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية من شأنها ان تشكل تحريضا على التمييز أو المعاداة أو العنف .

(المادة ٢١)

يعترف بالحق في التجمع السلمى . ولا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير ما يفرض منها تمشيا مع القوانين

والتي تستوجبها ، في مجتمع ديمقراطي ، مصلحة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الاخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم .

(المادة ٢٢)

١ — لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع الآخرين بما في ذلك حق تشكيل النقابات أو الانضمام اليها لحماية مصالحه .

٢ — لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها ، في مجتمع ديمقراطي ، مصالح الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الاخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم . ولا تحول هذه المادة دون فرض القيود القانونية على أعضاء القوات المسلحة والشرطة في ممارسة هذا الحق .

٣ — ليس في هذه المادة ما يخول للدول الأطراف في « اتفاق » منظمة العمل الدولية لعام ١٩٤٨ بشأن حرية المشاركة وحماية الحق في التنظيم « اتخاذ » الاجراءات التشريعية التي من شأنها الاضرار بالضمانات المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تطبيق القانون بشكل يؤدي الى الاضرار بتلك الضمانات .

(المادة ٢٣)

١ — العائلة هي الوحدة الاجتماعية الطبيعية والاساسية في المجتمع ولها الحق في التمتع بحماية المجتمع والدولة .

٢ — يعترف بحق الرجال والنساء الذين في سن الزواج ويتكوين أسرة .

٣ - لا يتم زواج بدون الرضاء الكامل والحر للأطراف المقبلة عليه .

٤ - على الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية اتخاذ الخطوات المناسبة لتأمين المساواة في الحقوق والمسؤوليات عند الزواج وأثناء قيامه وعند فسخه . ويجب النص ، في حالة الفسخ على الحماية اللازمة للأطفال .

(المادة ٢٤)

١ - لكل طفل الحق في اجراءات الحماية التي يستوجبها مركزه كقاصر على أسرته وعلى كل من المجتمع والدولة وذلك دون تمييزا بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الديانة أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الولادة .

٢ - يسجل كل طفل فور ولادته ويكون له اسم .

٣ - لكل طفل الحق في أن تكون له جنسية .

(المادة ٢٥)

لكل مواطن الحق والفرصة دون أي تمييز مما ورد في المادة (٢) ودون قيود غير معقولة في :

(أ) أن يشارك في سير الحياة العامة إما مباشرة أو عن طريق ممثلين مختارين بحرية .

(ب) أن ينتخب وأن ينتخب في انتخابات دورية أصلية وعامة وعلى أساس من المساواة على أن تتم الانتخابات بطريق الاقتراع السري وأن تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين .

١٠ (ج .) أن يكون له الحق في الحصول على الخدمة العامة في بلاده ، على أسس عامة من المساواة .

(المادة ٢٦)

جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ومن حقهم التمتع دون أي تمييز وبالتساوي بحمايته ويحرم القانون في هذا المجال أي تمييز ويكفل لجميع الأشخاص حماية متساوية وفعالة ضد أي تمييز سواء كان ذلك على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو صفة الولادة أو غيرها .

(المادة ٢٧)

لا يجوز انكار حق الأشخاص الذين ينتمون الى اقلية عنصرية أو دينية أو لغوية قائمة في دولة ما ، في الاشتراك مع الأعضاء الآخرين مع جماعتهم في التمتع بثقافتهم أو الاعلان عن ديانتهم واتباع تعاليمها أو استعمال لغتهم .

القسم الرابع :

(المادة ٢٨)

١ - تشكل لجنة للحقوق الانسانية (يشار اليها فيما بعد بهذه الاتفاقية باسم اللجنة) وهي تضم ثمانية عشر عضواً وتقوم بتنفيذ الأعمال المتصوص عليها فيما بعد .

٢ - تشكل اللجنة من بين مواطني الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية ذوي الصفات الاخلاقية العالية والمشهود باختصاصهم في ميدان حقوق الانسان على ان يؤخذ بعين الاعتبار أهمية اثراك بعض الأشخاص من ذوي الخبرة القانونية .

٣ — ينتخب أعضاء اللجنة ويؤدون واجبهـم بصفتهم الشخصية .

(المادة ٢٩)

١ — ينتخب أعضاء اللجنة بطريق الاقتراع السرى من قائمة بالأشخاص الحائزين على المؤهلات المنصوص عليها فى المادة (٢٨) والذين ترشحهم لهذا الغرض الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية .

٢ — يحق لكل دولة طرف فى الاتفاقية الحالية أن ترشح ما لا يزيد عن شخصين على أن يكونا من مواطنى الدولة التى قامت بترشيحهما .

٣ — يكون مثل هؤلاء الأشخاص صالحين لاعادة الترشيح .

(المادة ٣٠)

١ — تجرى الانتخابات الأولى خلال ما لا يزيد عن ستة أشهر من تاريخ نفاذ مفعول الاتفاقية الحالية .

٢ — يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بتوجيه دعوة خطية الى الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ أى انتخاب للجنة ، عند الانتخاب الخاص بملاء العضوية الشاغرة التى يجرى الاعلان عنها طبقا للمادة (٣٤) وذلك من أجل تقديم مرشحيتها لعضوية اللجنة خلال ثلاثة أشهر .

٣ — على الأمين العام للأمم المتحدة أن يعد قائمة حسب الحروف الأبجدية بأسماء جميع الأشخاص المرشحين طبقا لما سبق مع بيان الدول الأطراف التى قامت بترشيحهم وأن

يعرض تلك القائمة على الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية قبل شهر واحد على الأقل من تاريخ أى انتخاب .

٤ — يجرى انتخاب أعضاء اللجنة فى اجتماع تعقده الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة فى مقر الأمم المتحدة ويكون النصاب فيه قانونيا بحضور ثلثى الدول المذكورة ويعتبر المرشحون الحائزون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلقة لأصوات ممثلى الدول الأطراف الحاضرين والمشاركين فى عملية الاقتراع . فائزون فى انتخابات اللجنة .

(المادة ٣١)

١ — لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من شخص واحد من مواطنى الدولة الواحدة .

٢ — يراعى عند انتخاب اللجنة التوزيع الجغرافى العادل للأعضاء وكذلك تمثيل المدييات المختلفة والنظم القانونية الرئيسية .

(المادة ٣٢)

١ — ينتخب أعضاء اللجنة لفترة أربع سنوات ويجوز فى حالة ترشيحهم أن يعاد انتخابهم . ومع ذلك فإن فترات تسعة من الأعضاء المنتخبين فى الانتخابات الأولى تنتهى عند نهاية سنتين . ويجرى اختيار أسماء هؤلاء التسعة بعد الانتخاب الأول مباشرة عن طريق القرعة بواسطة رئيس الاجتماع المشار إليه فى المادة (٣٠) فقرة (٤) .

٢ — وتجرى الانتخابات عند انتهاء مدة الخدمة طبقا للمواد السابقة فى هذا القسم من الاتفاقية الحالية .

(المادة ٣٣)

١ — اذا اعتبر أحد أعضاء اللجنة بناء على الراى الجماعى للأعضاء الآخرين متوقفا عن أداء واجباته لأى سبب بخلاف التغيب المؤقت ، فعلى رئيس اللجنة أن يخطر الأمين العام للأمم المتحدة بذلك ، وعلى الأمين العام فى تلك الحالة أن يعلن شغور مقعد ذلك العضو .

٢ — على رئيس اللجنة أن يخطر الأمين العام للأمم المتحدة فوراً فى حالة وفاة أحد أعضاء اللجنة أو استقالته وعلى الأمين العام فى تلك الحالة أن يعلن شغور المقعد من تاريخ الوفاة أو من تاريخ نفاذ الاستقالة .

(المادة ٣٤)

١ — فى حالة الاعلان عن شغور أحد المقاعد طبقاً للمادة (٣٣) ، واذا كانت فترة العضو المطلوب احلال آخر مكانه لا تنتهى خلال ستة أشهر من تاريخ الاعلان عنه ، فعلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يخطر كلا من الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية بذلك ، ولهذه الدول أن تتقدم خلال شهرين بترشيحاتها طبقاً للمادة (٢٩) من أجل ملء المقعد الشاغر .

٢ — على الأمين العام للأمم المتحدة أن يعد قائمة حسب الحروف الأبجدية بأسماء الأشخاص المرشحين طبقاً لذلك وأن يعرضها على الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية . وتجرى الانتخابات على المقعد الشاغر فى تلك الحالة طبقاً للنصوص الخاصة فى هذا القسم من الاتفاقية الحالية .

٣ — يحتفظ عضو اللجنة المنتخب من أجل ملء المقعد الشاغر

المعلن عنه طبقا للمادة (٣٣) بمنصبه حتى انتهاء الفترة الباقية للعضو الذى شغل مكانه فى اللجنة طبقا لنصوص تلك المادة .

(المادة ٣٥)

يحصل أعضاء اللجنة ، بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومن موارد الأمم المتحدة على مكافآت تقرر شروطها الجمعية العامة مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية المسؤوليات التى تتحملها اللجنة .

(المادة ٣٦)

على الأمين العام للأمم المتحدة أن يزود اللجنة بما يلزمها من الموظفين والتسهيلات من أجل قيامها بأعمالها بشكل فعال .

(المادة ٣٧)

- ١ — يوجه الأمين العام للأمم المتحدة الدعوة للاجتماع الاول للجنة فى مقر الأمم المتحدة .
- ٢ — تجتمع اللجنة بعد اجتماعها الأول فى الأوقات التى تنص عليها لائحته الداخلية .
- ٣ — تجتمع اللجنة عادة فى مقر الأمم المتحدة أو فى مكتبها فى جنيف .

(المادة ٣٨)

على كل من أعضاء اللجنة أن يعلن فى اجتماع علنى للجنة ، وقبل مباشرته العمل أنه سوف يؤدي عمله بكل تجرد ونزاهة .

(المادة ٣٩)

- ١ — تنتخب اللجنة مسئولياتها لفترة عامين ويجوز إعادة انتخابهم .

٢ — تضع اللجنة لائحتها الداخلية التي تنص ضمن ما نص عليه على :

- (أ) ان النصاب القانوني يتكون من اثني عشر عضوا .
- (ب) أن تكون قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين .

(المادة ٤)

١ — تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بوضع التقارير عن الإجراءات التي اتخذتها والتي من شأنها أن تؤدي الى تأمين الحقوق المتررة في هذه الاتفاقية وعن التقدم الذي تم احرازه في التمتع بتلك الحقوق ، وذلك :

(أ) خلال عام من تاريخ نفاذ مفعول الاتفاقية الحالية بالنسبة للدول الأطراف المعنية .

(ب) بناء على طلب اللجنة بعد ذلك .

٢ — تقدم كافة التقارير الى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقوم بدوره بإحالتها على اللجنة للنظر فيها ، وتبين التقارير العوامل والصعوبات ، ان وجدت ، التي تؤثر على تطبيق الاتفاقية الحالية .

٣ — يجوز للأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع اللجنة ان يحيل على الوكالات المتخصصة المعنية نسخا من اجراء تلك التقارير الواقعة ضمن ميدان اختصاصها .

٤ — تدرس اللجنة التقارير المقدمة لها من الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية وتحيل تقاريرها وما تراه مناسبا من التعليقات العامة الى الدول الأطراف ولها أيضا أن تحيل هذه التعليقات مع نسخ من التقارير التي استلمتها من الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٥ — يجوز للدول الأطراف في الاتفاقية الحالية أن تقدم الى اللجنة ملاحظاتها على أية تعليقات موضوعة طبقا للفقرة (٤) من هذه المادة .

(المادة ٤١)

١ — يجوز لأية دولة طرف في الاتفاقية الحالية أن تصرح في أى وقت طبقا لهذه المادة باقرارها باختصاص اللجنة في استلام التبليغات التى تتضمن ادعاءات دولة طرف بأن دولة طرف أخرى لا تقوم بأداء التزاماتها بموجب الاتفاقية الحالية وبالنظر في تلك التبليغات ويجوز استلام التبليغات بموجب هذه المادة والنظر فيها فقط في حالة تقديمها من دولة طرف سبق أن صرحت باقرارها باختصاص اللجنة فيما يتعلق بها نفسها ، ولا يجوز للجنة أن تتسلم التبليغات التى تخص دولة طرف لم يسبق لها إصدار مثل ذلك التصريح . وتخضع التبليغات التى يجرى استلامها بموجب هذه المادة للإجراءات التالية :

(أ) يجوز للدولة الطرف في الاتفاقية الحالية اذا رأت ان دولة طرف أخرى طرفا فيها لا تقوم بتنفيذ نصوصها أن تلفت نظر هذه الدولة لهذا الأمر عن طريق تبليغ خطى . وعلى الدولة التى تتسلم ذلك التبليغ أن تقدم للدولة التى بعثت اليها به ، تفسيراً أو بياناً خطياً ، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلامها له . توضح فيه الأمر على أن يتضمن ذلك التفسير أو البيان الخطى بمقدار ما هو ممكن ولازم ، إشارة إلى الإجراءات والحلول المحلية التى اتخذت أو ينتظر اتخاذها أو المتوافرة بالنسبة لهذا الأمر .

(ب) يجوز لأى من الدولتين الطرفين المعنيتين ، فى حالة عدم تسوية الأمر بما يرضى الطرفين خلال ستة أشهر من تاريخ

لإستلام الدولة المستلمة للتبليغ الأول ، أن تحيل الأمر الى اللجنة باخطار توجهه اليها وإلى الدولة الأخرى .

(ج) لا تنظر اللجنة فيما يحال اليها من أمور إلا بعد أن تتأكد من سبق الاستناد لجميع الحلول المحلية المتوافرة بالنسبة لهذا الأمر واستنفادها ، تمثسيا مع المبادئ العامة المقررة في القانون الدولي . ولا تسرى هذه القاعدة إذا كان تطبيق الحلول قد تأخر لفترة غير معقولة .

(د) تعقد اللجنة اجتماعات مغلقة أثناء النظر في التبليغات بموجب هذه المادة .

(هـ) مع مراعاة نصوص الفقرة (ج) ، تعرض اللجنة بمساعيها الحميدة على الدول الأطراف المعنية أملا في الوصول الى حل ودي للمسألة على أساس احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية المقررة في الاتفاقية الحالية .

(و) يجوز للجنة أن تطلب الى الدول الأطراف المعنية المشار اليها في الفقرة (ب) أن تزويدها بأية معلومات تتصل بأية مسألة محالة اليها .

(ز) يحق للدول الأطراف المعنية المشار اليها في الفقرة (ب) أن تكون ممثلة أثناء نظر اللجنة في الأمر وأن تقدم مذكرات شفوية أو كتابية أو كليهما .

(ح) تضع اللجنة تقريرا خلال اثني عشر شهرا من تاريخ إستلام الأخطار المنصوص عليه في الفقرة (ب) وذلك على النحو الآتي :

١ - في حالة الوصول الى حل ضمن الشروط الواردة في

الفقرة (هـ) تقصر اللجنة تقريرها على بيان موجز بالوقائع وبالحل الذى تم الوصول اليه .

٢ — فى حالة عدم الوصول الى حل ضمن شروط الفقرة (هـ) تقصر اللجنة تقريرها على بيان موجز بالوقائع على أن ترفق به المذكرات الخطية وسجلا بالمذكرات الشفوية المقدمة من الدول الأطراف المعنية . ويبلغ التقرير ، فى كل مسألة ، الى الدول الأطراف المعنية .

٣ — تصبح نصوص هذه المادة نافذة المفعول بعد اصدار عشر من الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية تصريحات بموجب الفقرة (١) من هذه المادة ، وتودع الدول الأطراف هذه التصريحات لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذى يحول نسخة منها الى الدول الأطراف الأخرى ويجوز سحب التصريح فى أى وقت باخطار يوجه الى الأمين العام ولا يؤثر هذا السحب على النظر فى أية مسألة سبق أن حول تبليغ بشأنها طبقا لهذه المادة ، الا أنه لا يجوز استلام أى تبليغ من أية دولة طرف بعد استلام الأمين العام الاخطار بسحب التصريح ما لم تكن الدولة الطرف المعنية قد أصدرت تصريحاً جديداً .

(المادة ٤٢)

١ — (١) يجوز للجنة عند عدم التوصل الى حل يرضى الدول الأطراف المعنية فى مسألة محالة اليها طبقا للمادة ٤١ ، أن تعين ، بالموافقة المسبقة للدول الأطراف المعنية ، لجنة توفيق خاصة (تسمى فيما يلى بلجنة التوفيق) . وتعرض لجنة التوفيق مساعيها الحميدة على الدول الأطراف المعنية أملا فى تسوية ودية للمسألة على أساس احترام الاتفاقية الحالية .

(ب) تضم لجنة التوفيق خمسة أشخاص مقبولين لدى الدول الأطراف المعنية فإذا أخفقت الدول الأطراف المعنية فى

الوصول الى اتفاق خلال ثلاثة أشهر حول تشكيل هذه اللجنة بأكملها أو قسم منها فيتعين في هذه الحالة انتخاب أعضاء اللجنة الذين لم يتم الوصول الى اتفاق بشأنهم من بين أعضاء لجنة الحقوق الانسانية بواسطة الاقتراع السرى وبأغلبية ثلثى هؤلاء الأعضاء .

٢ — يعمل أعضاء لجنة التوفيق بصفاتهم الشخصية . ولا يجوز أن يكونوا من بين مواطنى الدول المعنية أو من بين مواطنى دولة ليست طرفا في الاتفاقية الحالية أو من بين مواطنى دولة طرف لم تصدر تصريحاً بموجب المادة ١ .

٣ — تنتخب لجنة التوفيق رئيسها وتضع لائحتها الداخلية الخاصة .

٤ — تعقد اجتماعات لجنة التوفيق عادة في مقر الأمم المتحدة أو في مكتبها في جنيف ، ويجوز أن تعقد ، مع ذلك ، في أى مكان آخر ملائم تقرره لجنة التوفيق بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأطراف المعنية .

٥ — تقوم السكرتارية التى يجرى تأمينها بموجب المادة ٣٦ بخدمة لجان التوفيق المعنية بموجب هذه المادة أيضا .

٦ — توضع المعلومات التى تسلمها اللجنة وقامت بمراجعتها تحت تصرف لجنة التوفيق ولهذه اللجنة الأخيرة أن تطلب الى الدول الأطراف المعنية تزويدها بأية معلومات أخرى ذات صلة .

٧ — تعد لجنة التوفيق ، بعد دراسة المسألة دراسة شاملة ، وعلى أى حال خلال مدة أقصاها اثنى عشر شهرا من تاريخ وضع يدها عليها تقريرا ترفعه الى رئيس لجنة الحقوق الانسانية لتبليغه الى الدول الأعضاء المعنية .

(أ) تقصر لجنة التوفيق تقريرها في حالة عجزها عن اتمام النظر في المسألة خلال اثني عشر شهرا ، على بيان موجز بما وصلت اليه في دراستها للمسألة .

(ب) تقتصر لجنة التوفيق تقريرها في حالة الوصول الى حل ودى على أساس احترام حقوق الانسان المقررة في الاتفاقية الحالية على بيان موجز بالوقائع والحل الذى تم الوصول اليه .

(ج) يشمل تقرير لجنة التوفيق ، في حالة عدم الوصول الى حل طبقا لشروط الفقرة (ب) ما تبين لها بخصوص كافة الوقائع المتصلة بالمسائل القائمة بين الدول الأطراف المعنية كما يشمل وجهات نظرها حول امكانيات الوصول الى حل ودى للأمر . ويشمل التقرير كذلك المذكرات الكتابية وسجلات المذكرات الشفوية للدول الأطراف المعنية .

(د) على الدول الأطراف المعنية ، في حالة تقديم تقرير لجنة التوفيق طبقا للفقرة (ج) أن يخطر رئيس لجنة الحقوق الانسانية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلامها لذلك التقرير ، فيما اذا توافق او لا توافق على محتويات تقرير لجنة التوفيق .

٨. — ليس في نصوص هذه المادة ما تنقص من مسؤوليات لجنة الحقوق الانسانية بموجب المادة ٤١ .

٩. — تساهم الدول الأطراف المعنية بالتساوى في دفع نفقات أعضاء لجنة التوفيق طبقا للتقديرات التى يضعها الأمين العام للأمم المتحدة .

١٠. — يخول الأمين العام للأمم المتحدة صلاحية دفع نفقات أعضاء لجنة التوفيق اذا دعت الحاجة ، قبل تغطيتها من الدول الأطراف المعنية طبقا للفقرة (٩) من هذه المادة .

(المادة ٤٣)

يخول أعضاء كل من لجنة الحقوق الانسانية ولجان التوفيق المؤقتة التي قد تعين بموجب المادة ٤٢ ، بالتمتع بالتسهيلات والامتيازات والحصانات التي يتمتع بها خبراء المهمات الخاصة التابعين للأمم المتحدة كما هو منصوص عليه في الأجزاء ذات الصلة من الاتفاقية الخاصة بامتيازات وحصانات الأمم المتحدة .

(المادة ٤٤)

لا يؤثر العمل بالنصوص التطبيقية في الاتفاقية الحالية على الاجراءات المنصوص عليها في مجال حقوق الانسان في المستندات التأسيسية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة واتفاقاتها . كما لا يحول ذلك دون لجوء الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية الى اجراءات أخرى لتسوية نزاع ما طبقا للاتفاقيات الدولية العامة أو الخاصة القائمة فيما بينها .

(المادة ٤٥)

تقدم اللجنة تقريرا سنويا عن نشاطاتها الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

المقسم الخامس :

(المادة ٤٦)

ليس في الاتفاقية الحالية ما يمكن تفسيره بأنه تعطيل لنصوص ميثاق الأمم المتحدة وديساتير الوكالات المتخصصة التي تحدد المسؤوليات الخاصة لأجهزة الأمم المتحدة المختلفة والوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالأمور التي تعالجها الاتفاقية الحالية .

(المادة ٤٧)

ليس في الاتفاقية الحالية ما يمكن تفسيره بأنه تعطيل للحق المتأصل لجميع الشعوب في التمتع بثرواتها ومواردها الطبيعية والانتفاع بها كلية وبحرية .

القسم السادس :

(المادة ٤٨)

١ — يجوز لأي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في أي من وكالاتها المتخصصة التوقيع على الاتفاقية الحالية . كما يجوز ذلك لأي دولة طرف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ولأي دولة أخرى تدعوها الجمعية العامة لتصبح طرفاً في الاتفاقية الحالية .

٢ — تخضع الاتفاقية الحالية لإجراءات التصديق ، وتودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٣ — يجوز لأي دولة من الدول المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة الانضمام للاتفاقية الحالية .

٤ — يصبح الانضمام ساري المفعول عند ايداع وثيقة الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٥ — على الأمين العام للأمم المتحدة إبلاغ كافة الدول التي وقعت على الاتفاقية الحالية أو انضمت إليها عند ايداع كل وثيقة من وثائق التصديق أو الانضمام .

(المادة ٤٩)

١ — تصبح الاتفاقية الحالية نافذة المفعول بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ — تصبح الاتفاقية الحالية نافذة المفعول في مواجهة كل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها في وقت لاحق على ايداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة والثلاثين ، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ايداعها لوثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها .

(المادة ٥٠)

تسرى نصوص الاتفاقية الحالية على كافة اجراء الدول الاتحادية دون قيود أو استثناءات .

(المادة ٥١)

١ — يحق لكل دولة طرف في الاتفاقية الحالية اقتراح التعديلات عليها وتقديمها الى الأمين العام للأمم المتحدة وعلى الأمين العام تبليغ الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بالتعديلات المقترحة مع طلب اخطاره فيما اذا كانت هذه الدول تفضل عقد مؤتمر للدول الأطراف من أجل النظر في المقترحات والتصويت عليها . وفي حالة تفضيل ثلث الدول الأطراف على الأقل عقد المؤتمر فعلى الأمين العام أن يدعو الى عقده تحت رعاية الأمم المتحدة . ويعرض كل تعديل يحظى بموافقة أغلبية الدول الأطراف الممثلة في المؤتمر والمصوتة فيه على الجمعية العامة للأمم المتحدة الموافقة .

٢ — تصبح التعديلات نافذة المفعول بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليها وقبول ثلثي الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بها طبقا لاجراءاتها الدستورية الخاصة .

٣ — تكون التعديلات نافذة نفاذ مفعولها ، ملزمة للدول الأطراف التي قبلت بها ، وتبقى الدول الأطراف الأخرى ملزمة

بنصوص الاتفاقية الحالية وأية تعديلات سبق لها أن وافقت عليها .

(المادة ٥٢)

على الأمين العام للأمم المتحدة ، فضلا عن الاخطارات الموجهة بموجب المادة (٤٨) فقرة (٥) ابلاغ جميع الدول المشار اليها في الفقرة (١) من نفس المادة بالتعديلات التالية :

(أ) التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تتم استنادا الى المادة ٤٨ .

(ب) تاريخ سريان مفعول الاتفاقية الحالية بموجب المادة (٤٩) وكذلك تاريخ سريان مفعول أية تعديلات بموجب المادة (٥١) .

(المادة ٥٣)

١ — يجرى ايداع الاتفاقية الحالية التي تعتبر نصوصها الصينية والانجليزية والفرنسية والروسية والاسبانية متساوية في أصلاتها ، في أرشيف الأمم المتحدة .

٢ — على الأمين العام للأمم المتحدة أن يبعث نسخا مصدقة في الاتفاقية الحالية الى جميع الدول المشار اليها في المادة (٤٨) .



قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٨٢

في شأن نقل بعض الاختصاصات الى الحكم المحلى (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم وزارة الاسكان والتعمير ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم وزارة استصلاح الأراضى ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ فى ١٩٨٢/٦/٢٤ .

قرار :

(المادة الأولى)

١ - تنقل الى الوحدات المحلية كل فى دائرة اختصاصها ، الاختصاصات التى تباشرها حالياً وزارة الاسكان وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المجالات الآتية :

- تقسيم الأراضى المعدة للبناء
- تنظيم وتوجيه أعمال البناء
- تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر
- ترقية واستكمال المباني
- هدم المباني الآيلة للسقوط
- نزع الملكية للمنفعة العامة أو التحسين
- نزع ملكية الأحياء لاعادة تخطيطها وتعميرها
- فرض مقابل تحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة
- المصاعد الكهربائية
- المساكن الشعبية والإشراف عليها
- ضريبة الأرض الفضاء
- النظافة العامة
- تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبينة والأراضى الفضاء
- صرف المتخلفات السائلة
- التخلص من البرك والمستنقعات ومنع أحداث الحفر
- اشغال الطرق والميادين العامة
- الموارد العامة للمياه اللازمة للشرب والاستعمال الأدمى

- الجبائسات •
- المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة •
- تنظيم الاعلانات •
- المحال العامة •
- أملاك الميرى الخرة •
- الملاهى •
- تسجيل مقاولى القطاع الخاص •
- الباعة الجائلين •

٢ - ويستبدل بعبارتى وزارة الاسكان ، ووزير الاسكان عبارة المحافظة المختصة والمحافظ المختص أينما وردتا فى القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها فى المجالات السابقة •

(المادة الثانية)

ينتقل من وزارة الاسكان الى الوحدات المحلية المختصة ، العاملون القائمون على الأنشطة التى نقلت الى المحليات وفقا لأحكام المادة السابقة ، ويتم نقلهم بحالاتهم ودرجاتهم وأوضاعهم ومزاياهم الوظيفية بالاتفاق بين وزير التعمير والدولة للأسكان واستصلاح الأراضى والوزير المختص بالحكم المحلى •

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ شعبان سنة ١٤٠٢ (١٠ يونيه
سنة ١٩٨٢) •

حسنى مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٢

بشأن تأمين المنطقة العسكرية المتاخمة للحدود الغربية للجمهورية (١)
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .
وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٦٦ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان
حالة الطوارئ ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعمل بالأحكام والقواعد المرفقة بهذا القرار لتأمين المنطقة
المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر العربية .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من
١٧ يونيو سنة ١٩٨٢ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ رمضان سنة ١٤٠٢ (٢٣ يونيو
سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ في ١٩٨٢/٧/٨ .

الأحكام والقواعد المرفقة

بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٨٢

بشأن تأمين المنطقة العسكرية المتاخمة للحدود الغربية للجمهورية

١ - يحظر التواجد في المنطقة المتاخمة للحدود الغربية لجمهورية مصر العربية على الأجانب وكذلك على المصريين غير المقيمين فيها إقامة معتادة هم أو أصولهم ، قبل الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ ، الا بتصريح كتابي من الجهة العسكرية التي يصدر بتحديد ما قرار من وزير الدفاع .

أما أبناء محافظة مطروح المقيمون إقامة دائمة هم وأصولهم في دائرة المحافظة قبل التاريخ المذكور بالفقرة السابقة فيسمح بتواجدهم دون ما حاجة الى استخراجه تصريح كتابي بذلك اكتفاء بمراجعة تحقيق اثبات شخصيتهم .

٢ - يحظر التواجد في مضبة السلوم ، وكذلك في نطاق الحد الغربي الممتد جنوبها بطول الحدود السياسية الغربية ويعرض مقداره عشرون كيلو مترا داخل أراضي الجمهورية على غير أفراد القوات المسلحة أو العاملين بالدولة الذين تقتضى أعمالهم الرسمية تواجدهم فيها والحائزين على تصاريح معتمدة من الجهة العسكرية السالفة الذكر .

٢ - يحظر استخدام أو تواجد أو تحرك أية عربات أو وسائل انتقل من أية حمولة أو سيارات نصف نقل حمولة ٢ طن فأقل - تكون مزودة بفتيس نقل حركة للفرز - وذلك في المناطق الممنوعة الواردة بهذا القرار .

أما السيارات نصف النقل حمولة ٢ طن فأقل غير المزودة بفتيس نقل حركة للغرز، فيسمح بتحريكها وفقاً للقواعد والضوابط التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الدفاع .

ويستثنى من ذلك الخضر العربات التابعة أو العاملة مع أجهزة الأمن أو الشرطة المدنية أو مديريات وأجهزة الخدمات والوحدات المحلية بمحافضة مطروح وكذلك العربات التابعة أو العاملة في مشروعات التعمير مع شركات القطاع العام وذلك بموجب تصريح يصدر من قوات حرس الحدود .

وتقتصر تحركات الأشخاص والعربات المصرح لهم بالتواجد في المنطقة العسكرية المحددة بهذا القرار ، وعلى الطريق الأسفلت (مطروح - براني السلوم) وكذا طريق (مطروح - سيوة) والمدق المكمل له المجاور لخط التليفونات الموصل حتى سيوة ما لم ينص على غير ذلك في التصريح الممنوح .

٤ - يعاقب بالعقاب بالسجن مدة لا تقل عن ستة شهور كل من يخالف أحكام البنود (١) و (٢) و (٣) أو يحاول التسلل من الحدود الغربية للجمهورية بطريق غير مشروع وتصادر العربة أو وسيلة النقل المستخدمة في ذلك التسلل .

كما يعاقب مالك السيارة التي تخالف حكم البند (٣) بالغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه

وتخصص وسائل النقل المزودة بفتيس نقل حركة للغرز المحكوم بمصادرتها في جرائم التسلل عبر الحدود الغربية لقوات حرس الحدود أو غيرها وذلك بقرار من وزارة الدفاع .

٥ - تتحمل القوات المسلحة وحدها مسئولية حراسة الحدود الغربية للجمهورية بما في ذلك المنافذ القانونية لتلك الحدود ودور

مبنى الجمارك والطريق الأسفلت الممتد من الحدود الغربية الى مدينة مرسى مطروح ، بالاضافة الى المسئوليات الملقاة على عاتقها بموجب هذا القرار .

وتتولى أجهزة الحكم المحلى مسئوليات الأمن داخل مناطق التجمعات السكانية فى المنطقة العسكرية .

٦ - يختص القضاء العسكرى بالجرائم الآتية التى تقع فى المنطقة العسكرية المشار اليها أيا كان شخص مرتكبها :

(أ) الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهتى الخارج أو الداخل .

(ب) جرائم حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المفرقعات ، وجرائم التهريب بكافة أنواعها وصورها .

(ج) الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القرار والقواعد والأحكام المرفقة به .

٧ - تحال الى القضاء العسكرى جميع الدعاوى التى لم تكن قد رفعت الى الجهات القضائية المختصة والمتعلقة بالجرائم المشار اليها فى الأحكام والقواعد المرفقة بهذا القرار .

ويصدر وزير الدفاع قرارا بإنشاء النيابة العسكرية وبتشكيل المحاكم العسكرية المختصة بنظر القضايا المذكورة وفقا لما يقضى به قانون الأحكام العسكرية .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٢

بتشكيل الوزارة (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

قرر :

(المادة الأولى)

عين السيد الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين رئيسا لمجلس
الوزراء .

(المادة الثانية)

عين كل من :

السيد/ كمال حسن على ،
نائبا لرئيس مجلس
الوزراء ووزيرا
للخارجية .

المهندس/ أحمد عز الدين هلال ،
نائبا لرئيس مجلس
الوزراء للانتاج ووزيرا
للبيترول .

المشير/ محمد عبدالحليم أبو غزالة ،
نائبا لرئيس مجلس
الوزراء ووزيرا
للدفاع والانتاج
الحربي .

الدكتور/ مصطفى كمال حلمي ،
نائبا لرئيس مجلس
الوزراء للخدمات

وزير دولة للتعليم
والبحث العلمى .

(المادة الثالثة)

عين كل من :

وزير دولة لشئون
الهجرة والمصريين فى
الخارج .

السيد / ألبرت برسوم سلامة

وزير المالية .

الدكتور / محمود صلاح الدين حامد

وزير للتأمينات
الاجتماعية ووزير
دولة للشئون
الاجتماعية .

الدكتورة / أمال عبدالرجيم عثمان

وزير للتعمير ووزير
دولة للاسكان
واستصلاح الاراضى .

المهندس / حسب الله محمد الكفراوى

وزير دولة للشئون
الخارجية .

الدكتور / بطرس بطرس غالى

وزير دولة للقوى العاملة
والتدريب .

السيد / سعد محمد أحمد

وزير العدل .

السيد / أحمد ممدوح عطية

وزير النقل والمواصلات
والنقل البحرى .

المهندس / سليمان متولى سليمان

وزير للرى .

المهندس / محمد عبدالهادى سماحة

وزير الكهرباء
والطاقة .

المهندس / محمد ماهر محمد عثمان أباطة

وزير للتموين والتجارة
الداخلية .

السيد / أحمد أحمد نوح

الدكتور المهندس / جمال السيد ابراهيم ، وزير دولة للانتساج
الحريي .

السيد / محمد رشوان محمود ، وزير دولة لشئون مجلس
الشعب والشورى .

السيد / محمد عبد الحميد رضوان ، وزير دولة للثقافة .

السيد / مختار حسن سالم هانى ، وزير دولة لشئون مجلس
الشعب والشورى .

الدكتور / محمد صبرى زكى ، وزير دولة للصحة .

السيد / عادل محمود عبد الباقي ، وزيرا لشئون مجلس
الوزراء ووزير دولة
للتنمية الادارية .

السيد / محمد صفوت محمد يوسف الشريف ، وزير دولة للاعلام .

الدكتور / كمال أحمد الجفزورى ، وزيرا للتخطيط .

المهندس / فؤاد ابراهيم أبو زغلة ، وزيرا للصناعة والثروة
المعدنية .

السيد / حسن سليمان أبو باشا ، وزيرا للداخلية .

الدكتور / يوسف أمين والى ، وزير دولة للزراعة والأمن
الغذائى .

الشيخ / ابراهيم الدسوقي عبد الحميد ، وزير دولة للأوقاف .
مرعى .

السيد / يوسف صبرى أبو طالب ، وزير دولة للتنمية
الشعبية .

الدكتور / وجيه محمد شندى ، وزيرا لشئون الاستثمار
والتعاون الدولى .

الدكتور / مصطفى كامل السعيد ابراهيم ، وزيراً للاقتصاد
والتجارة الخارجية .

السيد / توفيق عبده اسماعيل . وزيراً للسياحة والطيران
المدنى .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٤٠٢ (٣١)
أغسطس سنة ١٩٨٢ .

حسنى مبارك



قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ ،

قرر :

(المادة الأولى)

تت حالة الطوارئ المعلنة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ المشار اليه لمدة سنة أخرى اعتباراً من الساعة ١٦٠٠ من السادس من أكتوبر عام ١٩٨٢ .

(المادة الثانية)

يعمل بأحكام هذا القرار بعد موافقة مجلس الشعب .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ذى الحجة سنة ١٤٠٢ هـ

الموافق ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ (.

حسنى مبارك



أوامر

رئيس جمهورية مصر العربية

أمر رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١ لسنة ١٩٨٢ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١
بشأن اعلان حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١
بتفويض نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في اختصاصات رئيس
الجمهورية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢
لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل
الوزارة ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعين السيد الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين رئيس مجلس
الوزراء نائبا للحاكم العسكري العام .

(المادة الثانية)

يفوض السيد الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين - رئيس مجلس
الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام - في كافة اختصاصات
رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
بشأن حالة الطوارئ .

(المادة الثالثة)

يلغى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١
المشار إليه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الأول سنة ١٤٠٢ (١٢)
يناير سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



أمر رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١
بشأن اعلان حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ .

بتفويض نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في اختصاصات
رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم
١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل
الوزارة ،

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨٢ بتعيين نائب
للحاكم العسكرى العام وتقويضه فى اختصاصات رئيس الجمهورية
المنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة
الطوارئ .

قـرـر :

(المادة الأولى)

مع مراعاة حكم المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ١
لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ، يفوض وزير الداخلية فى اتخاذ التدابير
الآتية المنصوص عليها فى المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة
١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ :

١ - القبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام
العام واعتقالهم والترخيص فى تفتيش الأشخاص والأماكن دون
التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - الأمر بمراقبة الرسائل والصحف والنشرات والمطبوعات
والمحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل
نشرها وضبطها ومصادرتها وتغطيلها وإغلاق أماكن طبعتها .

٣ - تكليف أى شخص يتأدية أى عمل من الاعمال والاستيلاء
على أى منقول أو عقار .

٤ - سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة
للانفجار أو المفرقات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها
وضبطها وإغلاق مخازن الأسلحة .

(المادة الثانية)

يلغى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١
المشار اليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا الأمر فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ ربيع الأول سنة ١٤٠٢ (١٢)
يناير سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



أمر رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .
وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١
بشأن اعلان حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل
الوزارة ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعين السيد الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين رئيس مجلس
الوزراء نائبا للحاكم العسكرى العام .

(المادة الثانية)

يفوض السيد الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين - رئيس مجلس
الوزراء ونائب الحاكم العسكرى العام - فى كافة اختصاصات

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ فى ١٩٨٢/٩/١ .

رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ذي القعدة سنة ١٤٠٢ (أول سبتمبر سنة ١٩٨٢) .

حسنى مبارك



أمر رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بشأن اعلان حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل الوزارة ،

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بتعيين نائب للحاكم العسكري العام وتفويضه في اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ،

قـسـر :

(المادة الأولى)

مع مراعاة حكم المادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ، يفوض وزير الداخلية في اتخاذ التدابير الآتية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ :

١ - القبض على المشتبه فيهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - الأمر بمراقبة الرسائل والصحف والنشرات والمطبوعات والمحركات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق أماكن طبعتها .

٣ - تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من الأعمال والاستيلاء على أى منقول أو عقار .

٤ - سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة للانفجار أو المفرقات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبطها واغلاق مخازن الأسلحة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ ذي القعدة سنة ١٤٠٢ (أو سبتمبر ١٩٨٢) .

حسني مبارك

**قرارات وأوامر
رئيس مجلس الوزراء**

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٨٢ (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،
وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ بالأعياد
والمواسم في جمهورية مصر العربية والقرارات المعدلة له ،

قرر :

(المادة الأولى)

يحتفل كل عام في جمهورية مصر العربية بالأعياد الآتية وتعطل
فيها وزارات ومصالح الحكومة ووحدات القطاع العام .

- ١ - المولد النبوي الشريف .
- ٢ - رأس السنة الهجرية .
- ٣ - وقفة عيد الفطر وأيام العيد الثلاثة .
- ٤ - وقفة عيد الأضحى وأيام العيد الأربعة .
- ٥ - عيد تحرير سيناء ٢٥ أبريل .
- ٦ - عيد أول مايو .
- ٧ - عيد الجلاء ١٨ يونيو .
- ٨ - عيد الثورة ٢٣ يوليو .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٨ في ١٩٨٢/٥/٦ .

٩ - عيد القوات المسلحة ٦ أكتوبر .

١٠ - عيد شم النسيم .

وتقتصر اجازة عيد الفطر وعيد الأضحى بالنسبة لوحدات القطاع العام على اليومين الأول والثاني من أيام عيد الفطر ، ووقفة عيد الأضحى واليومين الأول والثاني من أيام العيد .

(المادة الثانية)

يحتفل كل عام في جمهورية مصر العربية بالأعياد الآتية ولا تعطل فيها الوزارات والمصالح أو وحدات القطاع العام :

١ - عيد الوحدة ٢٢ فبراير تعطل فيه المدارس والمعاهد والجامعات .

٢ - عيد السويس والمقاومة الشعبية ٢٤ أكتوبر تعطل فيه المدارس والمعاهد والجامعات .

٣ - عيد النصر ٢٣ ديسمبر تعطل فيه المدارس والمعاهد والجامعات .

٤ - عيد وفاء النيل .

(المادة الثالثة)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه والقرارات المعدلة له .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في أول رجب سنة ١٤٠٢ (٢٥ أبريل سنة ١٩٨٢) .

د . فؤاد محيي الدين



أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام

رقم ١ لسنة ١٩٨٢

بشأن حظر امتناع الموزعين أو العاملين في المحلات

عن بيع المواد التموينية للمستهلكين (١)

٣١ ٣١ ٣١

رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١

بإعلان حالة الطوارئ ،

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٨٢ بتعيين

رئيس مجلس الوزراء نائبا للحاكم العسكري العام وتفويضه في

اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم

١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ،

قرر :

(المادة الأولى)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل
عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين
العقوبتين كل من امتنع من الموزعين أو العاملين في المحلات عن
بيع المواد التموينية للمستهلكين سواء باخفائها أو التلاعب في
إجراءات توزيعها أو بعدم بيعها إلا لبعض الأشخاص دون غيرهم .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣ في ٢١/١/١٩٨٢ .

(المادة الثانية)

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم
التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٩ ربيع الأول سنة ١٤٠٢
(١٤ يناير سنة ١٩٨٢) .

د . فؤاد محيى الدين



أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى

رقم ٦ لسنة ١٩٨٢

بشأن تعديل بعض أحكام أمر رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨١
فى شأن حظر تواجد الأجانب فى بعض مناطق الجمهورية (١)

رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكرى

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان

حالة الطوارئ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢ بمد حالة

الطوارئ ،

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨١ فى شأن حظر

تواجد الاجانب فى بعض مناطق الجمهورية .

وعلى أمر رئيس الجمهورية رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بتعيين رئيس

مجلس الوزراء نائبا للحاكم العسكرى العام ، وتفويضه فى

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٠ فى ١٦/١٢/١٩٨٢ .

اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٢
لسنة ١٩٥٨ ،

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد (١ بند ٣/ج) و (٤) و (٧) من
أمر رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨١ المشار اليه النصوص
التالية :

المادة ١ - بند ٣/ج : السويس والساحل الغربى لخليج
السويس ، على أن يكون الوصول اليهما بالطريق الصحراوى او
طريق وادى حجول .

المادة ٤ - يسمح بالاقامة والمبيت للأجانب على سواحل
البحرين المتوسط والأحمر وخليجى السويس والعقبة فى مخيمات .
عدا منطقة القلس والبوغاز ١ ، ٢ ، وعلى الشاطئ من شرق مدينة
العريش حتى الشيخ زويد وغرب الحمديات حتى التفريعة الجديدة
للقناة .

ولقوات حرس الحدود وأجهزة الأمن المختصة التحقق من
الشخصيات التى تتواجد بهذه المناطق عند الاشباه .

المادة ٧ - يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر بالحبس
مدة لا تجاوز ستة أشهر وبالغرامة التى لا تقل عن ألف جنيه
ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويعاقب
بذات العقوبة كل من يعاون أجنبيا على مخالفة أحكام هذا الأمر .

(المادة الثانية)

ينشر هذا الأمر فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من
اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٩ صفر سنة ١٤٠٣ هـ
ديسمبر سنة ١٩٨٢) .

د . فؤاد محيى الدين



الفهرس

الجزء الأول

من تشريعات عام ١٩٨٢

صفحة

٣

قانون رقم ١ لسنة ١٩٨٢*

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل
مشروعات الإسكان الاقتصادى

٣

قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون التخطيط
العمرانى

٦

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ خاص بالترخيص لنائب
رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول فى التعاقد مع
الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة كونوكو كوراك
انك للبحث عن البترول واستغلاله فى منطقة وسط
الخليج البحرية بحوض خليج السويس**

٤٤

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ خاص بالترخيص لنائب
رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول فى التعاقد مع
الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة كونوكو غرب
فيران انك وشركة توتال بروش أوديون للبحث عن
البترول واستغلاله فى منطقة غرب فيران البحرية بخليج
السويس**

٤٤

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٢*

* لم يصل الى النقاية ،

** لم ينشر بهذا الملحق .

صفحة

- ٤٥ قانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٩**
- ٤٥ قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى لتسوية التجاوزات فى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٩**
- ٤٥ قانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى صندوق الطوارئ للسنة المالية ١٩٧٩**
- ٤٥ قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ بسريان بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات اوطنى محافظات بور سعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء على مواطنى محافظتى سيناء**
- ٤٦ قانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٢ بتعديل القرار بقانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القرار بقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تنظيم مواعيد عمل وحدات الجهاز الادارى للدولة ووحدات الحكم المحلى والقطاعين العام والخاص
- ٤٨ قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ باعفاء بعض كميات من السكر المنتج محليا من رسم الانتاج**
- ٤٨ قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن صرف منحة لأصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة عيد الأضحى المبارك**

صفحة

- ٤٨ قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون اعادة تنظيم مجمع اللغة العربية**
- ٤٩ قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الاسكاني
- ٥١ قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة مهنة التمريض**
- ٥١ قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢*
- ٥١ قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٢*
- ٥١ قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة القومية للبريد**
- ٥١ قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقسوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١**
- ٥٢ قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافي بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨١ - ١٩٨٢**

** لم ينشر بهذا المصحح .

* لم يصل الى النقاية .

صفحة

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد
اضافى بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية
١٩٨١ — ١٩٨٢ ** ٥٢

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد
اضافى بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية
١٩٨١ — ١٩٨٢ ** ٥٢

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن وقف سريان
بعض احكام القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء
صندوق تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى المعدل
بأنقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة للأراضى
القضاء الواقعة بمحافظة السويس ** ٥٢

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة ٨٤
من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن
الفنية التطبيقية ** ٥٣

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض
احكام قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقرار
بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ٥٣

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام
القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن النظام الأساسى
للكتليات العسكرية والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ فى
شأن النظام الأساسى للكلية الفنية العسكرية ** ٥٤

صفحة

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢. بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإحصاء
والتعداد**

٥٤

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض
أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨
لسنة ١٩٣٧ وقانون الإجراءات الجنائية الصادر
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠

٥٥
٦٦

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢*

٦٦

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٨٢*

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل مساعدى
الباحثين والمدرسين المساعدين بمركز البحوث الزراعية
الى وظائف أخرى بالكادر العام وتسوية حالاتهم**

٦٦

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١

٦٧

قانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٢ بإلغاء ضريبة الجهاد
المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٣**

٧٠

قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة
الخامسة من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بإنشاء
معهد التخطيط القومى**

٧٠

** لم ينشر بهذا الملحق .

* لم يصل الى النقاية .

صفحة

- قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن مدة الخدمة
الاعتبارية المضافة في حساب المعاش أو تعويض الدفعة
الواحدة للعاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة
والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية بالقطاع
العام ٧١
- قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ بشأن توحيد موعد
اجراء الانتخاب في مجالس ادارات الشركات
والتشكيلات النقابية ٧٢
- قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن المؤهلات
واعداد الربايعة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين
على السفن ٧٣
- قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تخفيض القيمة
الايجارية واقساط التملك للوحدات السكنية بمحافظه
جنوب سيناء ٨٧
- قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ في شأن تعليم الكبار
ومحو الأمية** ٨٨
- قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٨٢ بمد العمل بالقانون
رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٠ بتفويض رئيس الجمهورية في
اصدار قرارات لها قوة القانون في شأن اقتصاديات
البلاد** ٨٨

** لم ينشر بهذا الملحق .

صفحة

٨٩ قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقرير بعض التيسيرات لـ مواطني محافظات بور سعيد والاستماعيلية والسويس وسيناء

٩٠ قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٢ في شأن إنهاء الأحكام على الأعيان الموقوفة

٩٧ قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة

٩٩ ~~قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي~~

١٣٨ قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٢ بإستمرار العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٢ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون**

١٣٨ قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢ بمد العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٤ بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الانتاج الحربي**

١٣٨ قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث

صفحة

- قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين
١٤٥
- قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ
١٤٩
- قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٢ فى شأن تقرير نظام
للتوقيت الصيفى
١٥٢
- قانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٨٢*
١٥٤
- قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٨٢ باعتماد خطة التنمية
الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٣/٨٢**
١٥٤
- قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٢ بربط الموازنة العامة
للدولة للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢**
١٥٤
- قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
الزراعية المصرية للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢**
١٥٤
- قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢**
١٥٤
- قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة
البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢**
١٥٥

* لم يصل الى النقاية ،

** لم ينشر بهذا الملحق .

صفحة

- قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة
صندوق اراضي الاستصلاح للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢** ١٥٥
- قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
العامة للتصنيع للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢** ١٥٥
- قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
العامة للبتروال للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢** ١٥٥
- قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢** ١٥٥
- قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
العامة لشئون المطابع الأميرية للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢** ١٥٦
- قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة
كهرباء مصر للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢** ١٥٦
- قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة
كهربة الريف للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢** ١٥٦
- قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة
مشروعات القطارة والطاقة المائية المتجددة للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢** ١٥٦

صفحة

- ١٥٦ قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة
المحطات النووية لتوريد الكهرباء للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٧ قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة مركز
بحوث المواصلات السلكية واللاسلكية للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٧ قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
القومية لسكك حديد مصر للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٧ قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة
النقل العام بالقاهرة للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٧ قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة
ميناء الاسكندرية للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٧ قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
العامية لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٨ قانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٨ قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
القومية للبرية للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **

صفحة

- ١٥٨ قانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة قناة السويس للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٨ قانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة العامة لميناء بورسعيد للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٨ قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة موانئ البحر الأحمر للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٩ قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة العامة للسلع التموينية للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٩ قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة جهاز الخدمات الاقتصادية بوزارة الدفاع للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٩ قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٩ قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٥٩ قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **

صفحة

- ١٦٠ قانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة العامة لتطوير المحالج للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦٠ قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة العامة لرفق ميساه القاهرة الكبرى للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦٠ قانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة العامة لرفق ميساه الاسكندرية للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦٠ قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦٠ قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالي للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦١ قانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦١ قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة صندوق تمويل المساكن التي تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **

صفحة

- ١٦١ قانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
العامية للتأمين الصحي للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦١ قانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات
للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦١ قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
القومية للرقابة والبحوث الدوائية للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦٢ قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة
الأوقاف المصرية للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦٢ قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة المؤسسة
العلاجية لحافظة القاهرة للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦٢ قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة
المؤسسة العلاجية لحافظة الاسكندرية للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦٢ قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة ميناء
القاهرة الجوى للسنة المالية ١٩٨٣/٨٢ **
- ١٦٢ قانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة هيئة
صندوق التصنيع والانتاج للسجون للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ **

صفحة

- قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
المصرية للرقابة على التأمين للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ ** ١٦٣
- قانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة
صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ ** ١٦٣
- قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة
الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ ** ١٦٣
- قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة
الهيئة العامة للتأمين والمعاشات للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ ** ١٦٣
- قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٢ بربط موازنة الهيئة
العامة للتأمينات الاجتماعية للسنة
المالية ١٩٨٣/٨٢ ** ١٦٣
- قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣
لسنة ١٩٨١ ١٦٤
- قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٨٢ بتعديل المادة (٤٤)
من قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون
رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ١٦٦

صفحة

١٦٧ قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٢ *

١٦٧ قانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٢ *

قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ لعلاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالات بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ، والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٠ في شأن العاملين غير الحاصلين على مؤهلات دراسية

١٦٨

قانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني

١٦٩

قانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء مؤسسة صندوق الجلاء للقوات المسلحة**

١٧٠

قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين

١٧١

قانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم هيئة الرقابة الادارية

١٧٣

* لم يصل الى النقابة ،

** لم ينشر بهذا الملحق .

صفحة

- قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب
ختمى الموازنة العامة للدولة للفترة المالية
(يناير/يونية ١٩٨٠) ** ١٧٦
- قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ باعتماد الحساب
الختامى لموازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة
لها عن السنة المالية ١٩٨١/٨٠ ** ١٧٦
- قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ بمنح علاوة
اجتماعية اضافية ١٧٧
- قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن فتح اعتماد
اضافى فى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٢/٨١
لقطاع المقاولات ** ١٧٩
- قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن صرف منحة
لأصحاب المعاشات والمستحقين بمناسبة عيد
العمال ** ١٧٩
- قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتقرير اعانة
لأصحاب المعاشات والمستحقين ١٨٠
- قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ١٨٤

صفحة

قانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن العاملين بهيئة
قناة السويس المعيّنين قبل ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦**

١٨٦

قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١

١٨٦

قانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون
تنظيم أعمال الوكالة التجارية وبعض أعمال الوساطة
التجارية

١٩٠

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٢ في شأن سجل
المستوردين

٢٠٥

قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون انشاء
مدارس فنية أساسية عسكرية**

٢١٣

قانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٢ بأيلولة مراكز
التدريب المهني الى شركات القطاع العام**

٢١٣

قانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن انشاء نقابة
التجار

٢١٤

قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء نقابة المهن
الاجتماعية

٢١٥

صفحة

قانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة ٢١٩

قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل جدول
الرسوم والضرائب الملحق بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣
بإصدار قانون المرور وبعض أحكام القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية ٢٢٠

قانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص
المادة (٩) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ٢٢٢

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام
القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن تنظيم
استعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية
واشغال الطرق العامة والنظافة العامة ٢٢٤

قانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨٢ فى شأن إعفاء
الجرارات الزراعية من الضرائب والرسوم الجمركية** ٢٢٧

قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة الزراعية المصرية عن الفترة المالية
يناير - يونية ١٩٨٠** ٢٢٨

قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية
الزراعية عن الفترة المالية يناير - يونية ١٩٨٠** ٢٢٨

صفحة

- ٢٢٨ قانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة للبنك الرئيسى للتنمية والايمان
الزراعى عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٢٨ قانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة للتصنيع عن الفترة المالية
يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٢٩ قانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة المصرية العامة للبتروىل عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٢٩ قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لكهرباء مصر عن الفترة المالية
يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٢٩ قانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة هيئة كهرباء الريف عن الفترة المالية
يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٢٩ قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٢٩ قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لبناء الاسكندرية عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٣٠ قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**

صفحة

قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة هيئة قناة السويس عن الفترة المالية
المالية يناير — يونية ١٩٨٠ **
٢٣٠

قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة للسلع التموينية عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠ **
٢٣٠

قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق
الدولية عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ **
٢٣٠

قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن عن
الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ **
٢٣٠

قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والاجنبى
والمناطق الحرة عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ **
٢٣١

قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لتطوير المحاصيل عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠ **
٢٣١

قانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لصندوق استثمار الودائع
والتأمينات عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ **
٢٣١

صفحة

- ٢٣١ قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لرفق مياه القاهرة الكبرى عن
الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٣١ قانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لرفق مياه الاسكندرية عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٣٢ قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٣٢ قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى عن
الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٣٢ قانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٣٢ قانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة المصرية العامة للتأمين عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٣٣ قانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة صندوق التأمين الحكومى لضمان ارباب العهد
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**

صفحة

قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى عن
الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ ** ٢٣٣

قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن
الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ ** ٢٣٣

قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٢ بفتح اعتماد اضافى
بموازنة الهيئة العامة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون عن
الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ ** ٢٣٣

قانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة الزراعية المصرية عن الفترة المالية
يناير — يونية ١٩٨٠ ** ٢٣٤

قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة لشروعات التعمير والتنمية
الزراعية عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ ** ٢٣٤

قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان
الزراعى عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠ ** ٢٣٤

قانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة لصندوق اراضى الاستصلاح عن
الفترة المالية يناير يونية ١٩٨٠ ** ٢٣٤

صفحة

- قانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتصنيع عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٢٤
- قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للبتروك عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٢٥
- قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتنفيذ المجمعات الصناعية والتعدينية عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٢٥
- قانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لكهرباء مصر عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٢٥
- قانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطار عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٢٥
- قانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٢٦
- قانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة هيئة كهرباء الريف عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٢٦

صفحة

قانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة مركز بحوث المواصلات السلكية واللاسلكية
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٣٦

قانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٣٦

قانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة للنقل العام بالقاهرة عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٣٦

قانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة لميناء الاسكندرية عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٣٧

قانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٣٧

قانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٣٧

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة هيئة البريد عن الفترة المالية
يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٣٧

صفحة

قانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة هيئة قناة السويس عن الفترة المالية
يناير — يونيو ١٩٨٠** ٢٣٧

قانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة للسلع التموينية عن الفترة
المالية يناير — يونيو ١٩٨٠** ٢٣٨

قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق
الدولية عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠** ٢٣٨

قانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن عن الفترة
المالية يناير — يونيو ١٩٨٠** ٢٣٨

قانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى
والاجنبى والمناطق الحرة عن الفترة المالية
يناير — يونيو ١٩٨٠** ٢٣٨

قانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة لتطوير المحالج عن الفترة المالية
يناير — يونيو ١٩٨٠** ٢٣٨

صفحة

قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لصندوق استثمار الودائع والتأمينات عن الفترة المالية يناير — يونيو**

٢٣٩

قانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠**

٢٣٩

قانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لرفق مياه القاهرة الكبرى عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠**

٢٣٩

قانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لرفق مياه الاسكندرية عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠**

٢٣٩

قانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة صندوق تمويل المساكن التى تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠**

٢٣٩

قانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠**

٢٤٠

قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لتنمية بحيرة السد العالى عن الفترة المالية يناير — يونيو ١٩٨٠**

٢٤٠

صفحة

قانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحى عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٤٠

قانون رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات
عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٤٠

قانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة للأوقاف المصرية عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٤٠

قانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية عن
الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٤١

قانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة للسينما والمسرح والموسيقى عن
الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٤١

قانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٤١

قانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى
موازنة الهيئة العامة لبناء القاهرة الجوى عن الفترة
المالية يناير — يونية ١٩٨٠** ٢٤١

صفحة

- ٢٤١ قانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية العامة للتأمين عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٤٢ قانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة صندوق التأمين الحكومى لضمان ارباب العهد عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٤٢ قانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة المصرية العامة لبنك ناصر الاجتماعى عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٤٢ قانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٤٢ قانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٤٣ قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٢ بربط حساب ختامى موازنة الهيئة العامة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون عن الفترة المالية يناير — يونية ١٩٨٠**
- ٢٤٣ قانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٨٢*
- ٢٤٣ قانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٨٢*

** لم ينشر بهذا الملحق .

* لم يصل الى النقاية ،

صفحة

٢٤٣	قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٢ *
٢٤٣	قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٨٢ *
٢٤٣	قانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٨٢ *
٢٤٣	قانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٢ *
٢٤٤	قانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٢ *
٢٤٤	قانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٢ *
٢٤٤	قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٢ *
٢٤٤	قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٢ *
٢٤٤	قانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٨٢ *
٢٤٤	قانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٢ *

٢٤٤	قانون رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم لبسائي وزارة الخارجية بالخارج **
-----	---

٢٤٥	استدراك للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ، وقانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠
-----	---

* لم يصل الى النقاية ،

** لم ينشر بهذا الملحق .

صفحة

استدراك القانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بتعديل
بعض أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن
توجيه وتنظيم أعمال البناء والمادة ٦ من القانون
رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء صندوق تمويل مشروعات
الإسكان الاقتصادي

٢٤٦

قرارات رئيس

جمهورية مصر العربية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٣٦
لسنة ١٩٨١ بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية
للحقوق المدنية والسياسية التي أقرتها الجمعية العامة
للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦ والتي وقعت عليها
جمهورية مصر العربية بتاريخ ٤/٨/١٩٦٧

٢٥١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٢
لسنة ١٩٨٢ في شأن نقل بعض الاختصاصات الى
الحكم المحلى

٢٨٢

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٠٤
لسنة ١٩٨٢ بشأن تأمين المنطقة العسكرية المناخمة
للحدود الغربية للجمهورية

٢٨٥

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٢٨
لسنة ١٩٨٢ بتشكيل الوزارة

٢٨٩

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٨٠
لسنة ١٩٨٢ بشأن حالة الطوارئ

٢٩٢

صفحة

أوامر رئيس

جمهورية مصر العربية

- ٢٩٧ أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١ لسنة ١٩٨٢
- ٢٩٨ أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢ لسنة ١٩٨٢
- ٣٠٠ أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣ لسنة ١٩٨٢
- ٣٠١ أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤ لسنة ١٩٨٢

قرارات

رئيس مجلس الوزراء

- ٣٠٥ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٨٢

الأوامر العسكرية

- ٣٠٧ أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ١ لسنة ١٩٨٢ بشأن حظر امتناع الموزعين أو العاملين في المحلات عن بيع المواد التموينية للمستهلكين
- ٣٠٨ أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٨٢ بشأن تعديل بعض أحكام أمر رئيس الجمهورية رقم ٤ لسنة ١٩٨١ في شأن حظر تواجد الأجانب في بعض مناطق الجمهورية

دار وهسدان للطباعة والنشر
٦ - ميدان بركة الرطل بالفجالة
ت : ٩٠٥٠٣٦ - ٩٢١٤٤٤

Bibliotheca Alexandrina



0410379

دار وهـدان للطباعة والنشر

ت : ٩٠٥٠٣٦ - ٩٢١٤٤٤